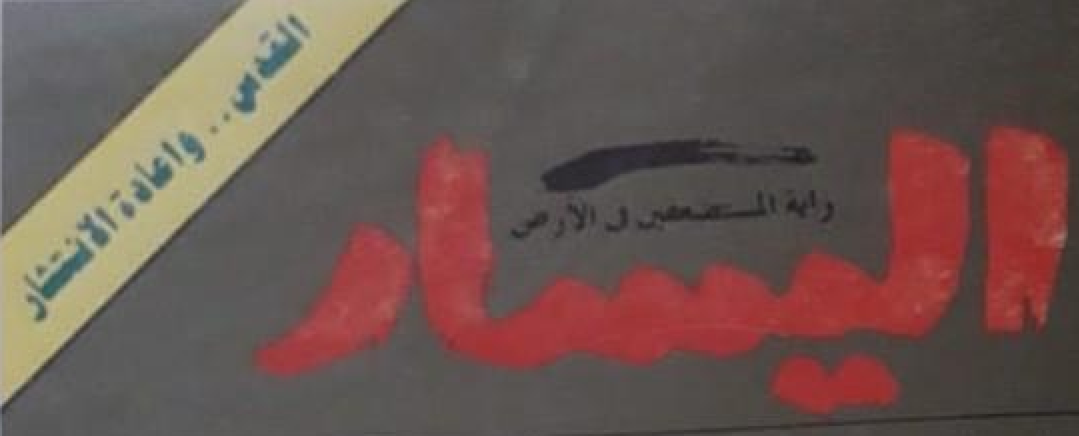


اليسار – العدد الرابع والستون – يونيه ١٩٩٥ م / محرم ١٤١٦ هـ / الثمن جنيهان مصريان

خطاب الرئيس بين التغيير وخطر العنف

الاختراق الإسرائيلي للزراعة المصرية

الحكم والاخوان البطل والدوبلير

الحرب العربية على جبهة العفاريت

الرأسمالية المصرية ترفع شعار حرية رأس المال واستعباد العامل

هل ينسق .. التجمع والشيوعيون والناصريون والوفد في انتخابات مجلس الشعب ؟

الميليشيات اليمينية الأمريكية .. خطر على أمريكا والعالم

في هذا العدد

اليسار
هموم الوطن والامة

فرض الصراع العربي الاسرائيلي نفسه على صفحات هذا العدد من اليسار وقد حاولنا رغم تلاحق الاحداث وتنوعها أن نقدم للقارئ صورة كلية لما يجري في منطقتنا. تكتب **أمينة النقاش** عن «المعركة الجسورة» التي خاضتها الدبلوماسية المصرية- بلا أسلحة- في موضوع المد اللانهائي لاتفاقية حظر الأسلحة النووية. ويكتب **حنا عميرة** من القدس عن معركة مصادرة الأراضي ، والموقف الاسرائيلي من تنفيذ اتفاقيات أرسلو والقاهرة. ويكشف **نظير مجلي** دور المعركة الانتخابية في اسرائيل وأمريكا في تحديد مسار الاحداث ، والغياب العربي، والفيتو الأمريكي. ويتناول «**ناهض حتر**»- الذي انضم إلى أسرةتحرير اليسار وسيوافينا برسائله الهامة من الاردن شهريا-اتفاقية السلام الاسرائيلي الأردني في التطبيق. ومن القاهرة يكتب **عريان نصيف** عن الاختراق الاسرائيلي للزراعة المصرية ، و**فريدة النقاش** عن دعاوى التطبيع وأبعاد المواجهة.

بالطبع لم يكن الهم الوطني والقومي هو شاغلنا الوحيد.

في الساحة الداخلية برز موضوعان . الأول الملف العمالي الذي أعده **مدحت الزاهد** وشارك فيه **حسن بدوي** ليلقي ضوءا ساطعا عن أحوال الطبقة العاملة المصرية في عهد الخصخصة والاصلاح المالي. والثاني هو التغيير وانتخابات مجلس الشعب القادمة ، وهو موضوع الافتتاحية والبيان الصادر عن اللجنة المركزيةللحزب الشيوعي.

أما في الساحة الدولية فقد تابعت اليسار أهم الأحداث في رسالة **سمير كرم** (واشنطن) ود. **مجدي عبد الحافظ**(باريس) و أحمد الخميسي(موسكو) ونبيل يعقوب(ألمانيا) ود. ليلى عبد الوهاب (جنوب أفريقيا).

وتبدأ اليسار هذا العدد حوارا حول كتاب «جارودي» الذي نشرناه في ثلاثة أعداد متتالية . فيكتب **عبد الغفار شكر** مداخلة تحت عنوان «الاشتراكية والاجتهاد ودول العالم الثالث». ونأمل أن يتواصل هذا الجدل الفكري من أجل مزيد من الفهم والامساك بخيوط المستقبل وصولا إلى فجر الاشتراكية.

أيضا ينضم إلى اليسار في هذا العدد فنان الكاريكاتير الشاب الأردني «**خالد غرايبة**».

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى
محمود الهندى

المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAW-LASt.TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها
العالم: [illegible] دولارا أمريكيا أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ - FAX,5786298

موقفنا

خطاب الرئيس فى أول مايو:
التغيير..
وخطر العنف

تحتل خطابات وتصريحات الرئيس حسنى مبارك أهمية بالغة فى فهم الموقف والاتجاهات السياسية للحكم، فالرئيس طبقا لدستور ١٩٧١ هو السلطة الرئيسية فى إتخاذ القرار. والرئيس طبقا للواقع هو السلطة الوحيدة فى اتخاذ القرار. فمنه يستمد الحزب (الحاكم) الذى رأسه نفوذه . وهو الذى يختار عمليا وزراء المجموعة الاقتصادية ووزراء السيادة (الدفاع- الداخلية- الاعلام- الخارجية..) . وهو الذى يصدق على ترشيحات الحزب الحاكم لعضوية مجلس الشعب. وبتوجيهات الرئيس يتصرف كل الوزراء والمحافظين. وهو الذى يحدد أسماء رؤساء مجالس الادارات ورؤساء تحرير صحف ومجلات المؤسسات الصحفية . ويملك الرئيس تفويضا من مجلس الشعب يتجدد سنويا طوال مدة ولايته (مدى الحياة) باصدار قرارات لها قوة القانون والتصديق على اتفاقيات التسليح!.

وفوق هذا كله فالرئيس القائد الاعلى للقوات المسلحة ويصدر قرارات تعيين كبار القادة. والقوات المسلحة هى القوة الاساسية للحكم فى مصر والعالم الثالث. وهو رئيس المجلس الأعلى للشرطة، والحاكم العسكرى فى ظل العمل بحالة الطوارئ المعلنة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن.

وطوال ولاية الرئيس حسنى مبارك التي امتدت حتى الآن ما يقرب من ١٤ عاما ، هناك خطابان سنويان للرئيس لهما اهمية خاصة .. الخطاب الذى يلقيه أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى افتتاح الدورة البرلمانية (نوفمبر) ، وخطابه فى عيد العمال العالمى (مايو) أمام مجموعة محدودة مختارة بدقة من القيادات النقابية الرسمية. فكلاهما عادة خطاب شامل يتناول مجمل سياسات الحكم ويتعرض للقضايا الهامة من وجهة نظر حكامنا.

وقد تناول الرئيس فى خطابه الأخير فى أول مايو الماضى عديداً من القضايا التى تستحق الالتفات والاهتمام والنقاش ، أكتفى منها بخمسة موضوعات.

حسين عبد الرازق

الاستعمار .. موجود

ولكن وقبل الدخول فى صلب هذه القضايا الخمس، اعتذر للقارئ عن عدم التعرض نهائيا للأرقام والبيانات التى وردت فى خطاب الرئيس حول ارتفاع الناتج المحلى ومعدل النمو، وزيادة الاستثمارات والنهضة الصناعية، والطفرة الزراعية ، وتنمية الخدمات ، وزيادة الأجور والمرتبات .. الخ فلم يعد أحد يصدق هذه البيانات التى تتكرر فى بيانات الحكومة وخطب الرئيس ، فقد تكفلت

بيانات وأرقام الهيئات والمنظمات الدولية التى تتعامل معها الحكومة المصرية وتقدم لها خطابات النوايا وتوقع معها الاتفاقات السرية التى لا يعرفها الرأى العام المصرى أو اعضاء مجلس الشعب، بنفى كل هذه البيانات المغلوطة .. وكشفت عديد من الدراسات التى كتبها ونشرها اساتذة متخصصون فى الجامعات ومراكز التخطيط ، ونشرت فى بحوث علمية أو مقالات بالصحف القومية والحزبية ، عن الازمة الحقيقية التى يمر بها الاقتصاد وتوقف التنمية وتراجع الاجور والمرتبات الحقيقية ومستويات المعيشة ، وزيادة حجم ونسب الفقر فى الحضر والريف ، والكساد والغلاء والتضخم.

وأهم من هذا كله أن الناس تعانى الأمرين من سوء الاحوال ، لا فرق فى ذلك بين عامل وفلاح وموظف وتاجر ، وبين الغالبية العظمى من المهنيين (محامين أطباء ومهندسين ، صحفيين ، محاسبين ..) والضباط والجنود، بل وأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة . ولا يمكن لمن يواجه العنت يوميا، ان يصدق أى بيانات أو أرقام تحدثه عن الانجازات والنهضة والطفرة ، مهما كان قائلها.

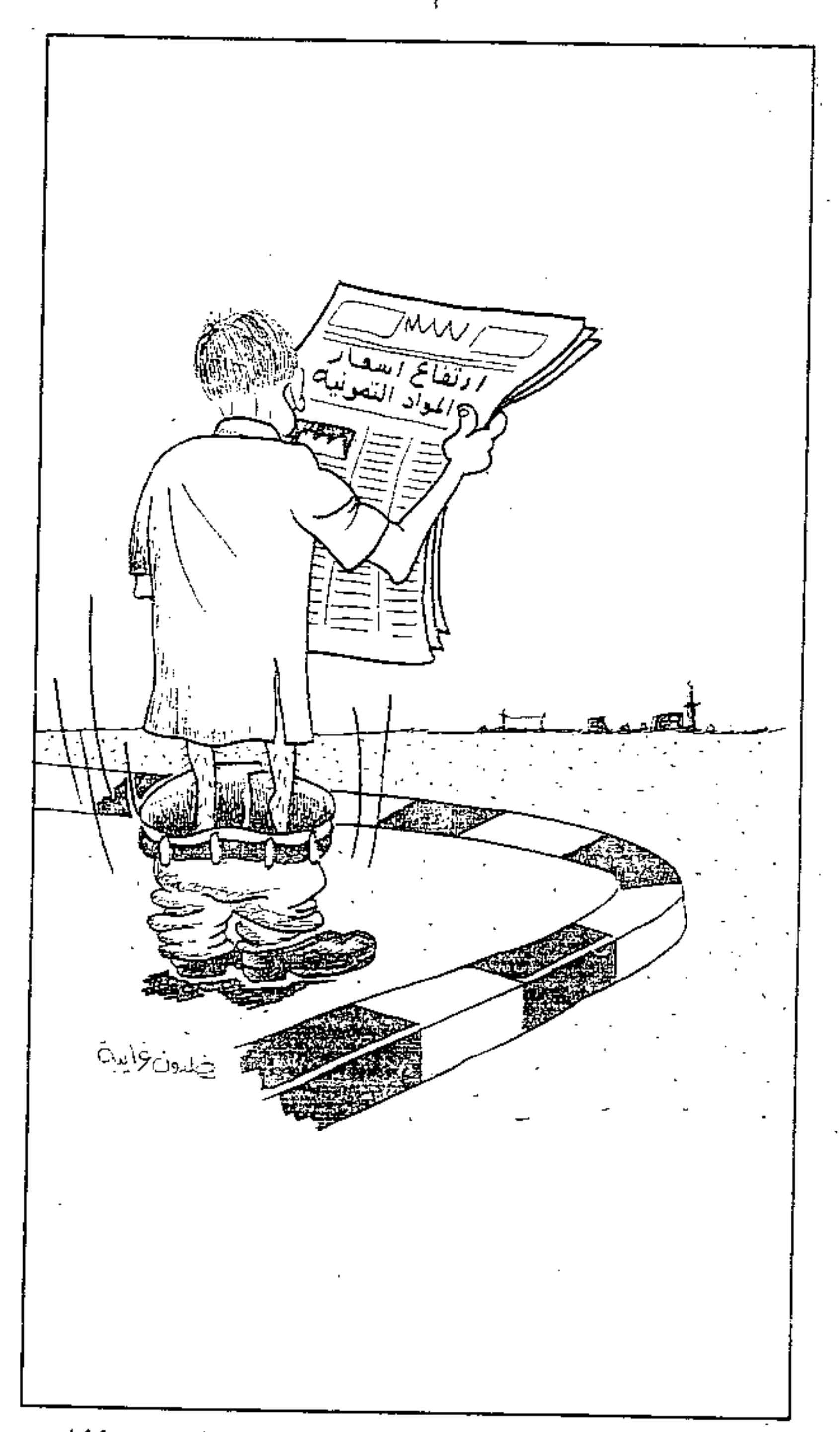
كذلك أستأذن فى اشارة سريعة غريبة لعبارة صادمة وردت فى خطاب الرئيس يقول الرئيس.. **والاستعمار دا انتهى من زمان .. استعمار إيه..»**. وأظن أن كثيرا من كوارثنا والسياسات الخاطئة للحكم تعود إلى هذا المفهوم الغريب ، الذى يتجاهل أن الظاهرة الاستعمارية ما زالت مستمرة، بل هى أبرز ظواهر عصرنا الحالى .. سواء أطلقنا عليها إسم الاستعمار أو الامبريالية ، أو الاستعمار الجديد أو العولمة . وأرجو أن يتاح الوقت للرئيس للاطلاع على ملخصات بعض الدراسات والكتب الهامة التى تصدر فى أمريكا والعواصم الغربية ومصر ، وتناقش هذه الظاهرة بتفصيل دقيق، لعله -والحكم بالتالى- يعيد النظر فى هذا المفهوم الخاطئ.

أى اصلاح؟

وأعود إلى القضايا الخمس ، وأبدأ بهجوم الرئيس على الذين عارضوا- وما يزالون -سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ، والتى تطلق عليها زورا سياسة الاصلاح الاقتصادى.

* يقول الرئيس .. ولم تفلح محاولات .. **التحريض الباغية** ، التى حاولت -زورا- وصف جهود الاصلاح بأنها ردة تهدد حقوق العمال ومكاسبهم ، وسعت إلي إشاعة القلق فى نفوس العمال. غير ان عمال مصر الشرفاء ، أدركوا- بوعيهم الوطنى الأصيل- أن الاصلاح ضرورة لا مفر منها ، وأنه فى صالح الوطن وصالح العمال، وأن أحداً لا يضار بسببه ، لأن الحفاظ على حقوق العمل ، يدخل ضمن أولويات الحكم ومسئولياته الاساسية..».

وأظن انه لا يوجد حزب أو قوة سياسية أو اجتماعية فى مصر تعارض الاصلاح ، فالاصلاح التغيير ضرورة ملحة ،ولكن أى



إصلاح .. !! هذا هو جوهر الخلاف.

فاليسار المصرى يصف الاصلاح ، الذى تمارسه الحكومات المتتالية فى عهد الرئيس مبارك– ومن قبله السادات –وخاصة حكومة د. عاطف صدقى التى بلبنا بها منذ عام ١٩٨٦ ، **بأنه ردة وكارثة أدت إلى توقف التنمية والكساد والتضخم وارتفاع الأسعار وتراجع الأجور الحقيقية والبطالة ، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطفيليين وأصحاب رؤوس الاموال، وعلى حساب العاملين عمالا وموظفين وفلاحين ومهنيين.**

ولا تتسع المساحة لتقديم دراسة تفصيلية لاوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية ولسياسة الاصلاح المالى ، أو «التثبيت والتكيف الهيكلى» والخصخصة طبقا لتسمية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وآثار هذه السياسة السلبية على العمال ، والاضرار التى حدثت وستحدث نتيجة لهذه السياسات . واكتفى بالاشارة الى ردود حزب التجمع على بيانات الحكومة طوال خمس سنوات (وجميعها منشور ومتاح) ، وكذلك ملف العمال فى هذا العدد».

نقابات عمالية صفراء

* القضية الثانية تدور حول الموقف من الحركة النقابية العمالية . فالرئيس يقوله«حافظ عمال مصر على الدور الصحيح لتنظيماتهم النقابية التى ظلت تحمل طابعا قوميا رائعا . يعبر عن كل جموع العمال. لا عن مجرد فئة محدودة خارجة على الاجماع الوطنى. لم يسمح عمال مصر لفئة محدودة أن تحتكر العمل النقابى ، أو أن تجعله رافدا من روافد العمل الحزبى، لأن ذلك يمزق ، أوصال النقابات ويهدد وحدتها. ولم يسمح عمال مصر لقوى سياسية غير مشروعة بأن تستحوذ– بوسائل غير صحيحة– على تنظيماتهم النقابية ، لان فى ذلك اهدار لترمية العمل النقابى ، وتجاوز لسيادة القانون . حافظ العمال على استقلالية تنظيماتهم القومية..».

ويبدو ان الصورة الحقيقية للحركة النقابية العمالية غائبة عن صاحب القرار فى مصر **فالتدخل الحكومى والسافر فى الحركة النقابية العمالية يتم من خلال حزب الرئيس وجهاز مباحث أمن الدولة الذى يعمل فى خدمة هذا الحزب ، وسلسلة القوانين والاجراءات المعادية لاستقلال النقابات العمالية والتى تنتهك الاتفاقات الدولية التى وقعت عليها مصر.** وآخر هذه القوانين قانون النقابات العمالية الصادر هذا العام ، وقانون العمل الموحد الذى سيصدر عقب انتخابات مجلس الشعب ، صحيح ما قاله الرئيس من أن «سيطرة العمل الحزبى على العمل النقابى وتطويع النقابات لكى تكون مجرد روافد لأحزاب وقوى سياسية ، هو أمر يضر بمصالح العمال ..» ولكن حزب الرئيس وحكومته هما اللذان يرتكبان هذه الجريمة ليل نهار . فقد ألحقا الاتحاد العام للعمال بجهاز الحكم ، مما ادى فعلا إلى «شلل النقابات وعجزها عن أن تؤدى الخدمات الصحيحة التى يحتاجها الأعضاء» ، وإلى وقوع طلاق بين جموع العمال وأغلب القيادات النقابية ، وإلى بروز قيادات عمالية حقيقية خارج الاطر النقابية الرسمية ، كما حدث فى كفر الدوار والمحلة الكبرى هذا العام .. وكما يحدث فى أغلب مواقع الانتاج كل عام.

هيمنة حكومية

*وينتقل الحديث من موضوع النقابات العمالية إلى النقابات المهنية ، فيقول الرئيس «ان ما يحدث فى بعض النقابات المهنية من خلط بين العمل النقابى والعمل الحزبى، يجعلنا ننبه إلى خطورة أن يصبح العمل النقابى حكرا على فئة محدودة .. لقد كانت النتيجة الوحيدة لسيطرة هذه الفئة المحدودة، هى غياب ديمقراطية العمل النقابى فى عدد من أهم نقاباتنا وغياب العدالة فى توزيع الخدمات النقابية».

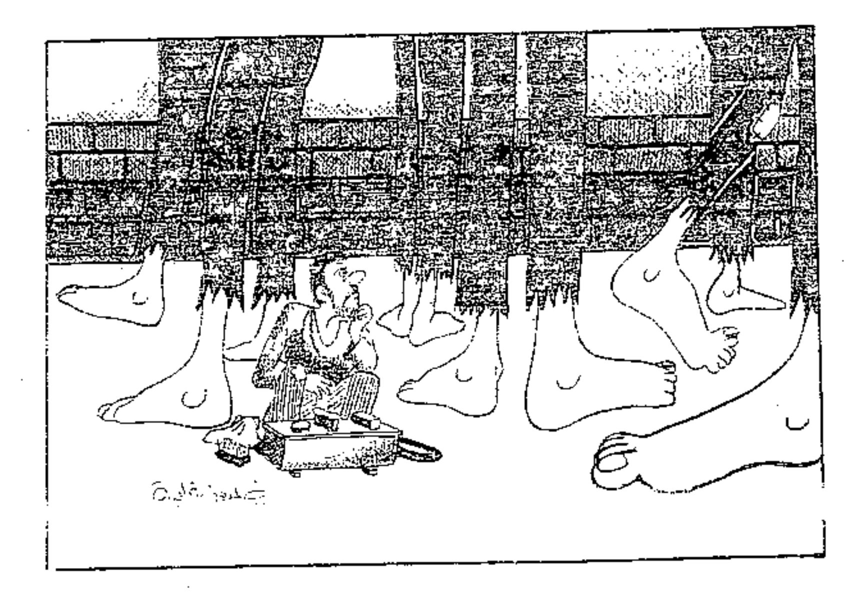
وما يقوله السيد الرئيس صحيح . ولكن ماذا يفعل الحكم في مواجهة هذه الظاهرة؟

ان كل الجهود الحكومية منصبة على فرض سيطرة الحكم والحاق النقابات المهنية به، أى استبدال هيمنة بهيمنة. وسلاحه فى ذلك التدخل الفظ فى النقابات المهنية باستخدام سلاح التشريع الذى يتنافى مع الاصول التشريعية والفقهية والدستور واستقلال النقابات ، والعبث بجداولها ، واستخدام سيف المعز وذهبه.

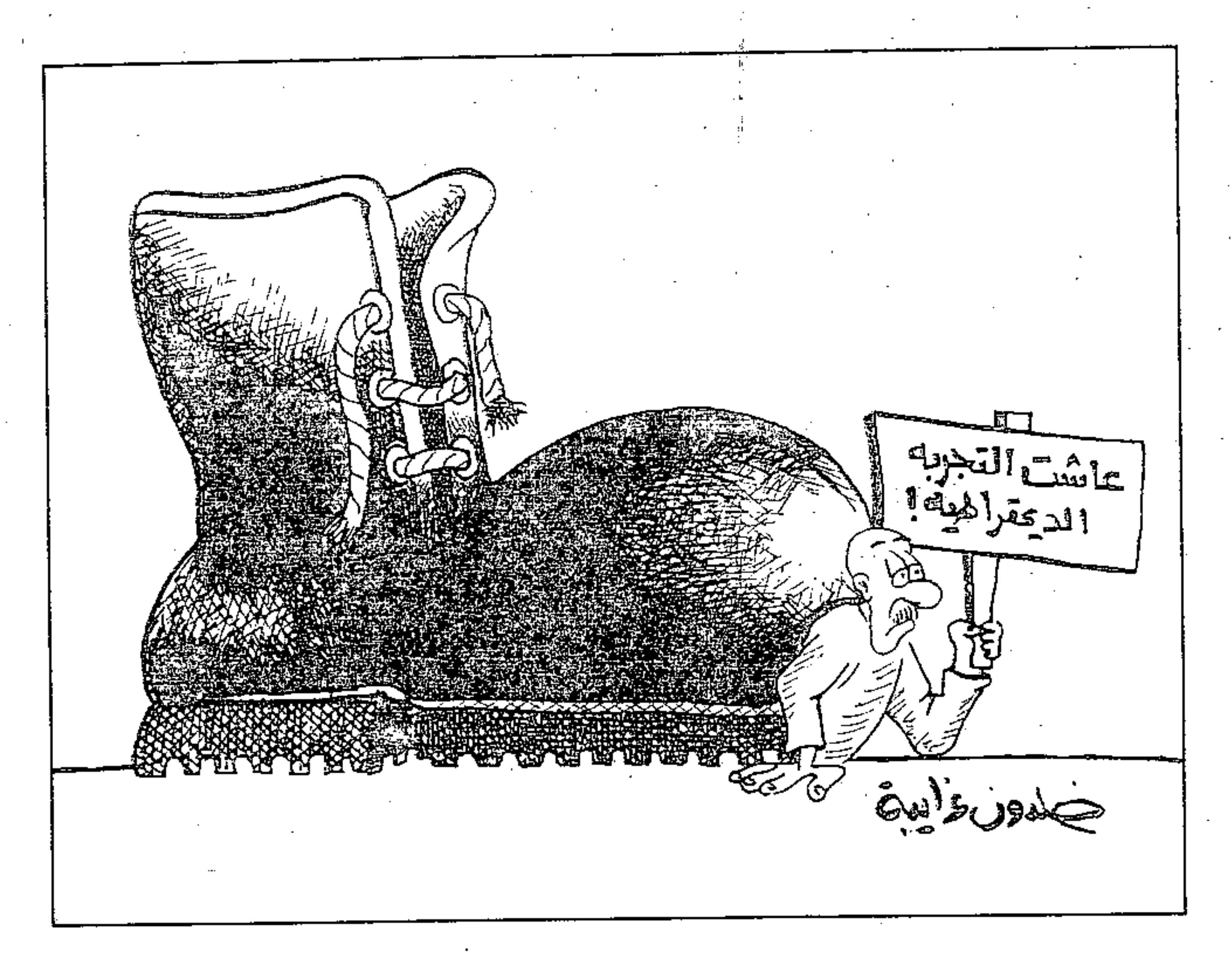
التعذيب .. حقيقة

* وعبر الرئيس عن ضيقه من تقارير منظمات حقوق الانسان المصرية والعربية والدولية ، بما فى ذلك تقرير لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة التى أدانت بقوة فى العام الماضى انتهاك حقوق الانسان فى مصر وشيوع التعذيب فى السجون والمعتقلات ، والقتل خارج القانون.

ووصف الرئيس منظمات حقوق الانسان المصرية ، ومن يكتبون أو يتحدثون ، عن هذه الانتهاكات بأنهم منافقون ،وقال «استثمر هؤلاء المنافقون مناخ الديمقراطية وانطلقوا يروجون لتقارير غير صحيحة –حم مصدر بياناتها –عن الحقوق المهدرة لهذه الجماعات » ..وأضاف «وليعلم هؤلاء أن الحكم يعف ويترفع عن إهدار كرامة أى مواطن مهما كانت جريمته ، وأننا نترك العقاب لحكم القانون ، وليعلم هؤلاء أننا أحرص الجميع على حقوق الانسان المصرى.. » .. وقال عن ظاهرة الارهاب «انها ظاهرة عارضة ، كان يمكن ان







نقتلع جذورها فى زمن وجيز ، لولا حرصنا على أن تتم اجـراءات الدولة فى إطار صحيح يلتزم أحكام الدستور والقانون».

وللأسف فـالرئيس يعلم أن ذلك غـيـر صـحيح . واذا كنا نقول أن حكم القضـاء هو عنوان الحقيقة ، فهناك ما يقرب من **عشرة أحكام قضائية نهائية من دوائر أمن الدولة (طوارئ) مختلفة أثبتت بصورة قطعية وقوع التعذيب بصورة منهجية مستمرة كسياسة أمنية للحكم منذ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن** .وقد نشرت «اليسار» خلال السنوات الخمس الماضية العديد من أحكام القضاء والتقارير التى تقطع باقتراف الحكم لهذه الجرائم ، وتقديمه الحماية للقائمين على تنفيذها . وامتد هذا التعذيب الوحشى إلى قرى سياسة عديدة (الشيوعيين الناصريين) وإلى القيادات كما حدث بالنسبة للقيادات العمالية فى المحلة الكبرى ، وإلى المواطنين العاديين.

اصرار على التزوير

* وبنفس المنطق يتحدث الرئيس عن انتخابات مجلس الشعب القادمة ، فيقول« إننا مقبلون على انتخابات مجلس الشعب والشـــورى ، ونحن نريد أن تكون هذه الانتخابات منافسة شريفة بين المرشحين».

ولا أدري كـيف تكون هناك منافسـة شريفة أصلا ، والحكم يرفض الحد الأدنى من الضمانات الضرورية لانتخابات حرة ونزيهة جزئيا فالحزب **الحاكم لا يكتفى بالاستيلاء على الاذاعة والتليفزيون والصحافة والأجهزة التنفيذية والحكم المحلى ، وتسخيرها لخدمة الحزب الحاكم ومرشحيه ، ولكن يرفض بإصرار تصحيح جداول القيد، والنص على ضرورة أن يثبت الناخب شخصيته أمام لجنة التصويت بالبطاقة الشخصية- أو العائلية- وأن يوقع (أو يبصم) أمام اسمه فى كشوف التصويت ، وأن يتولى القضاة رئاسة جميع لجان التصويت ، أو على الأقل أن يكون هناك قاض خاص فى كل مقر انتخابى** . وتحترف السلطة -اضافة إلى هذا كله- استخدام البلطجية بالشرطة لطرد مندوبى المرشحين غير الحكوميين وتسديد بطاقات الغائبين-وهم الأغلبية لصالح مرشح الحكومة ، لكى يتم التزوير بصورة مادية مباشرة لضمان استيلاء حزب الرئيس على الأغلبية المطلقة لمجلس الشعب.

والخلاصة **ان خطاب الرئيس يؤكد أن الحكم رافض للتغيير ، وغير قابل لأى حوار حقيقى جاد يخرج الوطن من أزمته.**

وهى حقيقة مؤلمة تفرض على كل القوى الديمقراطية مسئولية التفكير والعمل من أجل الزام الحكم بالنزول على إرادة الشعب وتمهيد طريق التغيير ، قبل أن يفوت الأوان ويصبح العنف هو اللغة السائدة فى

الجو السياسي

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي:
انهاء احتكار الحزب الحاكم للأغلبية
يتطلب تنسيقاً انتخابيا
بين الشيوعيين والتجمع والناصريين والوفد
ورموز الإسلام السياسي المستنير والديمقراطي

في تقرير تحت عنوان «**أولوياتنا من أجل انقاذ مصر من التبعية والطفيلية والفساد وقوى الظلام والارهاب والتطرف**» ..قدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري تحليلها للأوضاع خلال عام ١٩٩٤ والفترة حتى نهاية أبريل ١٩٩٥.

ذكر التقرير أن مصر عانت خلال العام الأخير «المزيد من إفقار غالبية طبقاته، والعدوان على أرزاق الناس وحقوقهم ومصالحهم المادية ، وتعثر التنمية ، والحرمان من حق العمل مع ازدياد البطالة، وتراجع الدولة عن دورها في توفير الخدمات الأساسية ، وتعديل علاقات اجتماعية مستقرة لحساب الطبقات المالكة والطفيلية وعلى حساب الطبقة العاملة وفي انحياز واضح ضدها ، **وبصورة عمقت التناقضات الطبقية في المجتمع ، وبما ينذر بإنفجار صراعات طبقية حادة بمجرد توفر الوعي والتنظيم ، أو هبات وانتفاضات جماهيرية تلقائية».**

وأضاف التقرير .. « ولا يمكن فصل هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذا التحالف الرأسمالي التابع الذي يحتكر السلطة والثروة ، **عن تصاعد وتعمق ظاهرة الفساد في مصر**، لقد أصبح الفساد في مصر نظاما متكاملا يجلس على قمته قيادات الحكم، سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو في الحزب الحاكم ، حيث تتداخل مصالح وامتيازات هؤلاء مع الرأسمالية الطفيلية».

وقال التقرير .. «وفي ظل هذه السياسات .. وتفشي ظاهرة الفساد ومسئولية التحالف الطبقي الحاكم عنها ،**يتعرض المجتمع لخطر مزدوج** يهدد الحياة فوق أرض مصر. الخطر الأول ، **هو خطر التيارات المتسترة بالدين بشقيها السياسي والارهابي**.. وبالرغم من أن «**الاخوان المسلمون**» يعلنون تخليهم عن العنف والارهاب والتمسك بالديمقراطية والتعددية ، إلا أن ممارساتهم العملية ، سواء في فتاوى التكفير ، والهيمنة واستبعاد الآخرين في النقابات المهنية ، أو ما يروجونه من أفكار تخرجهم عمليا من القوى الديمقراطية، وتحملهم مسئولية تصاعد الافكار الظلامية التي تستند إليها الجماعات التي تمارس الارهاب باسم الدين ضاربة عرض الحائط بقيم الاسلام الصحيحة والقيم الحضارية والثقافية .الخطر **الثاني، ويتمثل في السياسة الحكومية اللاديمقراطية التي تمارس بحجة مواجهة الارهاب والعنف ، بينما جوهرها الحقيقي هو استمرار الطابع الشمولي للحكم وفرض السياسات الاقتصادية والاجتماعية للقلة الحاكمة ، وحماية الفساد.** وهكذا واصل الحكم سياسة العدوان على الهامش الديمقراطي المحدود الذي نجحت القوى الشعبية والديمقراطية في انتزاعه خلال سنوات سابقة ، وقمع أي تحرك سلمي للطبقات العاملة والقوى الشعبية.

وتمارس قوات الأمن في مواجهتها للعناصر الارهابية في صعيد مصر اعمالا مخالفة للقانون وحقوق الانسان، بدءا من هدم منازل المشتبه فيهم- على الطريقة الاسرائيلية -واعتقال عائلات المشتبه فيهم ، وتدمير آلاف الأفدنة من محاصيل الزراعة ، والقتل خارج القانون بإعدام المقبوض عليهم من المتهمين في قضايا الارهاب اذا رفضوا الاعتراف والقائهم في الحقول أو الجبال والادعاء بموتهم في معركة مع الشرطة.

وعانت النقابات المهنية من استيلاء «الاخوان المسلمون» على عدد منها ، وممارساتهم القائمة على الانفراد بشئون النقابة وتوظيفها لخدمة أهدافهم السياسية الحزبية ، والتلاعب المالي وفي جداول القيد وفي عقد الجمعيات العمومية .. **كما عانت النقابات ، بحجة مواجهة هيمنة الاخوان المسلمين ، من سلسلة من الهجمات الحكومية**، بدءا بالقانون ١٠٠ وتعديلاته، مرورا باعتقال عدد من قياداتها التي تنتمي للاخوان المسلمين ، إلى وضعها تحت الحراسة بأحكام قضائية إلى غير ذلك من الاجراءات التي تستهدف استبدال هيمنة تيار سياسي على عدد من مجالس النقابات ، بهيمنة السلطة والحزب الحاكم على كافة مجالس النقابات المهنية ، بالاساليب الادارية والأوامرية.

وامتدت الهجمة الى تهديد الحكم للجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الانسان والمراكز البحثية والخدمية ، باستخدام سلاح المنع القانوني ومحاولة اخضاعها جميعا لقانون الجمعيات سئ السمعة ، وفرض ضرائب عليها باعتبارها مؤسسات تسعى للربح ، والأخطر من هذا استخدام الامر العسكري الغريب الصادر بمناسبة الزلزال ، بطبيعته القمعية العمومية ليخضع له كل جمعية أو منظمة ديمقراطية تسعى لتقديم خدمة جماهيرية..»

وحول العلاقات العربية والدولية ، قال التقرير .. «وانعكست حقائق الوضع الداخلي على ممارسة السلطة لسياساتها العربية والخارجية . فشهد العام الماضي اندفاعا محموما لمنح اسرائيل أوضاعا متميزة في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية تحت اسم التطبيع.

وروجت الحكومة والحزب الحاكم ، وبصفة خاصة نائب رئيس الحزب «**مصطفى خليل**» ونائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب «يوسف والي» باسم الحكومة للنظام الشرق أوسطي ، الذي يخضع مصالح المنطقة كلها للمصالح الاسرائيلية ، ويجعلها قوة اقتصادية وسياسيةحاكمة في المنطقة.

ولم يستطع التحالف الطبقي الحاكم أن يواصل التحرك الفعال لتصفية الترسانة النووية الاسرائيلية والزام اسرائيل بالتوقيع

على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية كشرط لموافقة مصر على التحديد اللانهائي لهذه الاتفاقية..».

ويحذر تقرير اللجنة المركزية **للحزب الشيوعي المصري من أنه «في ظل هذه الأوضاع التي تعمق من الأزمة المجتمعية الشاملة، يستعد التحالف الحاكم لتأكيد سيطرته المنفردة على السلطة والثروة تمهيداً لاتخاذ المزيد من الخطوات والاجراءات التي تستكمل هذا الطوق الجهنمي الذي يمسك بخناق الوطن وطبقاته الشعبية والكادحة، وفي القلب منها العمال والفلاحين والموظفين والشباب والنساء والفئات الوسطى والمنتجة عامة.**

ويسعى التحالف الحاكم لحصار القوى المعارضة واضعاف صوتها من خلال استيلائه مرة أخرى على الأغلبية المطلقة لمقاعد مجلس الشعب في انتخابات نوفمبر ١٩٩٥، والمجالس المحلية في بداية عام ١٩٩٦، مروراً بالنقابات المهنية والعمالية.

وحزبنا- الحزب الشيوعي المصري- الذي يسعى لكي يكون بحق «الممثل والمنظم والمعبر عن مصالح القوى الشعبية وكل القوى المبدعة والمنتجة في المجتمع» **لا يستطيع أن يقف ساكنا أمام هذه الهجمة** التترية لقوى **اليمين** ممثلة في التحالف الطبقي الحاكم، وفي التيار المتستر بالدين، ولا يستطيع أن يكتفي بالادانة والشجب واعلان الموقف ابراء للذمة».

وتطرح اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري في نهاية تقريرها برنامجا للعمل والنضال يتكون من عشرة محاور من أبرزها:

- التصدي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم الحالي والمرتبطة بالاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتبعية للرأسمالية العالمية.

مع التركيز بصفة خاصة على **الغلاء وارتفاع الأسعار، وبيع وتصفية القطاع العام (الخصخصة) وفصل وتشريد العمال، والبطالة، والاختلال الرهيب في توزيع الدخل والفروق الواسعة بين الطبقات، وغياب العدالة في النظام الضرائبي، والآثار المدمرة لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض على الزراعة والفلاح المصري، وتدهور التعليم والعلاج، وخطورة مشروع** القانون الخاص بتعديل العلاقة بين **المالك والمستأجر في السكن، وقانون النقابات العمالية وقانون العمل** الموحد..

-كشف وتعرية فساد الحكم وظاهرة تورط كبار المسئولين وأبنائهم في هذه الظاهرة التي تدمر الاقتصاد المصري وتعيد توزيع الدخل لصالح المستغلين.

-الوقوف بقوة ضد كل القوانين والممارسات المعادية للديمقراطية وحقوق الانسان.. واعطاء أولوية في المرحلة الحالية للقوانين التالية.

* قانون مباشرة الحقوق السياسية .. مع الدعوة لاقرار مشروع القانون الذي أعدته أحزاب المعارضة.
* تعديلات قوانين العقوبات والاجراءات الجنائية بحجة مواجهة الارهاب.
* قانون تعيين العمد.
* قانون تعيين عمداء الكليات.
* الغاء قانون الجمعيات ٣٢ لسنة ١٩٦٤ واستبداله بمادة واحدة تنظم الاخطار عن قيام الجمعية.

وفي نفس الوقت التحرك بقوة وحسم ضد استشراء سياسة التعذيب والقتل خارج القانون والمعاملة اللاانسانية للمواطنين في الأقسام.. وادانة القمع الموجه ضد التحركات الجماهيرية السلمية.

- العمل على استعادة النقابات التي سيطر على مجالسها «الاخوان المسلمون» بالأساليب والوسائل الديمقراطية، مع الحرص على أن لا يكون البديل السيطرة الحكومية كما يسعى الحكم الآن.

وتحرير النقابات الخاضعة للسيطرة الحكومية، مع الحرص على عدم سقوطها في يد «الاخوان المسلمون» أو أي تيار سياسي بعينه، والوقوف بقوة ضد القانون ١٠٠ وتعديلاته والتي تنتهك الدستور والاتفاقات الدولية.

ويتطلب ذلك العمل بسرعة على تخليق **تيار ديمقراطي نقابي، لا يستبعد أحد لمجرد انتمائه لحزب حاكم أو حزب معارض أو تيار سياسي معين، طالما يلتزم عمليا بديمقراطية واستقلال النقابة.**

- خوض معركة فكرية وثقافية واسعة دفاعا عن الاشتراكية والماركسية **كمنهج ونظرية وهدف.. ومن أجل** تأصيل قيم الديمقراطية والعقلانية والاستنارة واعلاء شأن العمل.

-تصعيد المواجهة للتطبيع والنظام والسوق الشرق أوسطي، ولوجود الترسانة النووية الاسرائيلية، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية. ويتطلب ذلك:

١- استمرار النضال بكافة اشكاله لاجبار اسرائيل على الانضمام لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، والسماح بالتفتيش على برنامجها النووي.

٢-وقف كل أشكال التطبيع مع اسرائيل.

٣- انسحاب الحكومة المصرية من لجنة ضبط التسلح في المباحثات متعددة الاطراف ووقف مشاركتها في كافة اللجان الأخرى، إلى أن تقبل اسرائيل وضع ترسانتها النووية تحت التفتيش، ودعوة الدول العربية المشاركة لاتخاذ نفس القرار.

٤- الامتناع عن حضور المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المقرر عقده في عمان في أكتوبر القادم، استمراراً لمؤتمر الدار البيضاء.

٥- إعادة النظر في اتفاقية الصلح الموقعة عام ١٩٧٩ بين الحكم واسرائيل لالغاء البنود التي تنتقص من السيادة المصرية، و لإلغاء الوجود العسكري الأمريكي في سيناء، وكذلك محطات الانذار المبكر، واستبدال القوات متعددة الجنسية بقوات أمم متحدة.

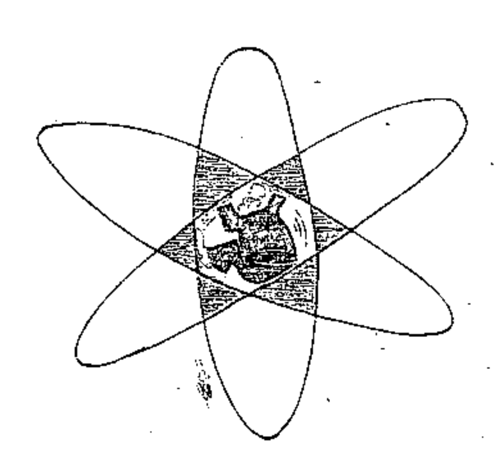
وانهاء سياسة التدريب المشترك مع القوات الأجنبية، ورفض تخزين السلاح الأمريكي في مصر.

٦- اتخاذ موقف عملي واضح بالتنسيق مع دول الجوار والدول العربية ضد تهويد القدس والمساندة الأمريكية المطلقة لاسرائيل، وعدم التزام اسرائيل حتى بالاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين رغم ما فيها من نواقص وعيوب..

-السعي لتوفير ظروف مواتية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة لمجلس الشعب بالتنسيق مع كل القوى المعارضة بلا استثناء.

والعمل لتحقيق تنسيق انتخابي يضم تحالف اليسار (التجمع، الناصري) الشيوعي والمجموعات الشيوعية الأخرى، وحزب الوفد والقوى المستقلة التي تنتمي بشكل عام للمعارضة بما في ذلك رموز لتيار الاسلام السياسي المستنير و الديمقراطي، وبهدف انهاء احتكار الحزب الحاكم للأغلبية المطلقة لمقاعد مجلس الشعب، أو تخفيض هذه الأغلبية وزيادة تمثيل القوى اليسارية والليبرالية (الديمقراطية) في المجلس. مع الحرص ان لا يكون **البديل هو تيار الاسلام السياسي..»**

الدبلوماسية المصرية ومعاهدة منع انتشار السلاح النووى:



معركة جسورة بدون أسلحة!

أمينة النقاش

بعد حوالى شهر من المناقشات داخل أروقته ، وأكثر من أربعة شهور من الضغوط والمناورات خارجها ، أنهى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أعماله فى نيويورك قبل مايقرب من أسبوعين ، بموافقة أغلبية الدول المشاركة به ، - وبدون تصويت - على تمديد العمل بالمعاهدة ، التى سرى مفعولها ، منذ ٢٥ عاما ، إلى أجل غير مسمى ، وبتبنى قرار خاص بالشرق الأوسط يطالب جميع دوله بالانضمام إلى المعاهدة ، ووضع منشآتها النووية تحت المراقبة الدولية ، فى إطار جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، بعد أن رفض أن يحدد الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة وهى إسرائيل بالاسم. وبهذا القرار - الذى لم يكن مفاجئا - باءت بالفشل ، جهود الدبلوماسية المصرية الباسلة ، على امتداد الأشهر القليلة الماضية للربط بين عالمية المعاهدة ، وبين التمديد اللانهائى لها. وكللت بالنجاح المساعى الأمريكية الرامية لتنصيب إسرائيل " القوة العظمى " فى المنطقة ، بعد أن أصبح سلاحها النووى ، بموافقة وإقرار الدول النووية الكبرى ، بمنأى عن أى رقابة دولية وحصن حتى ضد " الوعود" بامكانيات إخضاعه لتلك الرقابة فى أعوام لاحقة.

الالتباس المتعمد

ويعود الموقف المصرى من هذه القضية إلى إبريل عام ١٩٩٠ ، حين أطلق الرئيس " حسنى مبارك" مبادرة تدعو لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووى وكل أنواع أسلحة الدمار الشامل سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيمارية ، مع وضع إجراءات للمراقبة القانونية وضوابط للتحقق ، تضمن التزام كل دول المنطقة دون أى استثناء بهذا الإخلاء.

ومع بداية العام الحالى ومع اقتراب موعد تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، صعدت الدبلوماسية المصرية من حملتها ، ضد أسلحة إسرائيل النووية ، وربطت فى أكثر من مناسبة - سواء على لسان الرئيس **مبارك** أو وزير الخارجية **عمرو موسى** - بين توقيع مصر على المعاهدة وبين إنضمام إسرائيل إليها ، وأعتبر " **عمرو موسى**" أن الحوار حول السلام فى المنطقة وإستقرار الأمن لايمكن فصله دون التعامل مع مشكلة البرنامج النووى الإسرائيلى ، التى تملك أكثر من ٢٠٠ رأس نووى تم تطويرها خارج إطار المراقبة الدولية التى تفرضها المعاهدة .

ولأن الهدف الدبلوماسى المصرى ، **كان محكوما بعوامل خارجية عدة ، وبأوراق ضغط ليست فى حوزته ، فقد اقتصر منذ بداية الحملة وحتى صدور القرار ، على تسليط الضوء على ترسانة إسرائيل النووية ، وتوضيح المخاطر التى يحملها بقاؤها دون رقابة أو إزالة ، على ميزان القوى الاقليمى ، وعلى الأمن القومى المصرى والعربى .** وفى غمرة حملة النضج والتصعيد ، لم تأبه الدبلوماسية المصرية بإزالة حالة الالتباس لدى الرأى العام المصرى ، الذى هيأ له الخطاب السياسى للحملة - لن نوقع على المعاهدة إلا إذا وقعت إسرائيل عليها - أن مصر غير موقعة أصلا على المعاهدة . ولو أن حملة التصعيد قد اقترنت بحملة للتوعية ، تقوم على أن مصر قد وقعت على المعاهدة منذ عام ١٩٦٨ ، وأن الهدف المنشود هو رفض التمديد الأبدى للمعاهدة ، وقصر تمديده على عدد محدود من السنوات ، حتى يتم حشد ضغط دولى للتفاوض مع إسرائيل ، على إزالة ترسانتها النووية ، فى سياق إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، ودفعها للانضمام للمعاهدة بالتوقيع عليها ، لما استقبل الرأى العام بصدمة بالغة ، قرار التمديد اللانهائى للمعاهدة ، **ولما دفع بعض الدوائر السياسية إلى القول بأن إثارة هذه القضية هى شكل من أشكال الموازنة لمواجهة المشاكل الداخلية المصرية !.**

منهج إدارة الأزمة

اتسم المنهج الذى أدارت به الدبلوماسية المصرية ، معركة الربط بين المد اللانهائى للمعاهدة ، وبين عالميتها ، أى عدم استثناء أى طرف من التوقيع عليها ، بالصعود والهبوط والتردد لاشتباكه بالعلاقات المصرية الاسرائيلية من ناحية والعلاقات المصرية - الأمريكية من ناحية أخرى .

ولعل نقطة التصعيد الفارقة ، هى تلك التى أعقبت **القمة الاقتصادية الدولية فى الدار البيضاء** فى نهاية العام الماضى ، التى تكشفت فيها السياسة المصرية بوضوح شديد ، إن إسرائيل تسعى على الصعيد الاستراتيجى والاقتصادى ، لوراثة موقع



مصر الإقليمي في " الشرق الأوسط الجديد" الذي يعاد تشكيله ، بصمت وتواطؤ - وربما مباركة - عدد من الدول الخليجية ، التي سبق أن أفشلت المسعى المصري للمساهمة في حماية أمن الخليج من خلال دول " إعلان دمشق " . وعرقلة تنفيذ الجانب الاقتصادي من هذا الاعلان ، الذي كان من شأنه أن يقلل من الأزمة الاقتصادية التي تحملت مصر أعباءها ، بعد حرب الخليج الثانية ، التي أسفرت عن عودة العمالة المصرية من العراق والكويت . وليست الهرولة العربية لتطبيع العلاقات دون قيد أو شرط مع إسرائيل إلا تعزيزا لمسعاها لاحتلال الموقع الإقليمي الأول في المنطقة.

من جانبها أدارت " إسرائيل " المعركة التي فتحت الدبلوماسية المصرية لهيب نيرانها عليها ، في أكثر من جبهة فتعثرت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية لتنفيذ بنود إتفاق أوسلو ، بل تنصلت إسرائيل من إلتزاماتها في هذا الإتفاق بمصادرة الأراضي العربية في القدس وتهويدها ببناء مزيد من المستوطنات عليها ، وأعلن قادتها من قلب القاهرة ، أن القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل .. وعشية مؤتمر الأمم المتحدة لمناقشة تمديد مد معاهدة **حظر الانتشار النووي ، أطلقت** إسرائيل قمرها الصناعي " أفق - ٣ " **للتجسس على الدول العربية والشرق أوسطية** .

ثم افتعلت أزمة ما أسمته مخاطر **إمتلاك إيران للسلاح النووي على أمنها** ، وصعدت فيها إلى أن قادت الرئيس الأمريكي **كلينتون** ، إلى إعلان فرض حظر تجاري ، على إيران ، ومنع الاستثمارات الأمريكية بها ، وتأكيد" رابين" على معاونة إسرائيل لواشنطن ضد أي إجراءات تتخذ ضدها، هذا برغم أن إيران تخضع إستخدامها السلمي للطاقة وتلتزم بمراقبتها . وبعد أن تلقى هذا القرار صفعة من اليابان ودول الاتحاد الأوروبي ، التي رفضت الاقتداء بالاجراء الأمريكي ، وجهت الحكومة الإسرائيلية نيران غضبها مباشرة إلى وزير الخارجية المصري **عمرو موسى** " حيث زخرت الصحف الإسرائيلية بحملة وقحة على الوزير المصري الذي اتهمته بالعداء لإسرائيل وعرقلة جهود السلام ولما بدا أن الحملة الإسرائيلية قد أتت في داخل مصر بنتائج عكسية ، ، حرص فيها الرئيس " **مبارك**" على أن يؤكد أن وزير الخارجية، لايعبر عن نفسه ، بل ينفذ سياسة الحكومة المصرية ، نقلت إسرائيل المواجهة بينها وبين الدبلوماسية المصرية بشأن أسلحتها النووية ، إلى جبهة العلاقات المصرية الأمريكية ، استنادا إلى أن حرص القاهرة على إستمرار المعونات الأمريكية ، سوف يجعلها مستعدة للتراجع عن تشددها، حتى ولو ظل في نطاق التشدد اللفظي والدعائي فحسب !

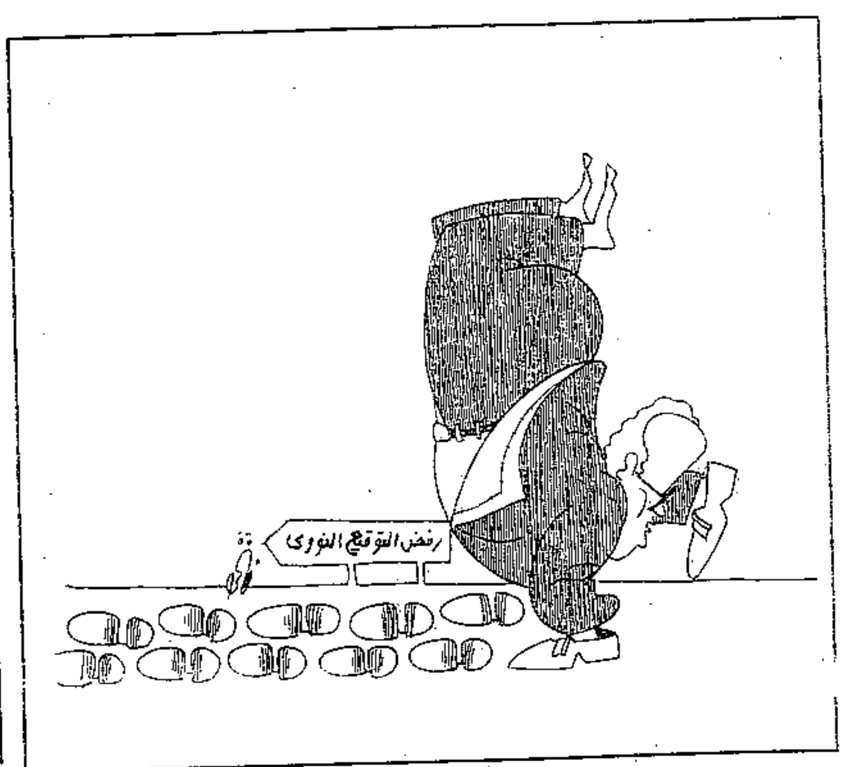
وفي هذا السياق ، فإن جهود الدبلوماسية المصرية ، للفصل بين خلافها مع إسرائيل حول معاهدة التسلح النووي ، وبين علاقاتها الثنائية بالولايات المتحدة الأمريكية ، باءت بالفشل ، وهو ماانعكس على **الفتور الذي استقبلت به الإدارة الأمريكية ، زيارة الرئيس مبارك الأخيرة إلى واشنطن ، وفتح الادارة الأمريكية لسجلات الحكومة المصرية في انتهاكات حقوق الإنسان ، وتوسع الأعلام الأمريكي في الحديث عن الفساد في الإدارة الحكومية الذي** يلتهم أموالا طائلة من المعونة الأمريكية !.

تكثفت الضغوط الأمريكية على الحكومة المصرية ، لحثها على عدم الربط بين إنضمام إسرائيل للمعاهدة النووية ، وبين تصويتها بالموافقة على التمديد الأبدي لها . وكان هذا الموضوع ، واحدا من أهم الموضوعات التي سيطرت على مباحثات الرئيس مبارك مع الإدارة الأمريكية ، وكما كان محورا للمشاورات التي أجراها في القاهرة مجموعة من المسئولين الأمريكية ضمت **آل جور** نائب الرئيس الأمريكي" **ووليم بيري**" وزير الدفاع و" **وارن كريستوفر**" وزير الخارجية ، ورئيس المخابرات الأمريكية ومندوبة واشنطن في الأمم المتحدة ، وقد أسفرت الضغوط الأمريكية على مصر ، التي لوحت أثناءها بخفض المساعدات تمهيدا لالغائها ، عددا من النتائج الهامة بينها:

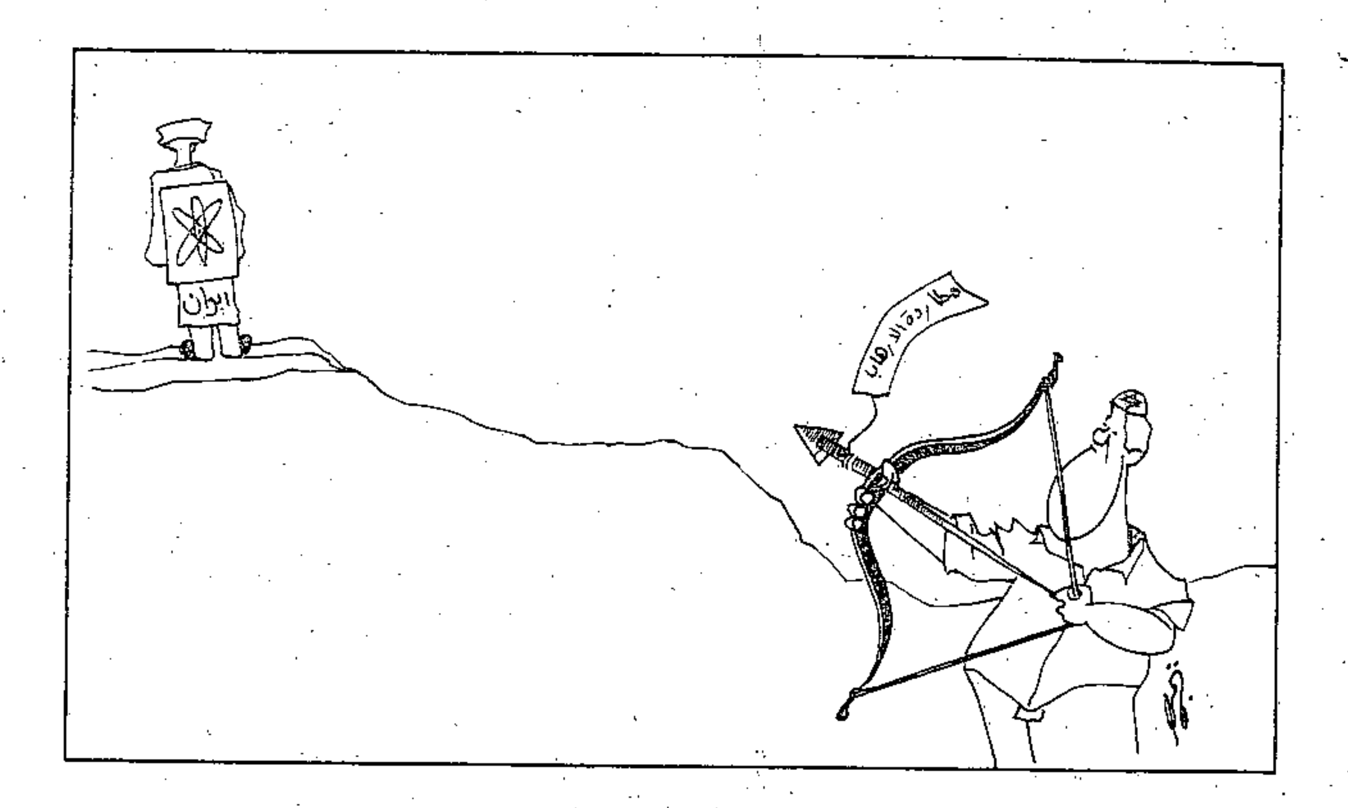
* تراجع الخطاب السياسي المصري المتشدد بشأن الربط بين إنضمام إسرائيل للمعاهدة وبين الموافقة على تمديدها . وقبيل زيارته لواشنطن ، قال الرئيس مبارك لصحيفة يابانية " **إن مصر ستوافق على تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولن تنسحب من المعاهدة** " دون أن يحدد شروطه السابقة لذلك .

وفي واشنطن أعلن الرئيس مبارك " **أن مصر لاتعارض في تمديد المعاهدة ، بل تسعى لتعديل الموقف الإسرائيلي ليأخذ في الاعتبار متطلبات السلام** " وشمل التراجع المصري مجرد الاكتفاء بتعهد إسرائيلي واضح للالتحاق بالمعاهدة في فترة زمنية محددة .

* قبول إدارة الرئيس مبارك بالمسعى







الأمريكي لحصر موضوع المعاهدة ، في التفاوض الثنائي بين مصر وإسرائيل ، وهو ماإنتهى بعقد لقاء باريس بين وزيرى الخارجية المصرى والإسرائيلى " **عمرو موسى** " **وشيمون بيريز** " الذي لم يسفر سوى عن تجديد بيريز رفضه إنضمام إسرائيل للمعاهدة أو الاعتراف بامتلاكها للسلاح النووى ومن ثم القبول بوضعه تحت المراقبة الدولية .

*تعهد الحكومة المصرية ، بعدم ممارسة أي ضغط أو دعاية لدى الدول الأخرى لحثها على رفض المسعى الأمريكي بالتمديد اللانهائي للمعاهدة ، وهو التعهد الذى أعلنه صراحة " **روبرت بللترو** " مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط فى أعقاب انتهاء لقاء مبارك وكلينتون فى إبريل الماضى ، وهو ماحرص المسئولون المصريون معه على القول ، بأن **التنسيق مع دول الانحياز ، لايعنى حض الدول على رفض الموقف الأمريكى** . ويبدو أن مصر قطعت هذا التعهد منذ وقت مبكر ، والتزمت به سواء فى اجتماع مجلس الجامعة العربية ، فى مارس الماضى ، الذى فشل فى التوصل لموقف عربى حاسم من رفض إسرائيل للانضمام للمعاهدة ، كما التزمت به فى مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى ابريل الماضى **ومعنى قبول السياسة المصرية ، بوقف مساعيها لحشد التأييد العربى والدولى لموقفها أنها قررت أن تخوض المعركة منفردة ودون أية أوراق مساعدة للضغط** مكتفية بفضح مخاطر بقاء إسرائيل مدججة بسلاحها النووى على بعد خطوات لاتتجاوز عشرين كليومترا من حدودها الشرقية ، على أمنها القومى وعلى خطوات التسوية المحتملة فى المنطقة.

ولاينبغى أن يعزو إلى الضغوط الأمريكية وحدها ، وإلى التراجع المصرى عن حشد التأييد لردع الرغبة الأمريكية فى التمديد اللانهائى للمعاهدة وحدهما نتائج قرار مؤتمر نيويورك ، الذى لم يكن مفاجئا . فقد لعب الانقسام العربى بشأن الموقف من المعاهدة دورا إضافيا فى الوصول لهذه النتيجة، وغير صحيح القول بأن الموقف العربى كان موحدا بهذا الخصوص. فالجزائر أعلنت أنها لن تنسحب من المعاهدة ، ولم تحدد موقفا من مسألة إنضمام إسرائيل إليها ، ولا من الرغبة الأمريكية فى مدها لأجل غير مسمى . كما أن الضغوط الأمريكية التى أتت ثمارها على الجبهة المصرية ، لعبت دورها على الجبهات العربية الأخرى ، وليس سرا أن عددا من الدول الخليجية ، والمغاربية قد شككت فى دوافع الحملة المصرية على الترسانة النووية الإسرائيلية ، وعزتها لأسباب داخلية ، وأشارت إلى أن مصر لو كانت جادة فى حملتها ، لأصرت على وضع السلاح النووى الإسرائيلى تحت الرقابة الدولية ، عند توقيعها للمعاهدة مع إسرائيل . ولأن إسرائيل ليست وحدها الساعية لوراثة الدور الإقليمى المصرى فى المنطقة ، بل تتنازعها فى ذلك بعض الدول العربية ، وهو تنازع نعل فعله فى تكريس الانقسام العربى فى مؤتمر " نيويورك " لتحقيق إنتصار فى معركة أخرى : إضعاف الموقف المصرى وإبراز وهنه وهشاشته !.

لم تتجاوز المندوبة الأمريكية للأمم المتحدة " **مادلين أولبرايت** " الحقيقة ، حين علقت على نتائج التصويت بالتصفيق فى مؤتمر التمديد الأبدى للمعاهدة ، قائلة بشماتة غامرة

" - **لم يعترض أحد**".

وكانت الهرولة العربية للمشاركة فى اليوم التالى مباشرة لصدور قرار الأمم المتحدة بشأن المعاهدة ، الذى يعفى إسرائيل ضمنيا من الاعتراف بسلاحها النووى ، أو بإخضاعه للرقابة الدولية ، أو من التعهد فى وقت لاحق بالانضمام إليها ، للمشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف فى سويسرا ، هى الجواب العربى والمصرى على سلام التفوق والهيمنة الإسرائيلية الذى يساقون إليه !!

مسألة منهج

د. نصر حامد أبو زيد



د. سعد الدين ابراهيم



د. سمير حنا صادق

خلال شهر ابريل ، اشتعل فجأة حوار حار بين عالم الاجتماع الدكتور **سعد الدين ابراهيم** والكاتب الداعية الأستاذ **فهمى هويدى** وكما يحدث دائما فى مثل هذه الاشتباكات الحارة بين كبار الكتاب ، فقد انخفضت حرارة اللهجة فجأة ثم انطفأت نيران الحوار.

ولكن . بقى فى صدر كاتب هذه السطور لهيب مشتعل.

* * *

يقول الأستاذ فهمى هويدى فى حواره مستندا إلى آيات من القرآن الكريم:

– إن الناس جميعا تربطهم وشيجة الأخوة الإنسانية " **ياأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة**".

– إن لكل إنسان كرامته بصرف النظر عن دينه أو عرقه " **وقد كرمنا بنى أدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلا** ".

– إن الاختلاف فى الملل والاعراق من سنن الله وعلى ذلك فان للأخر شرعيته التى كفلها الله سبحانه وتعالى " **ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولايزالون مختلفين** ".

– إن دستور العلاقات بين المسلمين وغيرهم هو أن الفضل والخير مطلوبان من المسلم للناس كافة ، يستوى فى ذلك من آمن بالإسلام ومن كفر به إلا إذا كانوا يقاتلونه فى دينه ويخرجونه من داره ، أو يظاهرون على إخراجه.

وهذا كله كلام جميل جدا .. ولكن ...

***

ولكن ، وكما يعلم الأستاذ **فهمى هويدى** ، وكما يعلم الجميع ، فإن هناك دعاة آخرين كثيرين ، لهم نفس مرجعية الأستاذ **فهمى هويدى** ، ولهم نفس منهجه ، ولهم نفس أهدافه ، يقولون غير ذلك تماما:

ففى كاسيتات منتشرة فى الأسواق ، وفى كتيبات تباع على الأرصفة فى الشوارع ، بل وفى أجهزة الإعلام الرسمية ، وفى العديد من المساجد ، بل وفى المدارس الحكومية ، يوصف الأقباط بأنهم مشركون وكفرة ، ويوصف رجال الدين المسيحى بأنهم زناة، ويطالب المسلم بألا يهنئ أخاه القبطى بالأعياد ، ولايضع يده فى يده ، ولايبادله التحية ، وهم فى دعاويهم هذه يكررون تفسيراتهم الخاصة لآيات أخرى كريمة أنقلها عن كتبهم ، ومنها : " ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه" ، " فإن لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب" ، " فإن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل " ، وإن المسيحيين أعداء للفاتحين تفرض عليهم الجزية فيعطونها " عن يد وهم صاغرون " ويفرض عليهم الجهاد كالكفار والمنافقين.

بل ومنهم من اتخذ مما ورد فى كتب السيرة المعتمدة أمثلة ، مثل قتل الشاعر كعب بن الأشرف وغيره ، مبررا للوباء الذى اجتاح بلدنا وأدى إلى قتل فلاحين فى مزارعهم ، وطبيب فى عيادته ، وتجار فى محالهم لمجرد أنهم أقباط ثم امتد إلى قتل السواح ، وطيف كامل من المواطنين بداية من الخفراء وحتى رئيس الوزراء مرورا بمثقفين وإعلاميين ... **ونجيب محفوظ** " لأنه فاسق !!!!؟".

* * *

وأود قبل مناقشة هذا التناقض أن أوضح :

أولا - إنني لا أبرئ الأقباط من دورهم فيما يحدث الآن . ولكن هذا موضوع آخر يستحق المناقشة في موضع آخر ، نحن لا نناقش هنا مشكلة اجتماعية أخلاقية ؛ إنما نناقش مشكلة سياسية ، فما هو موجود ليس مجرد انحراف أخلاقي اجتماعي ، إنما هو في النهاية طموح سياسي يستغل ظروفنا اقتصادية واجتماعية.

ثانيا - إنه لي الحق (رغم أنني قبطي) ، كأي مواطن ، في مناقشة التفسيرات التي يطلقها بعض الدعاة للنصوص الإسلامية ، فهم يخرجون بها عن مفهوم العبادة ، إلى سن النظم والقوانين التي تسري على كافة المواطنين.

ثالثا - إنني لا أنطلق في حديثي هذا دفاعا عن الأقباط ، وإنما **أكتبه انشغالا بمستقبل البلد بأجمعه** - مسلمين وأقباط ويهود وغيرهم إن وجد - بكافة مللهم ونحلهم

* * *

ورغم جزئية الحوار (حول الملل والنحل) فإنه يظهر خواصا عامة عديدة للمنهج الذي يمثله الأستاذ **فهمي هويدي** ويثير النقاط الآتية:

أولا : لماذا لم يشر الأستاذ في حواره إلى التفسيرات الأخرى المستمدة من نفس مرجعيته ولها نفس منهجه ؟ لابد أن الأستاذ **فهمي هويدي** يعلم بمدى انتشار ونفوذ التفسيرات الأخرى ، ولابد أنه استمع إلى رأي طفل من أقاربه فيما تعلمه من مدرس الدين عن الأقباط ، ولابد أنه سمع ماسبق ذكره من كاسيتات ، أو على الأقل سمع عنها.

وتجاهل أجزاء من الحقيقة ، وإلقاء الأنوار حول جزء منها ، هي قدوة سيئة في الحوار ، بل قد تبدو مخالفة لأهم المبادئ في كافة الأديان وهو الصدق ، والحقائق لا تستقيم مع التقسيم الاختياري والصدق يعني الحق كل الحق.

ولعله من الوارد في هذا المجال أن نتذكر إصرار الأستاذ **فهمي هويدي** على أنه لا يعترف " بأغلبية وأقلية" وأنه أول من استنكر تعبير " ذمي" في كتابه في السبعينات ، متجاهلا أنه في البيان الذي نشره مع الدكتور **كمال أبو المجد** عن مقترحاته لأسلوب حكم جديد قد نص على أن يكون رئيس الجمهورية من دين الأغلبية ، وأنا



د. فرج فوده

أعلم أن الدستور الحالي ينص على ذلك ، ولكنه دستور وضعي قابل للتغيير مع التقدم والتطور ، أما دستور الأستاذ فهمي هويدي فهو غير قابل للتعديل إلى الأبد إلا فيما يتعلق بباقي وظائف الدولة استنادا إلى نفس المنهج الذي ينص على عدم شرعية ولاية غير المسلمين على المسلمين .

ثانيا : يفترض مما ورد في الحوار أن الأستاذ **فهمي هويدي** له موقفه الخاص المختلف اختلافا تاما عن هذه التفسيرات التي تدعو للمقاطعة وقطع الرقاب ، فهل لي أن أرجوه أن يعود إلى ماكتب في أعوام في صفحته كل يوم ثلاثاء ، وفي غيرها من الصحف ليكشف لنا عن مجهوده في محاربة هذه التفسيرات ؟ وليسمح لي أن أسأله : من هو أكثر إضرارا بالدين وبالوطن أولئك الذين ينادون بالتكفير والقتل أم أولئك الذين

فهمي هويدي



ينادون بالدراسة العقلانية للدين أمثال **طه حسين وفرج فودة وحسين أمين وسعيد العشماوي ونصر حامد أبو زيد وصبحي منصور**؟.

أريد أن أسأله من كان عونا لأعدى أعداء مصر عليها من تأييد **الملك فاروق إلى مغازلة الطاغية اسماعيل صدقي بالنبي اسماعيل أيام مشروع معاهدة صدقي / بيفن إلى تحطيم حركات المقاومة للسادات تمهيدا لكامب ديفيد** ؟.

أين عنف قلمه وقوة منطقه مع هؤلاء المشوهين للدين؟ هل لي في هذا المجال أن أذكره أن ماكتبه في محاولة قتل **نجيب محفوظ** كان في حجم طابع بريد كبير.

إن الكتابة موقف واختيار ومسئولية.

ثالثا: يتضح من اختلاف المواقف (ظاهريا على الأقل) رغم اتفاق المرجعية والأهداف ، أن هذا المنهج يحتوي على خطأ كبير وخطر عظيم ، وينبع هذا الخطأ من أن الكتب الدينية تنزل بمبادئ عامة للبشر في كل مكان وزمان ، وتنزل كذلك في وقت ما وفي مكان ما لشعب ما لتنظيم معيشة هذا الشعب ، وهي إلى جانب هذا كما وصفها بحق **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه " **حمالة أوجه**" . ولعله من الدروس الهامة في بدء التاريخ الإسلامي أن يصبح علي بن أبي طالب رضي الله عنه رغم قيمته الإنسانية أول ضحية هامة لتفسيرات للقرآن الكريم.

فالمنهج في رأينا خاطئ ومحاولة استخراج أساليب تفصيلية للحكم ، والطب ، والعدل ، والبحث العلمي ، ومبادئ التعامل مع أهل اليابان والصين ، من الكتب الدينية ومن آراء وفتاوى السلف الصالح ، كسل وتقاعس عن تفهم المفهوم الحقيقي للدين كقوة دافعة لإسعاد البشر ورفاهيتهم.

والمنهج خطر لأنه مع حب الناس لدينهم يمكن تسخير هذا المنهج لخداعهم ولا عجب أن كان هذا الأسلوب مصدر الكثير من المتاعب التي يصدرها رجال مخابرات الدول الغنية للدول الفقيرة بداية من ثورة الآيات ضد مصدق التي ديرها كيرميت روزفلت في إيران مرورا بالدلاي لاما ونهاية بما تفعله الفاتيكان في جميع أرجاء العالم.

* * *

عزيزي الأستاذ فهمي هويدي

كتبت ماكتبت لشعوري بانشغالك على وطنك ، لقد أضعنا كثيرا من الطاقة والوقت ، والزمن لا يرحم والفجوة بيننا وبين باقي العالم تتسع .

ألم يحن الأوان لكي نستيقظ ونلحق بالركب لدخول القرن الواحد والعشرين؟

الاختراق الإسرائيلى للسياسة الزراعية المصرية

منذ أن تطوع الرئيس السادات بطرح قضية توصيل مياه النيل إلى إسرائيل وطلب فى نهايات ١٩٧٩ من الخبراء المصريين إجراء الدراسات العلمية اللازمة حتى تصل مياه النيل إلى إسرائيل وتصبح " آبار زمزم لكل المؤمنين بالديانات السماوية" !!

ومنذ أن حدد الدكتور يوسف والى عام ١٩٨٠ - وكان مايزال مستشارا لوزير الزراعة - المحاور التى يجب أن يقوم عليها تطوير الزراعة المصرية فى :

- المحور المصرى / الأمريكى.
- المحور المصرى / الأمريكى / الإسرائيلى.
- المحور المصرى / الإسرائيلى / العربى.

منذ ذلك التاريخ ، بدأ - بشكل واضح - الاختراق الإسرائيلى للسياسة الزراعية ، وعلى كافة أصعدة هذا المجال الحيوى .

*** الأرض :**

× من خلال المشروعات المشتركة لاستصلاح واستزراع الأراضى فى سيناء وشرق العوينات وغرب الدلتا

× بتوزيع أراضى سيناء بنسبة ٥٠٪ للمستثمرين (وأغلبهم إسرائيليون) .

*** الشباب المصرى:**

× بتدريب ٤٨٠ خريجا مصريا فى إسرائيل وفق البروتوكول الذى تم الاتفاق عليه بين **د. والى ويعقوب تسور وزير** الزراعة الإسرائيلى فى ديسمبر ١٩٩٢ .

× ٨٥٠ شابا مصريا تم سفرهم إلى إسرائيل فى مارس ١٩٩٤ (أى عقب مذبحة الخليل) بحجة دراسة زراعة البنجر فى إسرائيل .

× الإشراف الإسرائيلى على مشروع الخريجين بكفر الشيخ.

× وفد من الخريجين الحاصلين على أراض مستصلحة بالفيوم يزور إسرائيل عام ١٩٩٤.

*** الخبراء :**

عريان نصيف

× بعثة من ٦٦ قياديا من قيادات وزارة الزراعة والشركات الزراعية وشركات استصلاح الأراضى وأساتذة الجامعات ، تم سفرهم - بترتيب من وزارة الزراعة - إلى إسرائيل عام ١٩٩٣ بحجة الاطلاع على المعرض الإسرائيلى الدولى للتكنولوجيا الزراعية.

× الإغراء المستمر لأساتذة الجامعات (كليات الزراعة بالذات) للتفرغ للمشاريع الإسرائيلية تمويلاً وتوجها .

*** التبادل التجارى فى المنتجات الزراعية:**

× وصل حجم التبادل التجارى مع إسرائيل - وفقا لتقارير الجهاز المركز للإحصاء ، فى الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٣ ، إلى أكثر من ٤ **مليار جنيه** .

× يتم استيراد ١٢٢ سلعة زراعية وهى أساسا **البذور والآلات الزراعية.**

× قدمت إسرائيل طلبا لوزير الاقتصاد المصرى فى سبتمبر ١٩٩٤ ، بإعفاء ٤٠ سلعة مستوردة من إسرائيل من الرسوم الجمركية.

د. يوسف والى

*** الوفود الإسرائيلية الزراعية فى مصر:**

× وفود إسرائيلية مستمرة بهدف شراء مشروع الصالحية.

× موافقة د. والى - عام ١٩٩٤ - على زيارة ٥٠٠ **مهندس زراعى إسرائيلى** لمصر لإجراء تجاربهم على الزراعة المصرية - كل ثلاثة شهور.

× الوفد الكبير من إسرائيل والذى يمثل ١٠٧ شركة إسرائيلية والذى كان له نصيب الأسد فى المؤتمر الذى أقامته الغرفة التجارية الألمانية بالقاهرة فى ٦ ، ٧ /١٢/ ١٩٩٤ .

*** المشروعات الزراعية المصرية الكبيرة:**

× **شرق العوينات** إقامة إسرائيل لمركز لاستصلاح الأراضى فى هذه المنطقة ، بالرغم من أهميتها الاقتصادية لمصر حيث تكمن بها مياه جوفية تكفى - وفق دراسات الخبراء المصريين والعالميين - لزراعة عدة ملايين من الأفدنة ، وبالرغم من أهميتها وخطورتها الاستراتيجية لمصر ولثلاث دول عربية أخرى هى: **السودان وليبيا وتشاد.**

× **الصالحية** : انهيار هذا المشروع المهم الذى تكلف أكثر من ٢ مليار جنيه وتصحرت أراضيه ، تمهيدا لاستيلاء الإسرائيليين عليه.

× **غرب النوبارية** : يتم الضغط على ملاك الأراضى المستصلحة من المصريين - بكافة الوسائل - لترك أراضيهم.

فى الوقت الذى تقوم فيه بعض الشركات الخاصة بتصدير كميات كبيرة من الخضر والفاكهة المصرية إلى إسرائيل لتعيد تصديرها إلى أوروبا وأمريكا على أنها انتاج إسرائيلى ، ويتم ذلك من خلال **منفذ رفح.**

فى الوقت الذى يتقاضى فيه الخبير الإسرائيلى فى مزارع الموز والتفاح فى هذه المنطقة ١٠٠ دولار فى اليوم.

× **مشروع التشجير :**



يعمل بهذا المشروع أكثر من ٥٠٠٠ مهندس ، ١٠٠٠٠ عامل وموظف وهو يشرف على كافة المشاتل والحدائق بمصر.

وللإسرائيليين نفوذ كبير به في كافة المجالات وخاصة تصدير الشتلات وعندما تصدى مهندس زراعي يعمل به هو المهندس **محسن هاشم** تم فصله من عمله.

*** استيراد الدواجن الإسرائيلية:**

في الوقت الذي يحقق فيه كبار مستوردي الدواجن الإسرائيلية ثروات طائلة ، فإن المشاكل مع الدواجن المستوردة لم تبدأ - **كما يصرح د. صلاح عبد الكريم** الأستاذ بكلية الطب البيطري بجامعة القاهرة - إلا **بعد التعامل مع إسرائيل** حيث دخلت إلى مصر أمراض لم نكن نعرفها إلا في الكتب !

*** المواشي :**

يرى د. يسري خميس الأستاذ بكلية الطب البيطري أن انتشار العديد من الأمراض - **بعد التعامل مع إسرائيل في هذا المجال** - ليس ببعيد عن عملية اختراق " **الصراع البيولوجي**" لسوقنا والسوق العربية بشكل عام.

في الوقت الذي يشيد فيه رئيس الهيئة البيطرية أمام الوفد الإسرائيلي في مجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية المنعقد بشرم الشيخ في يونيو ١٩٩٤ ، بالتعاون مع إسرائيل في المجال البيطري.

*** البذور والمبيدات :**

× انتشار المبيدات والتقاوي الإسرائيلية المهربة والمحملة بهرمونات تؤدي إلى الإصابة بالسرطان ، أو بذور مشوهة وغير صالحة أو مبيدات محرمة دوليا لتدميرها للتربة.

وقد أدى ذلك إلى تدهور محاصيل الفراولة والخيار والطماطم كما أدى إلى إعادة الكثير من الدول الأوربية لأنواع عديدة من الخضار والفواكه والموالح التي كانت مصدرة من مصر.

وبالرغم من ثبوت ذلك وفق أبحاث مركز المعلومات والتوثيق بالمركز القومي للبحوث ، إلا أن المسئولين بوزارة الزراعة قد قاموا مؤخرا بنقل ومجازاة المهندس **صلاح عبد المنعم** عضو لجنة الفحص بيناء نويبع عندما نبه إلى خطورة عدم الفحص الجاد للرسائل الواردة من إسرائيل - والمحملة بالعديد من الأمراض - سواء المرسلة يوميا لفندق طابا أو من خلال رسائل الترانزيت أو أمتعة الركاب.

... وإسرائيل لاتكتفي بكل ذلك !

- ففي مؤتمر الغرفة التجارية الألمانية المنعقد بالقاهرة طالبت الوفود الإسرائيلية بما يلي:

× **فبالنسبة للمياه** - ومع احتياجها لحوالي ٤ مليار متر مكعب سنويا - فهي تريد من مصر والدول العربية امدادها بهذه المياه ، على أن تقوم هي - مشكورة - بالاسهام في تكنولوجيا تحلية ماء البحر بالنسبة لنا!!

× **وبالنسبة للقطن** - فقد اقترحت تقسيم العمل بيننا وبينها كما يلي . نحن نزرع القطن طويل التيلة ، وهي تقوم بتصنيعه وتصديره لأوربا وأمريكا !!

× وبالنسبة للخضروات فقد اقترحت أيضا - في لقاء آخر - أن تزرع مصر الطماطم وتصدرها لإسرائيل التي تقوم هي بإعادة تصديرها!!

- وهي من خلال الاجتماع الدوري للجنة الإسرائيلية المصرية المشتركة في ٧ - ١٠ فبراير ١٩٩٤ ، لاتكتفي بما تم الاتفاق عليه من :

* اتساع دائرة التعاون الزراعي المصري / الإسرائيلي.

* دورها في المزرعة الارشادية في غرب النوبارية ومشروع التشجير .

* قيام أبحاث مشتركة لأمراض القطن.

* تنسيق شبكة معلومات بالنسبة للمياه

لايكتفى مندوبوها فى هذا الاجتماع بذلك ، ولكنهم يضعون التوصيات التالية:

- سرعة اتخاذ القرار بما يخدم القضايا الاقتصادية والعلمية فى مصر " تحت مظلة العمل السياسى " ، كنص التوصية.

- الاستعداد بكل جدية لتقديم كافة العلوم والتكنولوجيا لمصر بصفتها مفتاح العالم العربى.

- أن الدول العربية ستكون فى القريب العاجل المجال الفسيح لامتصاص التكنولوجيا المتطورة من إسرائيل بعد إقرار السلام وتطبيع العلاقات معها.

.. ود. **والى** - وأنصار التوسع فى التطبيع لايكتفون أيضا:

× فالدكتور **محى الدين الغريب** يطالب بانشاء منطقة حرة على الحدود المصرية / الإسرائيلية

× **وأعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين** العائدون من إسرائيل بعد مشاركتهم فى لقاء عقد بمدينة القدس فى الفترة من ٤ -١١ من نوفمبر ١٩٩٤.

- **يوافقون الإسرائيليين على مطالبهم بتوقيع اتفاقيتى ضمان وحماية الاستثمار ، وعدم الازدواج الضريبى ، وشحن البضائع الإسرائيلية إلى السوق الداخلى المصرى مباشرة دون تفريغها - كما هو المتبع على الحدود وإعادة شحنها على الشاحنات المصرية .**

- **ويطالبون أيضا بالاسراع فى ارساء مشروعاتنا مع إسرائيل:**

فمصر تتعرض لمنافسة حقيقية من دول أخرى فى المنطقة غير إسرائيل ! كما يرى د. محمود أبو عميرة.

. والأوضاع متدنية فى مصر عنها فى إسرائيل ، حيث أن أجر العامل الإسرائيلى ١٣٠ جنيها فى اليوم ، ومتوسط دخل الإسرائيلى ١٣٫٥٠٠ دولار فى العام ، كما يرى محمود عباس زكى.

× **والدكتور والى:**

- يتمسك بتواجد الخبراء الإسرائيليين فى مراكز البحوث الزراعية ، رغم صدور توجيهات عليا بتقليص عددهم إن لم يكن تصفية وجودهم.

- يعطى صلاحيات واسعة لموظف بوزارة الزراعة هو السيد/**فؤاد أبو هديب** والذى يرأس الوفود المصرية إلى إسرائيل ، ويصرح فى جريدة " **النيويورك تايمز**" الأمريكية **بأن الزراعيين المصريين يرحبون بالتعاون مع إسرائيل حيث أن الزراعيين لايهمهم السياسة ولكنهم يتكلمون بلغة واحدة !**

- ويدعو فى نهاية مارس ١٩٩٥ إلى تطوير المشروعات المصرية الإسرائيلية المشتركة ، فى إطار ماتحقق من نجاح فى المشروعات القائمة.

× والسفير الإسرائيلى فى القاهرة يشيد بالتعاون الوثيق بين مصر وإسرائيل وخاصة مع شركة " **مصر أمريكا**" **للصوبات الزراعية** ، ويبدى تدعيم ومساعدة إسرائيل للتعاون بين هذه الشركة وشركة " فريور" الإسرائيلية لإنتاج زهور القرنفل!!

.. ولكن غالبية المصريين لهم رأى آخر..

* مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين العرب الذى عقد فى ٣.٢ فبراير ١٩٩٤ وشارك فى أعماله د. **أحمد جويلى** وزير التموين الحالى، ود. **محمد أبو مندور** أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة - أثبت من خلال بحوث علمية **أكذوبة التفوق الإسرائيلى على مصر فى الزراعة.**

* **د. جمال صيام** أستاذ الاقتصاد الزراعى يقرر أن إسرائيل قد تكون متفوقة علينا فى التنظيم والإدارة ولكن ليس فى تكنولوجيا الزراعة .

* **د. عبد الهادى راضى** وزير الرى يؤكد أنه لن تخرج نقطة واحدة من مياه النيل إلى إسرائيل.

* **سعد حجرس** نقيب الزراعيين السابق يؤكد أن التقدم الزراعى والتفوق البحثى والتكنولوجى للزراعة المصرية أقوى بكثير مما حققته إسرائيل .

* الصحفى الكبير عبد السلام داوود يتساءل : هل مصر - أول دولة فى العالم عرفت الزراعة - قد أصبحت اليوم مزرعة تجارب لإسرائيل ؟

* وحتى من أوفدوا لزيارة إسرائيل لاكتشاف عظمة التكنولوجيا الزراعية بها ، عادوا ليؤكدوا عدم صحة ذلك:

- المزارع **عبد الرحمن على حسن القاضى** - عضو جمعية الفيوم للإصلاح الزراعى يقول : " خرجت من خلال زيارتى التى استغرقت شهرا ، ومن خلال ما رأيته من مزارع مكشوفة أو مغطاة داخل الصوب ، وبالنسبة لجميع المحاصيل والخضر هناك .. لايزيد عن الزراعة فى مصر شيئا ".

- والباحث **اسماعيل عبد البديع رضوان** ، يقول: " لم أنبهر بالمعجزة الإسرائيلية فى الزراعة ، فمركز بحوث الصحراء الذى أعمل به فى مصر مستودع الخبرات التقنية العالمية الحديثة فى كل المجالات الزراعية والمائية وحتى الهندسة الوراثية".

* وأساتذة قسم النبات بكلية الزراعة جامعة الأزهر استجابوا لرؤية د. **عبد الفتاح الشيخ** رئيس جامعة الأزهر **ورفضوا** التفرغ للمشروعات البحثية الإسرائيلية رغم ضخامة مكافآتها .

.. وإذا لم يكن لإسرائيل - كما تبين - هذه القيمة التكنولوجية العالية - كما يرى د. **والى** - فى المجال الزراعى..

فلماذا اذن هذا الاصرار على توسيع وتعميق العلاقات معها فى هذا المجال ؟

× هل لدعم الكيان الوطنى الفلسطينى كما يتردد ؟.

يجيب عن ذلك المسئولون الفلسطينيون:

* **أحمد قريع** ، وزير الاقتصاد فى السلطة الفلسطينية . يقول : " لسنا فى حاجة إلى تكرار أن كل معاناتنا الاقتصادية هى نتيجة الممارسات الإسرائيلية بمالا يمكن معه لأى فلسطينى - مهما كان براجماتيا - الاغراء بالتعامل مع إسرائيل.

ومن ثم لابديل أمامنا سوى الانفتاح على الأمة العربية . وهذا خيار استراتيجى بالنسبة لنا وليس خيارا تكتيكيا ".

* د. **بسام القدرة** ، مدير ادارة التعاون بالسلطة الفلسطينية يوضح: " الضفة الغربية لاتشكو من قلة مصادر المياه فلدينا خزان من أكبر الخزانات فى وسط الضفة الغربية ولكننا للأسف محرومون من الاستفادة منه ، حيث قامت إسرائيل بانشاء عشرات المستوطنات فوقه وحرمت على الفلسطينيين أن يقوموا بحفر أى بئر مياه جديدة".

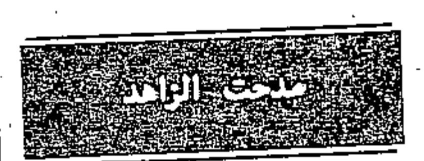
× هل لصالح الأمة العربية ؟

يجيب عن ذلك د. **حسن إبراهيم** - الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية- يقول: " السوق الشرق **أوسطية تقع خارج واقعنا . لذا يجب أن نواصل العمل من أجل اقامة التكامل الاقتصادى العربى**"

× .. وأخيرا .. هل من أجل السلام الحقيقى؟

وخير من قام بالرد على ذلك **البابا شنودة** ، حيث يقول : " **الشعب المصرى** ترفض **أغلبيته الساحقة التطبيع مع إسرائيل والغريب أن إسرائيل تريد أن تكون لها علاقات " طبيعية" مع العرب ، فى ظل إصرارها على وجود أوضاع سياسية وعسكرية " غير طبيعية" !**

العمال ..
بعد عشرين عاما من
الانفتاح الرأسمالى


مدحت الزاهد

الليبراليون فى الاقتصاد .. شموليين فى السياسة ..

هذا ماتؤكده وقائع مايجرى على الساحة العمالية منذ سنوات. فبينما يمضى قطار الخصخصة سريعا ، فإن قطار الحريات السياسية والنقابية للطبقة العاملة .. تشاش .. بطئ .. اصابه العطب .

فمنذ سنوات تتبنى الرأسمالية المصرية الحاكمة ، فى مجال الاقتصاد ، سياسات تستهدف طرح وحدات القطاع العام للبيع ، واطلاق حرية رأس المال .. وحرية الاستثمار .. وآليات السوق، بينما تواصل فى مجال الحريات النقابية نفس السياسة القديمة ، التى أصابت التنظيم النقابى بحالة تصلب فى الشرايين.

ومن المفارقات ، غير المذهلة ، أن الرأسمالية المصرية رفعت شعار حرية رأس المال ، بينما تبنت **مبدأ البناء الهرمى المركزى فى التنظيم النقابى** ، الذى يؤكد هيمنة العامل الأصغر ويحاصر دور اللجنة النقابية للمنشأة ، وينزع عنها كل اختصاصاتها الأصيلة .

ورفعت الرأسمالية المصرية شعارات حرية الاستثمار ، حتى لو مضت على جثة "الضمان الإجتماعى" للعمال ، وواصلت حملتها على كل مايتصل بالبناء الاقتصادى والاجتماعى للناصرية وماارتبط به من مكاسب للعمال والفلاحين والكادحين فى حق العمل وشروطه وفى مجال الإسكان والتعليم

والصحة . الخ بينما لم تعرض البناء السياسى الناصرى سوى لعملية تصدع محدودة لصالح تعددية حزبية مقيدة تمت أساسا لصالح تعبئة القوى الاجتماعية القديمة ، أما البناء

– قانون النقابات وقانون العمل الموحد

– ليبرالية فى الاقتصاد وشمولية فى النقابة

– الرأسمالية ترفع شعار حرية رأس المال واستعباد العامل.

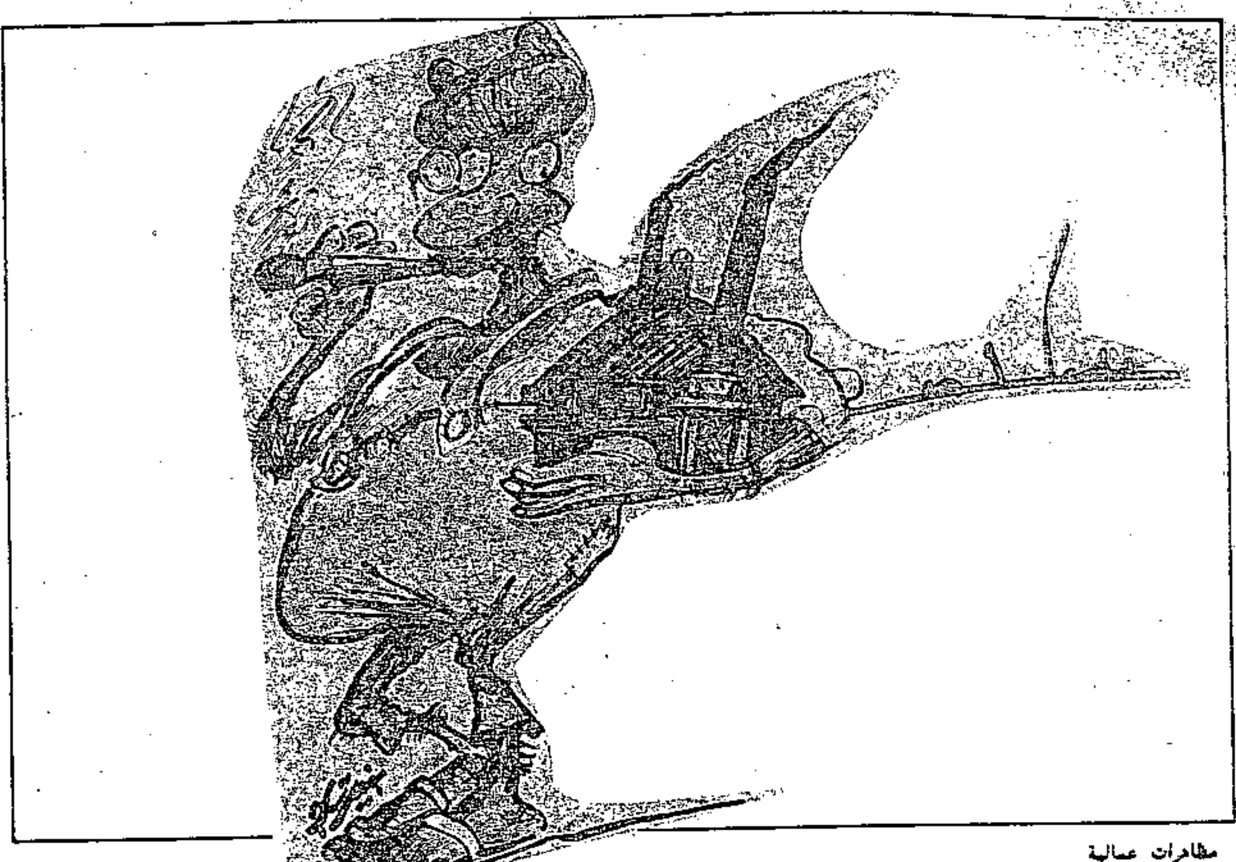
النقابى العمالى الهرمى المركزى الموضوع تحت الحراسة المشددة ، فقد ظل عزيزا على قلب الرأسمالية لايمسه سوء ! ولاتشمله حملة معاداة الناصرية .. ولايندرج ضمن قائمة الأهداف التى ينبغى دكها!

ويعكس هذا التناقض الصارخ بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبين أوضاع الحريات السياسية والنقابية العمالية ميولا أصيلة لدى الرأسمالية المصرية فى معاداة الطبقة العاملة ، وحقها فى الحرية ، وفى التنظيم المستقل ، والتعامل مع كل حركة احتجاج عمالى كمجرد حادث شغب ينبغى قمعه.

علاقات عمل جديدة

ولو تابعنا محطات قطار الخصخصة منذ اعلان سياسات الانفتاح الاقتصادى ، لاستخلصنا هذه الميول ، واضحة بغير رتوش ، فى إطار عملية شاملة لاعادة صياغة علاقات العمل بازالة العقبات القانونية والفعلية التى تحول دون تكثيف استغلال الطبقة العاملة المصرية من قبل رأس المال المحلى والأجنبى . مع الاستمرار فى سياسة حرمان الطبقة العاملة من حق الدفاع.

* **ويمثل القانون ٢٠٣ – قانون قطاع الأعمال العام – أحد العلاقات** الهامة ، كمرحلة انتقالية ، منحت الضوء الأخضر لتهيئة وحدات القطاع العام للبيع ، باطلاق يد الإدارة فى إعادة ترتيب الهيكل



مظاهرات عمالية

الوظيفي ، ولو بالمخالفة للقانون ، وإلغاء دور الإدارات القانونية – التي كنا نطلب لها حصانات القضاء – وتخفيض العمالة ، بالتصفية التدريجية أولا للعمالة المؤقتة (عمال العقود) ، وتخفيض الأجور ، باتهاج سياسة الحرمان الرامية لتغيير (الأجر المتغير) ،وتسعير منتجات القطاع العام وفقا لآليات السوق ، بعد التراجع عن فكرة" الدعم".

* كما أن قانون العمل الموحد ، الذي تم وضع لمساته الأخيرة – والذي سوف يأتي الحديث عنه تفصيلا- يمثل علامة أخرى على هذا الطريق حيث يضفي المشروعية على التراجع على المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة والكادحين سواء تعلق الأمر بحق العمل ، أو شروطه ، أو حق العمال في الأجر العادل.

* كما تجري الآن تعديلات على القانون تستهدف **رفع اشتراك العاملين في التأمين الصحي** ، **وتحملهم نسبة أكبر في تكاليف العلاج.**

* وجاري اعداد تعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية لتخفيض حصة العاملين من المكافآت والأجور في حالة الاغلاق القسري لوحدات العمل ، مع احتمالات عمليات التشريد الجماعي الواسعة للعمال في ظل سياسات الخصخصة . وينهض هذا الإطار القانوني الجديد على أرضية أوسع تم فيها **إلغاء القسم الأعظم من دعم الخدمات والسلع الرئيسية ، بما أدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة ، وتغيير علامات حدود خط الفقر ، وهبوط فئات اجتماعية جديدة تحت هذا الخط** ، حيث لم تواكبها الزيادات الهزيلة في الأجور.

مناورة

ويجدر الذكر أن بعض هذه المشاريع ، التي تم وضع لمساتها الأخيرة لم تعرض على مجلس الشعب في دورته الحالية ، بسبب بسيط هو قرب موعد انتخابات مجلس الشعب .. ولأن الحكومة لاترغب في سكب الزيت على النار قبل شهور من انتخابات عامة يتوقع لها المراقبون أن تكون ساخنة ، **فقد تم تأجيل طرح قانون العمل الموحد ، والإسكان ، والتعديلات على** قوانين التأمينات الصحية والاجتماعية ، **ورفع أسعار الطاقة ، إلى مابعد إجراء الانتخابات .**

ولكن " حكمة " الحكومة لم تنصرف إلى قانون النقابات العمالية **حيث أن التعديل كان مطلوبا لمد الدورة النقابية إلى خمس سنوات تفاديا لاحتمالات التهاب** الأجواء ، على الأخص وأن المواقع العمالية كانت متوترة قلقة ، وعلى الأخص أيضا وأن إجراء الانتخابات في ظل القانون الحالي كان ينطوي على خطر حرمان القيادات الصفراء من مواقعها ، أولا لأن عملية الفرز في ظل سياسات الخصخصة أضعفت **بالفعل هذه** المواقع ، وثانيا لأن بعضهم كان قد بلغ سن التقاعد ، وثالثا لأن بعضهم كان مرشحا لشغل مناصب الإدارة العليا ، وهو مايعني الحرمان القانوني لهذه القيادات من فرصة التمثيل النقابي.

التفاف

وقد صدرت التعديلات في جوهرها لتتحايل على كل هذه الأوضاع ، كما سوف نرى بالتفصيل ، **فلقد جرى الالتفاف على عملية الفرز بجواز ترشح** القيادات للمستويات العليا في

الهرم النقابى ، دون طلب الثقة من الجمعية العمومية لوحدة المنشأة ، وجرى الالتفاف على سن التقاعد بجواز الترشيح بعد السن بشرط الاستمرار فى العمل فى وحدات القطاع الخاص ، وجرى الالتفاف على شرط حرمان ممثلى الإدارة العليا من الترشيح بابتداع نظرية "الخبرة التاريخية" للقيادات التى شغلت مواقعها لدورتين متصلتين.

مصالح الأرستقراطية العمالية

ومن المفارقات أن القيادات التى ابتدعت نظرية "الخبرة التاريخية" التى تجيز لشاغلى مناصب الإدارة العليا ، والذين تحولوا إلى ممثلين لصاحب العمل ، الترشيح لانتخابات النقابات العمالية ، هى نفسها التى رفضت استنباط مواد القانون التى كانت تقيد حق المهنيين فى التمثيل النقابى بـ ٢٠٪ فقط ، رغم الضم القسرى لخريجى الدبلومات الصناعية والفنية والتجارية ومافى مستواها إلى نقابة التطبيقيين . بمجرد اخطار من وزارة التعليم بأسماء الخريجين.

ولاوجه للعجب لأن هذا القطاع العمالى العريض ، الذى يمثل الآن قرابة ٥٠٪ من العمال ، يعكسون القوى الأكثر وعيا وتقدما فى الحركة العمالية ، بينما لايمكن تأمين استمرار الأرستقراطية الصفراء فى مواقعها الحالية، إلا بغلبة العناصر الأقل وعيا ..

وقد عصف حكم المحكمة الدستورية العليا - كما سوف ترى فى هذا الملف - بهذا النص الذى دافعت عن استمراره القيادات العمالية الصفراء فى مجلس الشعب ، وعصف بكل التنظيم النقابى الذى ترتب عليه .

ومن الملفت للنظر أن عمليات الالتفاف التى شهدتها النقابات العمالية لتجديد أوضاع القيادات الحالية على قمة الهرم ، شهدتها النقابات الأخرى بصور مختلفة . ففى النقابات الخاضعة للسيطرة الحكومية جرت تعديلات تسمح بمد سنوات الخدمة لرؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف ، وفى النقابات الخاضعة للسيطرة الاخوانية - وامتدادا لمنطق الحكومة فى المواجهة الأمنية والإدارية - تم فرض الحراسة . ولكنها وإن صدرت بتشريعات من مجلس الشعب ، أو باحكام القضاء ، إلا أنها قد عكست مناخا عاما لتأميم النقابات ، ضمن نفس التوجه الرامى لتقييد نشاط الأحزاب . وهى كلها أيضا تعكس أزمة التناقض بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبين البناء السياسى والنقابى . وهى كلها تشير إلى نوع من أنواع أزمات الحكم التى تعجز فيها الحكومة عن افراز قيادات جديدة ، أو الاحتفاظ بالمواقع السابقة لقياداتها لقد تنتهج سياسة تصلب الشرايين .

فالحكومة ، كخط عام ، بدلا من أن تطلق حرية النشاط النقابى ، ولو على سبيل توازن جماعات الضغط - مع النفوذ الراسخ لجماعات رجال الأعمال - أضافت قيودا جديدة على القيود الأصلية ، أصحاب الليبرالية الاقتصادية هم أنفسهم أصحاب الشمولية النقابية ، رغم اختلاف الظلال والألوان ، كما سوف نرى عند مقارنة اتجاهات مشروع قانون العمل الموحد ، مع قانون النقابات العمالية الذى أقره مجلس الشعب فى جلسة "تاريخية" شارك فيها ٣٨ نائبا فقط!

قانون الرأسمالية

وضعت الحكومة اللمسات الأخيرة لقانون العمل الموحد الذى أضفى المشروعية على حرمان العمال من الحق فى العمل ، حيث يبدأ القانون - كما يشير بيان اللجنة القومية لمقاومة الخصخصة - بتحرير أصحاب الأعمال من الالتزام التاريخى باشراف القوى العاملة على التعين ، باطلاق حق أصحاب الأعمال فى التعيين من خارج قوائم المنتظرين ، حيث ينحصر الفرض من تسجيل أسماء الراغبين فى العمل - وفقا للمذكرة الإيضاحية - فى "جمع البيانات الاحصائية الصحيحة عن القوى العاملة فى مصر"!

ولم يأخذ القانون عن التجارب الرأسمالية الأخرى مبدأ "اعانة البطالة" ان عجزت الدولة عن توفير الحق فى العمل .

أكثر من هذا أعطى القانون لصاحب العمل الحق فى الإغلاق الكلى أو الجزئى للمنشأة أو تقليص حجمها أو نشاطها.

ويجيز لصاحب العمل انهاء العقد إذا استند إلى مبرر مشروع وكاف يتعلق بقدرة العامل أو سلوكه أو الظروف الاقتصادية للمنشأة، وهى تعبيرات مطاطة لاتقدم أى حماية للعمال ، ثم ينص فى مادة أخرى على جواز فصل العامل إذا لم يقم بتأدية التزاماته الجوهرية .

فالروح المسيطرة على القانون كله أن الحق فى العمل رهن بارادة صاحب العمل ، وأن فصل العمال ، هو مجرد انهاء لعلاقة العمل وليس حالة تشريد .

كما أن المشروع يلغى ضمانة كان يوفرها قانون العمل الحالى (١٣٧ لسنة ٨١) ضد الفصل التعسفى والخاصة بالزام صاحب العمل بأداء أجر العامل حتى الفصل فى الدعوى ، فى حين يختصر المشروع الحالى الفترة إلى ثلاثة شهور فقط ، كما أن مشروع القانون الحالى يحرر صاحب العمل من كل قيد يتعلق بحقوق العمالة المؤقتة.

كما أن مشروع القانون أطلق يد صاحب العمل فى فصل العمال دون العرض على اللجنة الثلاثية.

الأجور

وإذا كانت اتجاهات قانون العمل الموحد قد سايرت رجال الأعمال فى مطالبهم الخاصة بالتحرر من القيود التى تتعلق بحق العمل ، إنها أيضا قد أضفت المشروعية على حق صاحب العمل فى تخفيض الأجر.

" وفى الحالات التى يحق فيها لصاحب العمل انهاء العقد لأسباب اقتصادية ، يجوز له بدلا من استخدام هذا الحق أن يعدل من شروط العقد بصفة مؤقتة ، وله على الأخص أن يكلف العامل بعمل غير متفق عليه ، ولو كان يختلف اختلافا جوهريا عن عمله الأصلى ، كما أن له أن ينقص أجر العامل ، بما لايقل عن الحد الأدنى للأجور ".

واستحدث المشروع تشكيل المجلس القومى للأجور بقرار من رئيس الجمهورية، وبرئاسة وزير الاقتصاد وعضوية ممثلين متساويين عن منظمات رجال الأعمال والعمال ، وحدد اختصاصاته فى :

* اقتراح الوسائل والتدابير التى تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار.
* اقتراح الحد الأدنى للأجور مع الأخذ فى الاعتبار نفقات المعيشة ، على أن يعاد النظر فيها كل ثلاث سنوات على الأكثر .

ولكن القانون أغفل السلم المتحرك للأجور ، وتجاهل الأجر الحالى الذى يشتمل على مختلف صور الأجر الأساسى والمتغير وكافة المزايا النقدية والعينية.

ساعات العمل

وحدد مشروع القانون ساعات العمل بثمانى ساعات ، بدلا من سبعة فى القانون الحالى ، واختصر فترة الاجازة السنوية إلى أسبوعين فقط منها ٦ أيام أجازة عارضة ، على أن يأخذ منها ٦ أيام متصلة فقط ، ولصاحب العمل اختيار التوقيت المناسب.

ورغم مايثار حول مقارنة المشروع الحالى بالقانون ٤٨ لسنة ٧٨ إلا أن الجديد الذى يحمله هذا القانون ، هو تطبيقه كقانون للعمل الموحد على عمال وحدات القطاع العام الذين كان يطبق عليهم القانون ١٣٧ لسنة ٨١ ، فمواد القانون الحالى أعدت بروح لتحويل وحدات القطاع العام إلى مؤسسات خاصة ،

بدلا من تمتع عمال القطاع الخاص بمزايا قانون الحكومة والقطاع العام ، تم تعميم القانون الأسوأ. والأكثر من هذا أن القانون قد ألغى تماما مبدأ الأجازة المرضية مدفوعة الأجر كما خفض أجازة الوضع بالنسبة للمرأة العاملة إلى ١٢ أسبوعا فقط ، قبل وبعد الوضع ، لمرتين فقط . كما أنقص حقها فى أجازة رعاية الأطفال (غير مدفوعة الأجر) إلى مرتين فقط ، طوال مدة العمل.

الاتفاقيات الجماعية

وحدد مشروع القانون ابرام الاتفاقيات الجماعية بموافقة ثلثى أعضاء اللجنة النقابية والنقابة العامة واستحداث نظام الوساطة بين العمال وصاحب العمل - قبل التحكيم - وحرم العمال من حق النزاع الجماعى أمام هيئة التحكيم بتقييد ممارسة هذا الحق باتفاق كتابى بين العمال وأصحاب العمل.

ثم سلب القانون من العمال حق الإضراب بتقييد ممارسة هذا الحق بموافقة ثلثى أعضاء النقابة العامة ، وحظر ممارسته خلال فترات الوساطة والتحكيم وسريان الاتفاقيات الجماعية ، كما حظر ممارسة هذا الحق فى المؤسسات الحيوية التى صدر بها قرار من رئيس الوزراء ، ثم نص المشروع على أن الإضراب يوقف عقد العمل..

فماذا بقى إذن من حق الإضراب ؟

تدجين النقابات

وكما هو واضح فإن الفكرة الموجهة لقانون العمل الموحد هو تراجع دور الدولة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى والانحياز لمصالح رجال الأعمال ، ومثل هذا التحول فى دور الدولة كان يوجب على الأقل تدعيم النقابات العمالية ، كقوة ضغط ، فى مواجهة نفوذ رجال الأعمال ، ولكن ماحدث فعلا هو **تصديق مجلس الشعب على تعديلات على قانون النقابات استهدفت تأبيد سيطرة النقابيين الصفر ، وإخصاء دور اللجنة النقابية كممثل اعتبارى للعاملين لها حق التفاوض الجماعى ، وتأكيد فكرة البناء المركزى الهرمى للتنظيم النقابى ، الذى تظل لديه اللجان النقابية فى مواقع العمل مجرد ملحقات تابعة للنقابة العامة ، بل أكثر من ذلك فإن قانون النقابات وحماية لمصالح بعض القيادات أجاز لشاغلى الوظائف العليا من الإدارة حق تمثيل العمال ، بل أجاز لهم الترشيح مباشرة أمام المستويات العليا فى الهرم النقابى دون طلب الثقة من عمال المصنع.**

والحال أن قانون النقابات بدلا من أن يعالج التناقضات الجديدة فى مرحلة اعادة صياغة علاقات العمل بتدعيم التنظيم النقابى ، ولو على سبيل توازن جماعات الضغط أضاف ثقوبا جديدة إلى الثوب المهترئ ، وأصبحت حقائق التطورات الاقتصادية فى تناقض صارخ مع أوضاع الحريات السياسية والنقابية بما يهدد بانفجار الثوب.

ويكفى لادراك ماأصاب التنظيم النقابى من ضعف فوق ضعفه ، توضيح **أنه تم فى ٢٢ مادة معدلة شطب كلمة اللجنة النقابية - الأصل فى التنظيم النقابى - واستبدالها بالنقابة العامة** ، بل أن المذكرة الإيضاحية كانت صريحة فى النص على أن (**التعديلات تجعل النقابة العامة هى الأصل فى التشكيلات النقابية ، تتفرع منها اللجان النقابية**) !!.

وأحال المشروع سلطة فصل عضو اللجنة النقابية إلى الجمعية العمومية للنقابة العامة ، بدلا من النقابة المصنعية التى أنتخبته ، وأحال للنقابة العامة الموافقة على الاتفاقيات الجماعية والإضراب - بنسبة الثلثين - ومنح عضو الاتحاد العام والنقابة العامة الحق فى الاحتفاظ بعضوية الجمعية العمومية للمستويات الأعلى إذا احتفظ بموقعه فى هذه المستويات لمدة دورتين متصلتين وأجاز للمحالين على المعاش الاحتفاظ بعضوية النقابة العامة كما أجاز هذا الحق لشاغلى الوظائف العليا ، **وباختصار وضع القانون النقابات تحت الحراسة المشددة ، بدون حكم قضائى !**

وتجاوزا لمرحلة التوتر العمالى الحالى مد القانون الدورة النقابية الى خمس سنوات ، ثم أكد حق وزير القوى العاملة فى طلب الحكم بحل مجلس إدارة المنظمة النقابية ، من المحكمة الإبتدائية . فالقانون منح السلطة التنفيذية ، بوسائل عديدة ، فرض الهيمنة على التنظيم النقابى العمالى.

الأزمة والحل

وقد كان من نتائج هذا الاتجاه الحكومى لتدجين النقابات العمالية أن أطاحت كل حركات الاحتجاج العمالى بالنقابة ووضعتها فى صف الإدارة وشكلت قيادة حركة الاحتجاج من خارج أعضاء النقابة مقلمة الأظافر ، والتى لاتجد مايسترها فى زمن الخصخصة وهجوم رأس المال على حقوق ومكاسب العمال.

ولكن الحكومة بدلا من أن تعالج الأزمة باطلاق حرية النقابات وتأكيد الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية كممثل جماعى للعاملين فى التفاوض والتقاضى وابرام العقود الجماعية وتنظيم حركات الاحتجاج سلبت النقابة من كل هذه الحقوق.

وتعيش الحركة العمالية الآن ، لحظة توتر ممتدة ، ضاعف من آثارها حكم الدستورية العليا باطلاق الانتخابات التى جرت على أساس مواد غير دستورية فى القانون السابق والحالى ، وهو نفس القانون الذى أصدرته بشأن بطلان انتخابات مجلس الشعب بعدم دستورية نظام القوائم.

أكثر من ذلك فقد أكدت حيثيات **الحكم امكانية التعددية النقابية ، وحرية الانضمام الطوعى لمستويات التنظيم النقابى وضربت حيثيات الحكم فكرة البناء الهرمى المركزى فى الصميم.**

وللأمانة فإن القائد الشيوعى والنقابى البارز **عطيه الصيرفى** كان أول من تبنى هذه الدعوة غير انها واجهت أحيانا بما يشبه حملات التكفير ، ودخل الحوار فى أزمة بسبب الخلط بين المبدأ الديمقراطى النظرى ، وبين ضرورات التكتيك التى تتعلق بأوضاع قوة وضعف الحركة ، والمسار الأكثر احتمالا للدفاع عن استقلاليتها.

ومن الضرورى الآن بلورة برنامج عمل واعداد مشروع قانون يؤكد على **استقلالية الحركة النقابية وحرية التنظيم النقابى بتأكيد الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية للمصنع وحقها فى تنظيم أشكال الاحتجاج دون وصاية من المستويات الأعلى فى الهرم ، ويلغى عملية الخلط بين ممثلى صاحب العمل وممثلى العمال، ويلغى مبدأ الانضمام لأى مستوى أعلى فى التنظيم النقابى دون اجتياز اختبار الثقة فى اللجنة النقابية ، ويعيد الاعتبار للجمعية العمومية لنقابة المنشأة ، على أساس عدل الهرم المقلوب ، بحيث تتفرع كل المستويات النقابية من نقابات المنشآت ، لا العكس ، كما هو حادث الآن .**

"هرم مقلوب، ونقابات منزوعة الصلاحيات".

أما الشكل الأمثل لتنظيم الحركة النقابية بكل مستوياتها فتحدده مصالح تطور الحركة ، دون وصاية لا من الحكومة ولا من الارستقراطية الصفراء.. ولا من المثقفين!

والأصل فى كل ذلك تأكيد استقلالية الحركة ، ووحدتها الطوعية ، لاتفتيتها ، ولا اخضاعها لتهيئة مركزية.



من إضراب السكة الحديد..

إلى انتفاضة كفر الدوار

الحوافز والبدلات والأرباح

منطقة ملتهبة

فى علاقات العمل

تشهد منطقة حلوان توترات متزايدة فى كافة المصانع تدور كلها حول حافز " التميز" أو مايعرفه عمال المصانع بحافز الـ ٢٠٪ .

وهذا الحافز هو جزء من الأجر المتغير الذى تدور حوله معظم الإضرابات والاحتجاجات العمالية منذ سنوات طويلة بسبب عجز التنظيم النقابى عن المفاوضة لزيادة الأجر الأساسى ، ربما خشية قياداته من اتهامهم بالاشتغال فى السياسة !! والمطالب الخاصة " بالأجر المتغير" - الأرباح والحوافز والمنح والوجبة - تمثل المظهر الرئيسى لتوتر علاقات العمل فى قضية " الأجور" والمصدر الرئيسى لحركات الاحتجاج العمالى الكبرى.

إضراب سائقى قطارات السكة الحديد عام ١٩٨٦ ارتبط بحافز الكيلو متر ، وحصة السائقين من الغرامات ، وبدل الخطر ، وبدل المبيت .. وإضراب عمال النقل الخفيف عام ١٩٨٧ ارتبط بحق العمال فى الأرباح ، واعتصام الحديد والصلب فى أغسطس ١٩٨٩ عبر عن الصراع بين الادارة والعمال حول طريقة احتساب الحافز ، ومظاهرات عمال المحلة عام ١٩٩٠ كانت للمطالبة " بمنحة المدارس" والاعتصامات والمظاهرات فى المصانع الحربية ٩ و ٦٣و ٩٩ ارتبطت بالأرباح ، وانتفاضة كفر الدوار فى ١٩٩٤ كانت احتجاجاً على سياسة الحرمان من الحوافز التى انتهجتها الإدارة على نطاق واسع ، ومظاهرة عمال الغزل فى المحلة ، بعد كفر الدوار بأسابيع طرحت مطالب خاصة بالحافز والوجبة.

وأصل هذا الصراع المستمر حول " الأجر المتغير" أن الأجر الأساسى أقل من الحد الأدنى لاحتياجات تجديد قوة العمل ، أى أقل من حد الكفاف الذى يضمن للعامل وأسرته فرص الاستمرار فى الحياة.

والتنظيم النقابى بأوضاع ضعفه الراهنة لايطرح قضية الأجر الأساسى للمفاوضة ، كما أن حركة الاحتجاج العمالى لاتطرح مباشرة قضية الأجور ، التى تبدو وكأنها تدخل فى السياسة العامة للدولة ، واقتراب بالعمال من محظورات السياسة ، فتلتف على هذا المطلب العام ، بالتركيز على مطالب " جزئية " و" مصنعية" تتعلق بعلاقات العمل فى المنشأة أو المهنة يتخفى وراءها مطلب عمالى عام برفع الأجور بحيث أصبح الصراع على الأجر المتغير متلازما تماما مع تدهور الأجور.

والدليل على عمومية وشمول مطالب الأجور لكل القطاعات العمالية ، وأن الأجر المتغير أصبح " تكملة" للأجر الثابت أن معظم حركات الاحتجاج العمالى تجرى إما فى شهر

حركات الاحتجاج العمالى تجرى إما فى شهر
يناير .. شهر الأرباح ، أو شهرى يوليو وأغسطس حيث يتم الاتفاق على طريقة احتساب الحافز فى يوليو ، فضلا عما يمكن أن يطرحه العمال فى مناسبات خاصة ، كافتتاح المدارس والأعياد ومولد النبى وغيرها من المناسبات .

ورغم أن كل هذه المطالب تبدو مصنعية إلا أنه قد صار من الأعراف فى المناطق الصناعية الكبرى أنه ما أن يصرف عمال مصنع أى حافز أو بدل أو منحة ، حتى يسارع عمال باقى المصانع فى رفع شعار " المعاملة بالمثل" وآخر نماذج حالة السيولة فى المطالب العمالية هو ماتشهده منطقة حلوان الآن من توترات بسبب الخلاف حول حافز التميز. وكان د. عاطف عبيد ، نائب رئيس الوزراء ووزير قطاع الأعمال ، قد حاول تهدئة مخاوف العمال من تخفيض الأجور (المتغيرة) بعد أن لاحت شرارة خريف الغضب فى أحداث مصانع الغزل والنسيج فى كفر الدوار والمحلة ، فأكد على حق العمال فى الشركات الخاسرة فى صرف" الأرباح" ، أو حافز التميز ، وذلك فى حالة تقليل الخسائر عن العام الأسبق ، على أن يكون الصرف بنسبة ٢٠٪ من قيمة الانخفاض فى الخسائر.

وقد أعقب هذا التصريح تحركات عمالية فى العديد من المصانع ، مع بداية صرف الأرباح ، وبدأت التحركات فى النقل الخفيف التى شهدت اعتصام العمال فى الهرم ووادى حوف ، وانتهى الاعتصام بعد مفاوضة مع المهندس عادل الدنف رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية ، الذى وعد بصرف حافز التميز على دفعات ، بدأت فى شهر رمضان.

وفى المصانع الأخرى طالب العمال بتنفيذ تعهدات وزير قطاع الأعمال واستفسرت بعض إدارات الشركات عن طريقة الصرف ، ومواردها ، وتلقت خطابات من المكتب الفنى للوزير ، وأضرب عمال مصنع الحلزونة فى شركة النصر للمواسير للمطالبة بالحافز وهدد باقى عمال المصنع بإضراب شامل فتقرر صرف ٤ شهور قبل انتهاء المهلة التى حددها العمال لبدء الإضراب بخمس دقائق ، وبعدها ومع بداية التوتر فى القومية للأسمنت تم صرف حافز التميز (٧ شهور) ، فى حين لايزال الوضع متوترا فى الحديد والصلب ، حيث تجرى المفاوضات بين وفد من اللجنة النقابية والمهندس على حلمى رئيس مجلس إدارة الشركة ، وعادل الدنف رئيس الشركة القابضة.

باختصار يلعب " الأجر المتغير" دور الشرارة فى كل حركات الاحتجاج العمالى بهدف تثبيته ورفعه لمواجهة التضخم والغلاء ، فى ظل تدهور مستويات الأجور..

«الدستورية العليا»

تلغى قيداً على تمثيل المهنيين فى نقابات العمال

قبل صدور الحكم طالب نائب التجمع بإلغاء المادة ورفض «نواب الوطنى»

تاريخياً بعدم دستورية المادة ٣٨ من قانون النقابات العمالية بسبب ماتنطوى عليه من انتهاك لحرية التصريت وحرية الناخب فى اختيار ممثليه.

ومن المفارقات المثيرة أن مجلس الشعب كان قد أقر التعديلات على قانون النقابات العمالية قبل أسابيع من إصدار حكم الدستورية العليا، وأن محمد عبد العزيز شعبان، نائب التجمع، قد طالب بإلغاء هذه المادة بالذات، وحذر من تعديلات أخرى تستهدف استمرار هيمنة القيادات الحالية فى اتحاد نقابات العمال، وإضعاف دور اللجان النقابية القاعدية وحقها فى التفاوض الجماعى وإبرام العقود الجماعية، ولكن مجلس الشعب، فى جلسة حضرها ٣٨ نائبا فقط! تم فيها تعديل قانون النقابات! ترك المادة التى اعترض عليها نائب التجمع قرا وأسقط معظم اعتراضاته على باقى المواد التى تقيد حرية التنظيم النقابى.

وقد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا، مؤكدا ماذكره عبد العزيز شعبان عن عدم دستورية المادة ٣٨ التى تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص وحرية الانتخابات.

وتنص المادة التى حكمت الدستورية العليا بإلغائها على:

" لايجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة المنظمة النقابية، والعضوية العاملة فى نقابة مهنية بما يزيد على ٢٠٪ من مجموع أعضاء هذا المجلس، مالم تكن أغلبية المنظمة النقابية من المنضمين إلى نقابات مهنية".

وقد صدرت هذه المادة للحد من تأثير المهنيين الذين عاشوا سنوات ازدهار الجامعة عندما طرحت المطالب الوطنية والديمقراطية فى انتفاضات ٦٨ و٧٢ و١٩٧٣ فى الحركة العمالية التى ارتبطوا بها بعد تخرجهم، والذى انعكس بصورة إيجابية فى الدورة النقابية للعمال ٧١ - ١٩٧٦.

وأضيف إلى هذا القيد، قيد آخر يستهدف تقييد فرص العمالة الفنية، التى تشكل النسبة الأعظم من القوى العاملة الحديثة، فى التمثيل النقابى، عن طريق الضم القسرى لهذه العمالة لنقابة المهن التطبيقية، بموجب القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ الذى فتح جداول النقابة لخريجى دبلومات المدارس الثانوية الصناعية والفنية ومعاهد إعداد الفنيين، وحملة الشهادات المماثلة .. الخ وألزم مديريات التعليم بإخطار النقابة بأسماء الخريجين خلال ٦٠ يوماً على الأكثر.

والحاصل أن كل هذه التعديلات استهدفت حصار دور العناصر الواعية فى التمثيل النقابى فتركت لهم حصة ٢٠٪ فقط، وحتى فى الحالات التى أراد فيها بعض أعضاء نقابة المهن التطبيقية التحرر من هذا القيد، بالاستقالة من عضوية النقابة، لم يكن ذلك سهلاً! وكان الأمر ينتهى بمأساة فى كل انتخابات حيث يتم إعلان نتائج الانتخابات وفقاً للأعلى أصواتا، فيفوز " المهنيون" الذين يثق فيهم العمال، ويدفعون بهم إلى مواقع الصدارة، ثم تتولى الجهات الإدارية عمليات " الغربلة"، وفقا للمادة سيئة السمعة (٣٨) فيتم استبعاد قيادات عمالية بارزة، لاستيفاء شرط الـ (٢٠٪ الجائر).

وأكثر من ذلك فإن الجهة الإدارية كانت تطبق هذه المادة بمعايير مختلفة، تبعا لعنصر الولاء، مما نقل إلى ساحات المحاكم عشرات القضايا، رفعها منكوبو المادة ٣٨، ويفتح حكم الدستورية العليا الباب لخطوة فى سبيل الحريات النقابية وإلغاء المواد سيئة السمعة.

الطريق لتصفية القطاع العام أو

الاستقالة المبكرة أسهل البدائل أمام الحكومة لتخفيض العمالة

**

الخصخصة تشترط تسريح ربع عمال القطاع العام

حسين بدوى

خصخصته يبدأ بتفريغه من العمالة أو تقليصها إلى أقصى حد ممكن.

فى هذا السبيل تتبع الحكومة أربعة بدائل .. النقل من موقع لآخر لتفريغ الموقع الأول وبيعه أو تصفيته، وتحميل الموقع الثانى بعبء عمالة جديدة تضعف اقتصادياته لبدأ - كالعادة - التشهير به، ثم وضع خطة تصفيته .. هذا هو البديل الأول..

البديل الثانى، هو التصفية المباشرة وصرف تعويضات هزيلة للعاملين. بلغت ٥ آلاف جنيه لكل عامل فى شركات قطاع الزراعة!.

البديل الثالث، هو التدريب التحويلى .. وهو طريق لم يستخدم بعد لأن ميزانيات مراكز التدريب تعانى من أنيميا حادة، ولأن المشروعات ذات التكنولوجيا الحديثة لم تستوعب بعد قدرا يسيرا من

العمالة الماهرة الحالية ولأن الحكومة لاتملك ، ولم تفكر حتى الآن ، في سياسة واضحة لتطوير مراكز التدريب القائمة ولا استخدامها بشكل أمثل .

البديل الأسهل

والبديل الرابع الذى يستخدم بتوسع الآن هو تشجيع العمال على الاستقالة ، أو مايسمى بالخروج إلى المعاش المبكر.

هذا البديل يجد استجابة من معظم العاملين بالقطاع العام .. الذين يفكرون الآن فقط في الحصول على أفضل شروط للاستقالة .. لماذا؟

لأن العاملين بهذا القطاع معظمهم من كبار السن الذين بدأوا العمل في شركاته منذ تأميمها أو إنشائها قبل ٣٥ أو ٣٠ عاما وقد اقتربوا فعلاً من سن المعاش.

ولأن مستويات التنظيم النقابي المختلفة ، والتي من المفترض أن تنتبه لخطورة ذلك على المجتمع ، لما يؤدي إليه من تحول جزء من الطاقة البشرية المنتجة إلى طاقة عاطلة ، وخطورته على مستقبل مواقع الإنتاج نفسها ، اعتادت طوال السنوات الماضية على عدم مواجهة السياسات الضارة بالعمل والعمال والاكتفاء بالسعي دائما - وفي أفضل الأحوال - لتحسين شروط الانهيار ، حتى لاتهتم (خاصة القيادات المنتمية للحزب الحاكم) بمواجهة سياسات هذا الحزب ولو كانت معادية لقواعدها العمالية .

ولأن العمال ، نتيجة لكل مايلمسونه ويشاهدونه ، من فساد إداري ، وفساد في المجتمع ، ونهب وتخريب ، وتواطؤ لحماية الفاسدين في أحيان كثيرة ، يئسوا من الإصلاح .

ولأن ظروف المعيشة الضاغطة تدفعهم للرغبة في الحصول على تعويض أو مكافأة مقابل الاستقالة المبكرة ، تحت وهم إمكانية عمل مشروع خاص.

منشورات صريحة

في ٣٠ مارس الماضي ، أصدر المفوض على الشركة العربية للتجارة الخارجية منشوراً بخصوص تشجيع العاملين على الاستقالة جاء ذلك استجابة لتوجيهات وزارة قطاع الأعمال بهدف تخفيض العمالة.

خصص المنشور للعامل الذى أمضى في الشركة أكثر من ٢٥ عاماً مكافأة - مقابل استقالته - توازي راتبه الأساسي حتى تاريخ إحالته للمعاش بشروط ألا تتجاوز مائة شهر من الأجر الأساسي وبحد أقصى عشرين ألف جنيه .

وللعامل الذى أمضى أقل من ٢٥ سنة مكافأة تساوي المدة التى قضاها بالشركة أو المتبقية له حتى إحالته للمعاش أيهما أقل ، وبحد أقصى لايتجاوز ١٥ ألف جنيه .

واستبعد المنشور مدد الإعارة والأجازات بدون مرتب من المدد المشار إليها عند احتساب المكافأة . وترك للمفوض – أي صاحب المنشور – حق رفض أو قبول الاستقالة دون إبداء أسباب كما نص على أن يتضمن مبلغ المكافأة جميع مستحقات العامل عن مقابل الأجازات التي يقوم بها.

منشور مماثل صدر في شركة الإسكندرية للتبريد لترغيب العمال في الاستقالة بهدف تخفيض العمالة بمقدار ألف وخمسمائة عامل ليمكن للشركة تخفيض بند الأجور من ميزانيتها من ١٠٫٥ مليون جنيه إلى ٩٫٥ مليون ، وذلك بمنح العامل الذى يرغب في الاستقالة مكافأة تتراوح بين ٣٥ - ٤٥ شهرا من راتبه الأساسي .

وكان بنك التنمية والائتمان الزراعي قد اتخذ إجراءات مماثلة أدت لاستقالة ٢٢٢٦ عاملاً.

منشورات عديدة مماثلة صدرت في بقية الشركات .. وراءها جميعا توجيهات عامة من د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام .

الهدف تخفيض العمالة بشركات ذلك القطاع بنسبة تصل إلى ٢٥٪ طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي ، أي حوالي ربع مليون عامل.

والهدف الأبعد هو تسهيل عمليات الخصخصة .. بصرف النظر عن إضافة جزء كبير من قوة العمل إلى صفوف العاطلين .. ليتحولوا من قوى منتجة إلى مخزون واسع للإرهاب .. أو الجريمة.

تخريب في القمة

هذا الأسلوب في تخفيض العمالة سبقه في مختلف المواقع تطبيق كامل على العمالة ، رصده الخبير المصري د. محسن الخضيري في دراسة قدمها لمؤتمر عقدته الجمعية المصرية للإدارة المالية في سبتمبر ١٩٩٣ ، في عدة مظاهر " استخدام أساليب الإرهاب الإداري والعسف الوظيفي وإثارة المشاكل للعمال والحط من الأجور والحوافز وجعل مناخ العمل لايطاق ، وتضييق فرص الترقي خاصة أمام الكفاءات ، واختيار أسوأ العناصر والتي لاتصلح لشئ لتولي قيادة الشركات للتعجيل بنهايتها . واستخدام شيوعية الفوضى واللانظام والفساد الإداري لإشاعة روح اليأس والإحباط واستخدام أدوات الصراع الوظيفي وتشجيع حالات الظلم الصارخ وعدم احترام أي قواعد للعدالة وضرب الحائط بأي منطق أو قيم أو مثل عليا ".

ويهدف هذا الأسلوب - كما يقول د. الخضيري - إلى إجبار العاملين على ترك المشروع بإرادتهم أو رغما عنهم ، ويتهم د. الخضيري أصحاب هذا المنهج بأنهم " مرضى نفسياً أو مختلين عقلياً أو جواسيس تم زرعهم في قمة الجهاز الإداري ليقوموا - عن طريق هذا الأسلوب - بتدمير الإنسان ومقدرات الوطن .

ويؤكد أن هذا المنهج " يؤدي إلى نمو ظواهر الإرهاب وتفشي الجرائم الاقتصادية والاجتماعية وإلى تدهور كل شئ".

نضال سد الثغرات !

كل هذا وغيره تعلمه قيادة التنظيم النقابي للعمال ، ولا تفعل شيئا سوى الاكتفاء بما تقدمه سكرتاريات الاتحاد العام من اقتراحات بحلول جزئية ، لاتكفي - على الأقل لعدم امتلاكها لقوة التنفيذ - لترقيع سلبيات هذه الجرائم.

وفيما يخص قضية تشجيع العاملين على الاستقالة لم تملك سكرتارية التأمينات الاجتماعية باتحاد نقابات العمال ، سوى اقتراح " تعديل قانون التأمين الاجتماعي بحيث يجيز قيام صاحب العمل الذى يرغب في تحفيز عماله على الاستقالة ، بتأدية اشتراكات التأمين والمكافأة للعامل عن المدة الباقية لبلوغه سن الستين ، وتسوية معاشات العامل على اعتبار أنه قد بلغ الستين أي بدون تخفيض للمعاش على الأجر الأساسي أو المتغير ".

ومع ذلك فهو يبقى مجرد اقتراح

لايحل مشكلة إخراج ربع العمالة من قوة الإنتاج إلى صفوف العاطلين، ولايملك قوة التحول إلى تعديل تشريعي .

ولأننا ندعو إلى خطة لتوظيف القوى البشرية العاطلة .. وليس العكس .. وإلى أن يكون التوظيف منتجاً ومجدياً .. فإننا لابد أن نلفت النظر إلى أهمية التدريب التحويلي ، أو إعادة تأهيل العمالة خاصة مع ضرورات التعامل مع التكنولوجيا الأحدث.

وهذا البديل ندعي أنه ممكن ، بشرط وجود حكومة مقتنعة به .. مستعدة للإسهام في تكاليفه ورعايته كضرورة قومية واجتماعية ورأسمالية حقيقتين ، تدرك كأي رأسمالية محترمة في العالم أنها شريكة أساسية في المسئولية عن تطوير البحوث والتدريب لصالح النشاط الإنتاجي أولا وبالتالي لصالح المجتمع كله .

فما هو واقع الحال في هذه القضية.

الحكم.. والإخوان المسلمون

«البطل.. والدوبلير»

أحمد عبد القوى زيدان

أصدر **الإخوان المسلمون** بيانا هاماً وشاملاً تم توزيعه على كافة القوى السياسية نشرته **الشعب والحياة اللندنية** في ٢ مايو " يقدمون أنفسهم ككتلة سياسية واضحة التوجه ، تقبل الديمقراطية ، ويشارك في اللعبة السياسية على أساس قبول شروط هذه اللعبة وليس كبديل يصنع أسساً جديدة . كما استهدف البيان بوضوح إزالة المخاوف المتراكمة من الممارسة السابقة والموروث الفكري الإخواني بشأن بعض القضايا " كالعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين".

وقبل الدخول في حوار مع هذا البيان الشامل للإخوان المسلمين يجب أن نضعه في سياقه العام وهو **الصراع بين الحكم والإخوان استعداداً من الطرفين لمرحلة مابعد انحسار موجة الارهاب الفردي باسم الدين التي قادتها** جماعات الإسلام السياسي الاحتجاجية " الجماعة الإسلامية - الجهاد" بعد الضربات الأمنية المؤثرة من الحكم وسيطرته على الأمور . فالحكم من ناحيته شدد من قبضته الاستبدادية مستفيدا من ضعف البدائل السياسية ، إما لأزمتها الخاصة كالبديل اليساري ، وإما لعدم قناعة القوى الاجتماعية التي يعبر عنها بتمثيله والتعبير عن مصالحها من خلال السلطة كالتيار الليبرالي .

أما البديل الآخر وهو الإسلام السياسي فقد أفصح عجز جناحه الراديكالي الاحتجاجي في تحقيق أهدافه فضلاً عن انحسار العائد النسبي الذي حظى به في بداية صراعه مع الحكم وقد انتهى الصراع على هذا التيار أو كاد لصالح الحكم.

ويبقى **الإخوان المسلمون** ، كبديل سياسي يرفض العنف في الممارسة اليومية منذ عودته للعمل السياسي مع الانفتاح الاقتصادي، ويطرح نفسه بديلاً سياسياً للنظام الحاكم بمعنى الأقدر على تقبل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية التي عبر عنها الحكم ولكن بشكل أفضل - لايعني

مصطفى مشهور



البديل الطبقي- ومما يزيد من حدة الصراع بين الحكم والإخوان

أولا: أن الإخوان كبديل سياسي يتنافس مع الحكم على التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية التي يعبر عنها.

ثانيا: إن الإخوان قوة سياسية تمتلك كفاءة تنظيمية عالية كما تمتلك القدرة الاقتصادية الكبيرة ومن ثم القدرة على الاستمرار السياسي المستقل بعيدا عن سيطرة الدولة.

ثالثا: استفاد الإخوان من المحنة الفكرية للنظام الحاكم في اختراق أجهزة الحكم ويرتبط هذا بما ذكرناه أولاً.

رابعا: استطاع الإخوان المسلمون التأثير الفكري على رجال المؤسسة الدينية (الأزهر) تأثيراً يكاد يصل إلى حد الهيمنة ، وذلك في إطار محاولة منع الحكم من استخدام المؤسسة الدينية لتكريس مشروعية السلطة . واستخدامها من قبل الإخوان لتسييد الخطاب الديني السلفي في المجتمع ومن ثم تحقيق هيمنة ثقافية يستخدمها الإخوان سياسيا.

خامسا: يعد الإخوان بديلاً مقبولاً لدى القوى الخارجية الداعمة للحكم أو على الأقل لقطاعات هامة منها . ولقد نشر أخيرا عن بروز جناح من الإدارة الأمريكية يسعى لفتح قنوات للحوار مع الجناح المعتدل من التيار الإسلامي الذي يمثله الإخوان المسلمون.

سادسا: إن هذا البديل هو الأقدر على خوض انتخابات برلمانية تدشنه بديلاً سياسياً بالطريق الديمقراطي(راجع ماأوردناه أولا)

لكل هذه الاعتبارات شدد الحكم ضرباته الأخيرة إلى الإخوان المسلمين وذلك حتى لاتتحول الأزمة الخانقة وقوى الغضب الناتج عن معاناتها إلى رياح دافعة لاشرعة سفينة الإخوان المسلمين ، تحرمه – أى الحكم – من القوى الإجتماعية التى يستند إليها ومن القوى الخارجية الداعمة له . وقد اعتمد الحكم فى مواجهته على **الهجوم الإعلامى ، استخدام التشريع ، قبضة الأمن .**

الهجوم الإعلامى

شن الحكم حملة دعائية ضد الإخوان تمثلت فى التوحيد من كافة أشكال وتعبيرات الإسلام السياسى ووصمها بالإرهاب ولقد استفاد الخطاب الدعائى للحكم فى ذلك من عدد من الدراسات العلمية الجادة والتى ركزت على ما يجمع هذا التيار ويوحده ، خاصة مما أكدته من أنه فى مرحلة الحشد والمعارضة يسود الطرح الأيديولوجى ويختفى أو يكاد الطرح السياسى أو يقتنع أيديولوجيا فيختفى التنوع المعبر عن التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة ويسود خطاب أيديولوجى يوحد بين هذه القوى . ولقد ساعد الحكم فى اتهامه للإخوان بمساندة الارهاب **موقف الإخوان من الإرهاب وهو موقف من لايمارسه بيده ولكن لا يقف ضده بل كثيراً مايحاول تبريره إذا نقده** . ولقد استخدم الحكم الموروث الإخوانى التاريخى لدمغ الاخوان – المعاصر – بالارهاب – ولقد شنت الصحافة هجوما عنيفا على عدد من رموز الإخوان وبصفة خاصة **مصطفى مشهور** باعتباره أهم المرشحين لتولى موقع المرشد العام خلفا لحامد أبو النصر المتباعد لكبر سنه وعدم قدرته الصحية على مزاولة مهام منصبه ، **ولقد وصلت الحملة إلى ذروتها بهجوم رئيس الجمهورية على الإخوان سواء فى الصحافة الأمريكية التى وصف جماعة الإخوان على صفحاتها بأنها أهل الإرهاب أو فى حديثه لصحيفة الحياة الدولية أو ماكرره فى خطابه الأخير فى أول مايو.**

التشريع

وتم استخدام الحكم للتشريع كآلية من آليات الصراع مع الإخوان وذلك فى مواجهة سيطرة الإخوان على عدد من مجالس إدارات النقابات المهنية وعجز الحكم والقوى السياسية الأخرى عن مواجهتهم بالأساليب السياسية الديمقراطية ولقد استفاد الحكم من أخطاء الممارسة اللاديمقراطية والمعبرة عن الموروث الإخوانى المقيب للآخر فى إيجاد بعض التأثير فى هذه المواجهة.

الأمن

وفى النهاية لم يجد الحكم إلا مااعتاد عليه طوال سنوات طويلة فى مواجهة نشطاء كافة القوى السياسية لم يجد سوى قبضة الأمن فتم اعتقال أكثر من خمسين قيادة نقابية للإخوان ضمت وجوهاً بارزة معروفة على المستوى العام أبرزها **د. عصام العريان** الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء ، والنائب السابق عن الإخوان فى مجلس الشعب.

فى مواجهة هذا الهجوم لجأ الإخوان إلى عددمن التكتيكات تمثلت فى :

– **شن حملة ضد الفساد** وذلك دون تسديد الضربات للأساس الاجتماعى للنظام ومن ثم ترسيخ أن الفساد وليد قادة النظام وليس وليدا لسياسة ومن ثم يكون المنطقى طرح بديل لقيادة النظام لا لتغييره وهو مايضخ فى سفينة الإخوان .

– قيادة بعض النقابات المهنية فى مواجهة الحكم باعتبار الإخوان فى هذه الحالة قيادة لعمل ديمقراطى فى مواجهة استبداد الحكم كما أن هذا العمل يبعد النقد عن تصرفات الإخوان فى النقابات لأنه يضع ناقديه فى مربع الدفاع عن الحكم المستبد .

– لقد لجأت جماعة الإخوان إلى اختيار **نقابة المهندسين** لتكون ساحة لهذا العمل الذى تصاعد إلى الآن (راجع التحقيق الهام نقابة المهندسين شرطة الإخوان وتدويل الأزمة مصباح قطب " اليسار أبريل ٩٥).


د. عصام العريان

– إصدار عدد من البيانات تقدمهم – أى الإخوان – إلى الجماهير والقوى السياسية الأخرى والقوى الخارجية الداعمة باعتبارهم قوة ديمقراطية تقبل الاعتراف بالآخر ولاتهدد أسس اللعبة الديمقراطية.

ويعد البيان الأخير (بيان للناس من الإخوان المسلمين ٢/٤/١٩٩٥) أكثر بيانات الإخوان شمولاً وهو واحد من أدوات الإخوان فى الصراع مع الحكم ويتضح ذلك من كلمات البيان ذاته (وإن كان الاخوان المسلمون رأوا من حق الناس عليهم حقهم على أنفسهم أن يعلنوا بنبرة عالية وصوت جهير وحسم لاتردد فيه – موقفهم الواضح من عدد من القضايا الكبرى التى هى موضع الحوار القائم من أصحاب الحضارات المختلفة فأصدروا فى العام الماضى بيانات تحدد موقفهم الصريح من قضايا الشورى والتعددية السياسية وحقوق المرأة وإذا كانت هذه البيانات فيما تعلم قد لقيت تقبلاً عاماً لدى المنصفين والباحثين عن الحقيقة .. الذين يسعدهم أن يلتقى الناس جميعا على الخير والعدل والحق فان استمرار محاولات التشكيك وسوء **الظن المتعمد واختلاق الأقاويل والأراجيف اضرارا بالتيار الحضارى الإسلامى من عمومه وردا على من يحاربونه ويحرصون على إزاحته من الطريق يجعلنا نعود من جديد لنعلن فى وضوح كامل موقفنا من القضايا الكبرى التى تشغل أمتنا وتشغل الناس من حولنا)**

وقد حدد البيان هذه القضايا بأربع :

قضية الموقف من الناس جميعا مسلمين وغير مسلمين.

قضية الدين والسياسة.

قضية العمل السلمى ورفض العنف والارهاب .

وقضية حقوق الإنسان.

ولنا بعض الملاحظات على البيان:

١) إن البيان اتسم بالخطاب الدعوى وليس الخطاب السياسى وتقصد بالخطاب الدعوى التركز على البديهيات الإسلامية مثل أن الإسلام أمر بحسن معاملة الغير أولهم مالنا وعليهم ماعلينا الخ . أما المقصود بالخطاب السياسى فهو يقدم وجهات نظر فى اشكاليات مطروحة على الساحة أى نتاج الواقع الاجتماعى .

ومن ثم نلاحظ أن الخطاب الدعوى يتجنب الاشكاليات المطروحة لمراجتها بخطاب انشائى تعميمى وأوضح مثال على ذلك

مايطرحه البيان فى قضية الموقف من الناس جميعا مسلمين وغير فى مسلمين ..(وموقفنا من اخواننا المسيحيين فى مصر والعالم العربى واضح وقديم ومعروف لهم مالنا وعليهم ماعلينا وهم شركاء فى الوطن واخوه فى الكفاح الوطنى الطويل لهم كل حقوق المواطن المادى منها والمعنوى المدني منها والسياسى والبر بهم والتعاون معهم على الخير فرائض اسلامية " . وهو قول نرحب به كل القوى الديمقراطية ولكنه يظل خطابا دعويا كثيراً ماقرأناه فى أدبيات الاخوان المسلمين فها هو المرشد المؤسس حسن البنا يقول «إن الأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم بحيز الطمأنينة والاخوة والعدالة والمساواة التامة فى كل تعاليمه"

(مشكلاتنا فى ضوء النظام الإسلامى نقلاً عن فهمى هويدى الصحوة الإسلامية والمواطنة والمساواة الحوار العدد ٧ السنة الثانية خريف ١٩٨٧).

ولكن هذا القول أو ذلك لم يحل الاشكالية المطروحة وهى : - **هل يحق للقبطى تولى كافة المناصب القيادية فى ظل دولة الاخوان المسلمين** وهل ثمة اجتهاد اخوانى يجعل من حق المواطنة العلمانى الذى استقر كأساس لبناء الدولة الحديثة ، موروثا إخوانيا يواجه الموروث الفقهى السائد فى الساحة لدى كافة دعاة الاسلام السياسى؟

وهذه الأسئلة يدفعنا إليها تاريخ الجماعة ذاته فبرغم موقف المرشد المؤسس الواضح ، تعالى نقرأ الموقف العملى من هذا الشأن يقول المؤرخ والمفكر الإسلامى طارق البشرى فى كتابه " المسلمون والأقباط فى إطار **الجماعة الوطنية** " ص ٥١٦ (كان من أهم مطالب الإخوان خلال الثلاثينات جعل الدين الإسلامى مادة أساسية فى المدارس سواء الأولية أو الابتدائية أو الثانوية وبالنسبة لغير المسلمين لايكون تدريس الإسلام مادة أساسية تفرض عليهم ولكن عندما نظمت الحكومة تدريس الديانة المسيحية للتلاميذ المسيحيين فى مدارسها اعتبر الإخوان ذلك نوعا من التبشير (أن الإسلام سيذبح ذبحا رسميا فى المدارس الرسمية من الحكومة الإسلامية ، ولقد تقرر رسميا من عهد قريب أن عين لكل مدرسة بها عشرة من المسيحيين معلم ونبى خاص بهم بمعنى اذن فى التعليم الأولى معلمون مسيحيون وهذا النوع الوحيد من التعليم الذى ظل محافظا على صورته الطاهرة وإسلاميته الكاملة " ويقول المستشار **طارق البشرى** وقف الإخوان بذلك ضد مايعتبره القبط من حقوقهم بوصفهم مواطنين.

ويذكر الدكتور **زكريا سليمان بيومى** أنه مع مااتسم به موقف الإخوان عن الأقباط من اعتدال - وخشية الشيخ البنا من عودة الفتنة الطائفية التى تفيد المحتل ومع الحرص على نفى تهمتى التعصب الدينى واشاعة الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة **مع ذلك فان صحف الجماعة نشرت بعض مقالات شهيرة فى مضمونها للأقباط** مثل مهاجمة الدكتور هيكل وزير المعارف لزيارته جمعية الشبان المسيحيين ووعده بمساعدتها ومهاجمته لوزير الأوقاف **الشيخ مصطفى عبد الرازق** لزيارته لهذه الجمعيه .. وذكر المؤلف أن صحيفة النذير والتى نشر المقالات عن الحروب الصليبية فى قالب مثير للمسيحيين ..

" وكان كل ذلك كفيلاً بارتياب الأقباط من هذه الدعوة " طارق البشرى ص ٥١٦

ونحن **لانحاسب الاخوان بمواقف تاريخيه** ولكننا نطرح الاشكالية التى تجاهلها البيان وهو الموقف المحدد من المواطنة كأساس فكرى للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين لأنه فى ظل دولة دينية (اسلامية تنتفى المواطنة كأساس للمساواه ، وهذا ماعبر عنه فقيه الاخوان الشهير **الشيخ القرضاوى** فى كتابه حتمية الحل الاسلامى الجزء الثانى صـ ٧٨٠ (الدستور الإسلامى يضمن للأقلية غير المسلمة أن تعيش حرة فى التمسك بعقيدتها مع احترام مشاعر الأغلبية " وأن يكون لهم ما للمسلمين وعليهم ماعلى المسلمين إلا مااقتضته ظروف دولة **ايدلوجية يقوم على أساس فكرة الإسلام**)نقلاً عن طارق البشرى المرجع السابق ص ٧٠٩.

أما عن تولى غير المسلمين فذكر فى كتابه غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى (القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٣ - ٢٤) " لأهل الذمة الحق فى تولى وظائف الدولة كالمسلمين إلا **ماغلب عليه الصفة الدينية كالإمامة ورئاسة الدولة والقيادة فى الجيش والقضاء بين المسلمين والولاية على الصدقات** " لإن الإمامة رئاسة عامة فى الدين والدنيا وهى خلافة عن النبى عليه السلام وقيادة الجيش - ليست عملاً مدنيا صرفا بل هى من أعمال العبادة لكونها جهاداً والقضاء حكم بالشريعة الإسلامية فلا يطلب من غير المسلم أن يحكم بما لايؤمن به)نقلاً عن البشرى ص ٧٠٩

من هنا يتضح أن ثمة إشكالية تواجه فكر الإخوان تجنبها البيان وكان البيانات السابقة إلا من طرحهم العام الوارد فى مثل البيان الأخير ولكن تظل قضية الإمامة هى الأساس.

- وهو فقه يناقض فقه **المواطنة** - أساس الدولة الحديثة أيا كان توجهها الإجتماعى وكاتب هذه السطور يعتقد أن لامكان للمساواة بين الأغلبية والأقلية الدينية فى ظل دولة دينية أيا كان دينها ومن ثم **فالعلمانية وحدها القادرة على تحقيق هذه المساواة فى الواقع النظرى** أما التطبيق فتحميه وتحققه وجود حركة جماهيرية جامعة تتأسس على أساس المواطنة.

والعلمانية لاتنفى الدين إنما هى الأقدر على استيعاب هذا التراث رادا لجماهير الشعب سواء كان تراثا للأغلبية أو للأقلية

٢) **أن البيان ساده الطرح الليبرالي** فيلاحظ على البيان غياب **أى قضايا اجتماعية اقتصادية فقد اقتصر** البيان على القضايا المطروحة على النخبة مثل **قضية حقوق الانسان** وغيرها من القضايا وهذا الطرح يتفق مع لعبة الصراع بين الحكم والاخوان فتجاهل القضايا الاجتماعية يعنى اقرار الواقع الاجتماعى القائم كما أن هذا التغييب للقضايا الاجتماعية يرضى القوى الخارجية

لهذا نعتقد أن هذا البيان يظل خطوة قاصرة من الاخوان المسلمين يجب أن يتلوها خطوات أخرى تواجه الاشكاليات الحقيقية المطروحة على الاخوان المسلمين ، وأهمها **مسألة المواطنة** .

وإذا كنا نرحب بأى موقف ديمقراطى من أى قوى سياسية لأننا نؤمن بالمقولة التى عبر عنها الدكتور **جمال حمدان** (قضية إعادة بناء الانسان المصرى، وهى ببساطة قضية هدم الديكتاتورية المصرية الغاشمة المجهولة ودك صرحها الإجرامى العاتى المتهرئ وتصفية الطغيان الفرعونى المخضرم المتفتح البغيض تصفية أبدية ، وهى قلعة الاستبداد المصرى الشوهاء المشئومة ومن هنا فحين يأتى الحديث عن اعادة بناء الإنسان من أعلى من وكر السلطة الغاصبة فلكم يبدو حديث افك حقا ولكم يبدو منتهى وقمة الاستخفاف بالحق والعقل والعلم " (شخصية مصر ص ٥٢١).

ونحن ندعو كافة القوى السياسية الى التوحد من أجل إنجاز هذا الهدف.

وإذا كان الإخوان يرون فى أنفسهم إحدى هذه القوى فعليهم أن يعتنقوا الديمقراطية واحترام الآخر السياسى فى النقابات التى يسيطرون عليها وأن يقدموا اجتهادا فقهيا يدعم الديمقراطية فى مواجهة الموروث الإخوانى فهل يفعلون ؟

أزهرية وبطريركيون

تمضي المسائل على الخطين معاً، وكأنها صدفة ، أو كأنها تريد أن تقدم الدليل على فشل فلسفة الصدفة .

أما المسائل فهي القضايا التي رفعها بطريركيون (أبريون) بالسليقة أو بالأجرة ، ضد الكتاب والصحفيين والفنانين وأعمالهم، تحت زعيم أنهم اساموا إلى :" دين هذه الأمة" وعقيدة .. وهوية .. وتراث .. وأخلاق .. وآداب هذه الأمة (أو المكان الفلاني أو الهيئة الفلانية).

أما الخطان فهما خط البطريركية الأهلية ، ومثاله أصحاب الدعاوي ضد **يوسف شاهين ونصر أبو زيد وروزا اليوسف وسعيد العشماوي** وغيرهم . وقد تحدث الكتاب وتحدثت الصحف في أمر هؤلاء .. وكنت أود أن أتحدث أنا عن بعضهم من الذين ينفثون الزبد من أبقاقهم ، ويليّسون به وجهك إذا كنت قريبا منهم ، وهم يملأون الفم بالطلقة الصوتية المدوية :" ... هذه الأمة " ويضعونها بين كل عبارة والثانية في كلامهم ، وأنت تقول لهم في خجل : ياجماعة من أين تأتون بمثل هذه القدرات والمرء يدوخ ليعرف مفهوم الأمة في اللغة والتاريخ ، ناهيك عن أن يعرف " عقيدة الأمة " ، أو يتحدث باسمها .

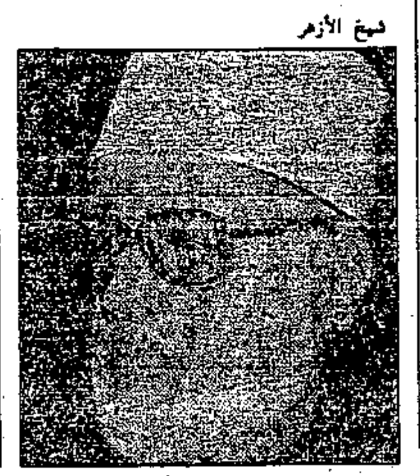
كنت أود أن أكتب وأذكر أن من بين هؤلاء البطريركيين ، أناس طيبون ، كثيرا ماأتراهن معهم ، على المد الأخلاقي لكل من " **اليساري الأصيل" و" الاسلامي الأصيل** " (أقصد المسيس لا المواطن العادي فالأخير هو أكرم من الجميع !) وأطرح في الرهان أن نرى تغطية ندوة لتغطية ندوة وعلاقة عمل لعلاقة عمل . وتسامح لتسامح



. أكل عيش لأكل عيش ، شفافية لشفافية . مكايدة في العلم .. لمكايدة "نَفَسْ البيت الذى تسكنه لـ نَفَس البيت الذى يسكنه .

كنت أود أن أكتب عن بطريركيين يكرهون السادات مرت . والسعودية عمى، وأمريكا سواد . وكامب ديفيد كراهية التحريم . بينما هم يحبون الريال. وباء الملكية الساداتية إذ كان هو يقول شعبي وجيشي وبلدى ووزرائي ولسان حالهم يقول " قرآني . محمدى .. رسولى .. مُصليِّني.. هذه الأمة .. بتاعتى"! كان هو يهرب إلى المستقبل

شيخ الأزهر



ليموه نفسه ضد السياسة الوضيعة (ولذا نجد الآن من يدافع عنه بدعوى أنه كان مستقبليا في أمة ماضوية) وهم يموهون أنفسهم بالهرب إلى ضد كامب ديفيد وضد امريكا وضد الحضارة المادية. كنت أريد أذكر أنني أقول لبعضهم : ياجماعة لماذا لم نقرأ لواحد منكم كلاماً ضد الحضارة الليبرالية ، بقوة وعمق ماكتبه نصير لهذه الحضارة ، ويهودي ! مثل تشرموسكي ، بل ولماذا يقل في بلادنا عموما مثل هذا الرفض العميق ، سواء من داخل الخيمة أو من خارجها ؟.

كنت أريد أن أقول كلمتين عن ذلك كله، لكن ماسأفعله ، هو الواجب الصحفي ، بالكتابة عما لم يكتب فيه أقصد الخط الثاني . أقصد البطريركيين الرسميين الذين يقيمون الدعاوى القضائية ، بدعوى الحفاظ على أخلاق القرآن ، والأمة ، و" الجامعة ذات الطابع الخاص" أقصد البطريركيين في :

جامعة الأزهر

تعددت في الآونة التى تسمى الأخيرة ، وربما كانت تسميتها الصحيحة ، هي الآونة التوأم لآونة رفع الدعاوى ضد الفكر والفن . تعددت الدعاوى (مجالس التأديب) في جامعة الأزهر ضد الأساتذة تحت سُتر أخلاقية ومخالفات ، تخرج في حال حدوثها فعلاً عن الولاية القانونية للجامعة، وقد نشرت اليسار منذ فترة قصة الدعوى المقامة ضد د. **محمود خيال** أستاذ الفارماكولوجي بصيدلة الأزهر ، والذى فصلته الجامعة ، بزعم أنه يجاهر بالافطار في رمضان ويتحدى الشريعة والدين ، وقد قضت محكمة القضاء الإدارى ببطلان قرار الفصل وعودة الأستاذ إلى عمله.

وفى واقعة جديدة ، تشكل سابقة ، بالذات من حيث ماقدمته الجامعة ، ممثلة فى مجلس التأديب ، لها ، من حيثيات ، تم مجازاة أستاذ في كلية الطب " بنين" يدعى **عادل**.. بعقوبة اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لمدة ثلاث سنوات - صدر القرار في ١٦/٤/١٩٩٥ وكان رئيس الجامعة قد أحال الأستاذ للمجلس لارتكابه المخالفات الآتية (نصاً):

- تهرد للأستاذ الدكتور **محمد حسين توفيق** عويضة نائب رئيس الجامعة و فرع البنات وذلك لاصغائه لشكوى والدبه ومخاطبته بصوت مرتفع لايليق بأمثاله (المحرر: يلاحظ أن هذا الاتهام هو من قبيل التحبيشة نجوهر الموضوع هو التالى)

- معاملة والدبه بما لايليق بالمخالفة لما

هو مقطوع به فى القرآن والسنة النبوية واجماع الأئمة على النحو الثابت فى الأوراق.

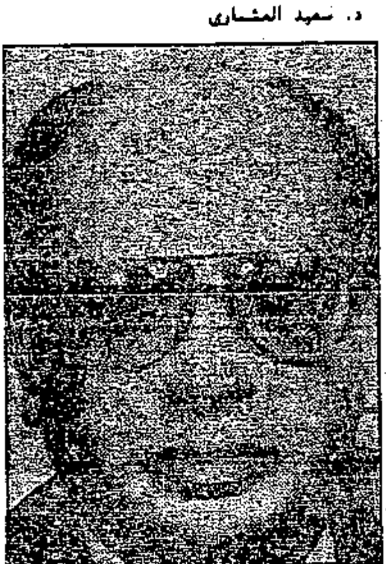
والمعروف أن الاحالة إلى مجلس التأديب تحرم المحال من حق الاستقالة أثناء ذلك ، أو السفر إذا واتته فرصة عمل أو إعارة ليس هذا هو المهم . فالأهم أن الثابت " بجد " من الأوراق أن مجلس التأديب لم يعن باتباع الاجراءات الصحيحة فى سماع الأقوال واستدعاء الشهود ولم يقم بعمل مواجهة بين المحال والشهود ، ولم يراع أن من بين الشهود من الجامعة (وكلهم أربعة) يوجد اثنان من صغار الموظفين وعقيد شرطة من الأمن (مع أنه ذكر أن لواء يدعى عمرو سراج كان حاضراً). وهناك الكثير مما يثير الحزن فى الأولوية الاجرائية ، وسوف نترك ذلك للطعن الذى قدمه الأستاذ إلى مجلس الدولة ، فالهدف ليس هو النظر فى التفاصيل ، ولكن فى المنهج نفسه . لكن الملاحظ من الأوراق أن اثنين من ثلاثة أعضاء مجلس التأديب ، الذى يشكل بقرار من رئيس الجامعة ، تتكرر أسماهما فى مثل تلك الدعاوى ، وأن الجامعة سمحت لنفسها باستقبال الأبوين مرة أخرى للاستماع اليهما ، خارج نطاق التحقيق ، وان أخذت شهادة الأم ، دون أن يشار فى القرار الى مضمونها .. وقد سبق الواقعة موضع القرار لقاء بين الأب والأم والابن فى مكتب د.أحمد عمر هاشم ، نائب رئيس الجامعة للصلح ، ثم بعد الانصراف والتهيز للمرواح ، التقى د. عويضة (الشاكى) بوالدة المشكو ضده ، وأخذ يستمع اليها وسط حشد يتزايد فجاء الابن ليستعجلها ووقعت الواقعة. والغريب أن مجلس التأديب دون فى مقدمة القرار مطالب الأبوين ، وهى الحصول من الابن على أوراق تخص الحياة الشخصية للأسرة ، والكف عن التطاول . دونها المجلس ، بشكل لامبرر اجرائيا له ، وكأنما ليكسب التعاطف الى قراره فيما بعد . كل هذا مع طرائف فى وثيقة قرار الحكم على الأستاذ المدعى عليه ، منها ذكر اسم شاهد كالتالى " تدخل الحاج رشاد" والحاج هو موظف يدعى رشاد الجوهرى . وطرائف أخرى كوصف الفعل باسم التحرش على لسان مجلس التأديب ، مع أن شاهداً اعتبره فقط " تحدث بطريقة غير لائقة " وآخر أيده ، ووحده قال الحاج رشاد أنه هم بالتهجم على نائب رئيس الجامعة . كما أن القرار كتب شاهداً مرة باسم أحمد سند ، ومرة باسم عادل سند لكن المثير حقا هو ماقاله المجلس فى حيثيات قراره " و... ولاسند للقول أن القانون رسم طرقاً للحصول على الحقوق ليس من بينها تدخل الجامعة فى شأن يخص أحد العاملين بها ، فان هذا القول لايؤخذ به على اطلاقه ذلك أن الجامعة الأزهرية لها وضع خاص فى هذا الشأن من حيث أنه يتطلب فى أعضاء هيئة التدريس بها أن يكونوا قدوة فى التصرف والخلق الكريم .. الأمر الذى يكون معه المحاكم قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفى وأتى مامن شأنه أن يسئ إلى الجامعة التى ينتمى إليها" وأكثر من هذا فإن الحيثيات لاتتورع عن استخدام نفس التعبير " متعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية " وهى تحاسب الأستاذ.

المهانى

نحن إذن أمام واقعة " قانونية" تشى **بعفشى الأبوية التى تقيم من نفسها وصياً على الدين والأخلاق دون اعتبار للقانون وماحدده من طرق** واجراءات ، وماقرره من عقوبات لجنح وجرائم ، سواء كان ضد الأبوين أو ضد غيرهما .

شمولية تتخفى تحت اسم " الوضع الخاص" للجامعة . وحين تنظر إليها بمنظار أكبر يمكن أن يصل بها إلى " الوضع الخاص" لمصر التى ذكرها الله فى القرآن " ولذا فان كل من يتهم بمعاملة نائب الرئيس ، بطريقة غير لائقة ، أو يُشتم أنه اساء الى والده ، أو حطم قواعد الجيرة أو المرور أو تعارك مع الفكهانى أو البقال كالعراك الذى يجرى كل يوم وينهيه أطرافه أنفسهم بعد دقائق بالمحبة والتصالح .. كل أولئك وغيرهم عرضة للتشريع الأزهرى ، الذى يعاقب بعيداً عن المحاكم والنيابات والمحاضر وأقسام البوليس وقانون العقوبات وقانون الاجراءات ليقيم مجتمع " الفضيلة والصلاح" إنه التشريع الذى يمكن أن تلمع فى نهايته الطرفية أيضا عقوبة اسقاط الجنسية بدعوى انك ممن لايستحق من مصر المذكورة فى القرآن ، أن تحملهم على أرضها.

أيها السادة ماهكذا تصنع الفضائل أو تصان ، ماهكذا تكون خصوصية الأماكن والجهات . ماهكذا يبنى مجتمع يليق بالمسلمين وغير المسلمين .. يليق بالبشر .. مجتمع حديث يحترم استقلال السلطات الذى تحدث عنه الدستور . ماهكذا بالأسلوب المصطبارى – مع افتراض كامل لحسن النية – تعالج قضايا الحياة المعاصرة المعقدة . ثم أخيراً : ماذا لو راح كل مواطن يشكو الآخر إلى جهة عمله متهماً إياه بعقوق الوالدين ، أو أكل الحساب فى الشكك أو تدخين السجائر فى وجه الكبار ، أو إخراج " ريح" على مائدة طعام، أو الخروج إلى البلكونة بالفانلة الإسبور الخ وأحالت الجهة ذلك إلى مجالس التأديب ، بل ماذا لو راح الناس – بعضهم – يقيم الدعاوى ضد قيادات الأزهر وجامعته ذاتها – بطريقة الحسبة التى يستخدمها بطريركيو ضرب الفن والثقافة – أو بالشكوى إلى جهات عملهم ، متهماً إيّاهم بالخروج عن مقتضيات الأخلاق التى يتوجب على من يعمل بالأزهر وجامعته التحلى بها . ولن يعدم الناس أن يجدوا فى حياة أى إنسان هفوة أو ذلة . أو اصطناعها أن لم توجد . الأبوية ستودينا إلى داهية وعلى الأزهر أن يكون منارة" لاوصياً.



د. سعيد العشماوى



يوسف شاهين

إسلام لاكهانة

من هو الخصم الرئيسى لـ «اليسار الإسلامى» ؟!

خليل عبد الكريم

يزورنى من حين لآخر عدد من الدارسين والإعلاميين (صحافة وإذاعة وتلفاز) الفرنجة بحثاً عن الوجه الآخر للإسلام الذى تفضل زملاؤنا فنعتوه بـ " المستنير".

وفى الأسبوع الأخير من ابريل المنصرم طلب مقابلتى الصحفى الألمانى **وإيتهارد هيس** من جريدة **" الأسبوع"** التى تصدر فى ميونيخ ، فحددت له ساعة واحدة ولكن الجلسة طالت لأكثر من ساعة ونصف وكلما كنت أستحثه : هل اكتفيت ؟ يرد : بقيت نقطة! واستنفد موضوع " اليسار الإسلامى" شطراً من اللقاء: مرتكزاته ، اجتهاداته ، موقفه من المؤسسة الدينية الرسمية ، ومن " الأصوليين" ، رأيه فى الختان(وقتها كانت منظمة حقوق الإنسان أعلنت خصومتها القضائية للشيخ جاد الحق بشأنه) ، فيلم **المهاجر** ، قضية د/ نصر أبى زيد ود/ ابتهال ... الخ.

وبعد فترة صمت قصيرة حدق فى وسألنى:

من هو الخصم الرئيسى لليسار الإسلامى؟.

فأجبت على الفور: إذا كنت تقصد " سياسيا" فهو الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

فبان على أسارير وجهه أنه صُعق ، فأضفت : أرجو ألا تفهمنى خطأ ، فهو ليس " الغرب الصليبى" كما يوصفه الاسلاميون أو الأصوليون كما تسمونهم ولكنه " الغرب الرأسمالى " فنحن فى اليسار الإسلامى لانصنف الآخرين بمقياس العقيدة الدينية ونذهب إلى أن **أسباب احتلال الغرب لأراضينا وغيرها كانت سياسية واقتصادية واستراتيجية ولاشأن لها بالدين** فعندما استعمرتم القارة السوداء لم يكن الداعى لكم هو عداؤكم لمعتقداتها البدائية .. وكذا عندما غزوتم الهند وجنوب شرق آسيا لم يحثكم على ذلك القضاء على عقائدها وبالمثل عند احتلالكم للبلاد العربية لم تهدفوا إلى محو الإسلام ، بل ان الحروب الصليبية ذاتها لم تكن الشعارات التى رفعها من شنوها علينا إلا ستاراً يخفى المطامع الحقيقية فى خيرات بلادنا وفك الضوائق الاقتصادية التى ألمت بكم ، وبهذا اعترف دارسون جادون من غير العرب والمسلمين منهم الباحثون السوفيت أذكر منهم إن لم تخنى الذاكرة **ميخائيل زابوروف** فى كتابه(الصليبيون فى الشرق).

قال : زدنى إيضاحا !

أجبت : منذ قرنين كنتم تحتلون أقطار العالم الثالث ومنها البلاد العربية والإسلامية بالقوة المسلحة : الجيوش والأساطيل وتنصبون من يحكم المستعمرات سواء مباشرة مثل حاكم الهند أو من وراء حجاب مثل السفير البريطانى فى مصر، أما الآن فلم تعودوا بحاجة إلى ذلك ، إنكم الآن تتحكمون فينا وأنتم فى قلب عواصمكم بواسطة :**أنظمة الحكم العميلة والشركات عابرة القارات أو متعددة الجنسية وصندوق النقد** وسائر الهيئات التى تزين لحكامنا الاقتراض لتكبيلنا بالديون وبالبرجوازية الطفيلية التى تدور فى فلككم وتخدم أغراضكم وبالرأسمالية الهجينة التى تعمل فى أنشطة هزيلة لاتغنى ولاتسمن من جوع مثل الحلويات ومنتجات الألبان والروائح ولعب الأطفال والسيراميك والملابس الجاهزة الشيك والسجاد الفاخر والأثاث الغالى...الخ.

وبالوسائط الإعلامية (الميديا) المرئية التى تسلطونها على عقول الناس حتى الثقافة سخرتموها لذات الغرض .

وسبيل آخر تسلكونه ببراعة واقتدار فائقين وهو تشجيع إخواننا الإسلاميين أو الأصوليين على التقوقع والالتفاف على النفس والانعزال عن موجبات العصر بحجة الدفاع عن الذات والتمسك بالهوية والأصالة .. الخ حتى أفلح خبراؤكم الأفذاذ فى إقناعهم بأن ينادوا بأعلى صوتهم بأن من لايفعل ذلك من المسلمين فهو مصاب بمرض (القابلية للاستعمار والغزو الفكرى .. الخ) وإذا شاع هذا الفكر فإننا سريعا ماتتحول إلى (هنود حمر) آخرين.

هذه لمحة سريعة تشرح لك علة خصومة اليسار الإسلامى للغرب وهى كما رأيت سياسية اقتصادية فكرية لاتمت من قريب ولا من بعيد للدين أو العقيدة الدينية .

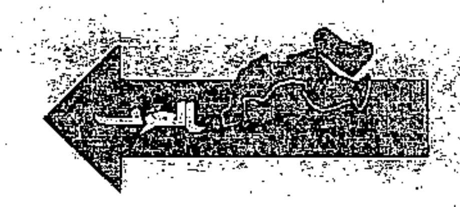
= وإسرائيل ؟

= عندما تتركوننا وشأننا نبنى أنفسنا بأيدينا وبالطريق الذى شرحناه فى العديد من كتاباتنا السابق فسوف تسوى أجيالنا القادمة الحساب مع إسرائيل كما سواه أسلافنا منذ قرون مع **فردريك الأول ولويس التاسع وكونراد الثالث** وأضرابهم.

= والأصوليون؟

= تقصد الارهابيين وجماعات العنف؟

نسأل الله أن يهديهم وينير بصائرهم ليدركوا أن ما فعلوه ويفعلونه أساء إلى الإسلام إساءة بالغة لم يلحقها أشد أعدائه ضراوة ، وأن مايدعو إليه اليسار الإسلامى هو الرشد والصواب . ونحن على ثقة تامة أن أفكارنا هى التى سيكتب لها النصر فى آخر المطاف لانه فى النهاية لايصح إلا الصحيح.

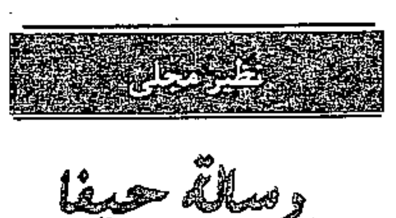


وبدأت المعركة الانتخابية في إسرائيل وأمريكا.. على حساب الفلسطينيين

مع ان الانتخابات الاسرائيلية البرلمانية ستجرى فى نهاية السنة القادمة، فان .. المعركة الانتخابية قد بدأت من الآن .. كل رجال السياسة والاحزاب يستعدون لها وينظرون من خلالها إلى كل الأمور ، والملفت للنظر ، ان جميع كبار السياسيين فى **اسرائيل يديرون سياستهم الانتخابية .. بالاساس ،على حساب العرب وبشكل خاص على حساب الفلسطينيين على حساب القدس وأهلها** ، والحديث يجرى عن ثمن باهظ لا يقتصر على الثمن الانتخابى.

والمذهل فى الموضوع ، ان الانتخابات الامريكية هى أيضا ، قد بدأت ،وهى أيضا ،تقتطع من العرب عموما ، والفلسطينيين خصوصا ثمناً باهظاً.

فى اسرائيل ، يريد حزب العمل الحاكم ، ان يفوز بالسلطة بأى ثمن، والاتجاه السائد هناك ، هو ان يظل رابين على رأس الحزب ، ومع ان هناك عدة اشارات تدل على أن أوساطا عديدة تدفع **بشمعون بيرس** ان يعود الي منافساته التاريخية مع رابين ، فيقولون له انت الذى قاد عملية السلام وانت الذي تستطيع مواجهة قوى اليمين ، فان اوساطا اخرى تنصحه بالابتعاد عن هذه الحلبة



واستمرار القبول فى منصب الرجل الثانى الذى يحظى باحترام العالم كله لدرجة ترشيحه لمنصب السكرتير العام العام للأمم المتحدة ، ولكن هذه قضية تظل حاليا فى اطار جس النبض الاولى ، والمهم ان كلا الرجلين ، **بيريس ورابين** ، متفقان على ضرورة قطف ثمار عملية السلام لمصلحة حزبهما ، وفى الوقت نفسه متفقان على دخول الصراع حتى نهايته مع الليكود وقوى اليمين ، ولكن .. ليس من باب الحرص على عملية السلام بل من باب اقناع الرأى العام الاسرائيلى بانهما لن يفرطان بالثوابت الاسرائيلية فى عملية السلام وهى :

- لا .. دولة فلسطينية.

-لا تنازل عن «القدس» موحدة عاصمة لاسرائيل.

-لا الانسحاب الي حدود ١٩٦٧ ، على كل الجبهات مع العرب، اي فلسطين وسوريا.

وبما ان اليمين الاسرائيلى يبنى كل خطته الانتخابية على اساس الاثبات ان حزب العمل تخلى عن هذه الثوابت، وانه بسياسته الحالية يقود إلى دولة فلسطينية والى الانسحاب حتى حدود ١٩٦٧، فان حزب العمل ليس له **عمل، اليوم، سوى الاثبات لليمين** ، ومن خلاله للرأى العام، انه لم يفرط بأى من الثوابت المذكورة اعلاه وانه هو هو وليس غيره القادر على بناء وتطوير القوة العسكرية الجبارة والعلاقة الممتازة مع الولايات المتحدة واوروبا وتطبيع العلاقات .. مع العالم العربى.

وكيف يثبت ذلك وما هى دلائله؟

أولا –**القدس** لقد سبق وتحدثنا فى هذه الزاوية عن المشاريع الجديدة لتهويد القدس قبل شهرين، والتى كان وضعها رئيس بلدية القدس السابق **تيدى كوليك** (وهو من حزب العمل)وتبناها رئيس بلدية القدس الحالى ، **اهود أولمرت** (وهو من الليكود)، وكما يبدو فان رئيس الحكومة ، **اسحاق رابين** ، صادق على قسم من المشاريع ، على الاقل ، والمصادقة تعنى عمليا دفع عمليات التهويد الي الامام ، ولهذا جاء قراره بمصادرة خمسين دونما من أرض القدس العربية لمصلحة اقامة أحياء سكنية جديدة لليهود.

مساحة هذه الأرض ، نسبيا، تعتبر تافهة ، ولكن اذا اخذنا بالاعتبار مبدأ المصادرة عموما وكمية الاراضى التى سبق وصودرت من جهة أخرى ، فاننا ندرك ان المصادرة الاخيرة جاءت لتقنع الرأى العام بأن حزب العمل حريص على القدس وتهويدها اكثر من الليكود.

وقد دخل فى تحدّ ليس فقط مع الفلسطينيين المنكوبين بل العالم كله ، وعندما وقفت الادارة الامريكية مع اسرائيل فى مجلس الأمن الدولى ،واستخدمت حقها فى النقض(الفيتو) وافشلت مشروع القرار .. العربى الذى يطالب اسرائيل بالغاء المصادرة ، شعرت حكومة حزب العمل بالزهو والسعادة .. فها هى الادارة الامريكية معها ، تساندها وتدعمها وتتحدى رأى العالم العربى كله من اجلها .. ومثل هذه العلاقة لم تكن قائمة فى زمن حكومة الليكود.

بالطبع ، حزب العمل والادارة الامريكية ،لا يهتمان بعواقب هذه المصادرة وضررها لدى الشعب الفلسطينى وما تحدثه من اساءة واضرار لعملية السلام.

ثانيا: اذا كانت المصادرات فى

القدس تشمل خمسمئة دونم ارض لأن هناك مصادرات اخري خفية جرت وما زالت تجري في أماكن أخرى بعيدة عن القدس ، وهذه المصادرات لا احد يتحدث عنها لا في البلاد ولا في الخارج ،فقد كشف النقاب حديثا عن خطة كبرى لشق طرقات في الضفة الغربية وحدهابطول (١٣٠) كيلو متر ، ومن أجلها بدأت عملية مصادرة ضخمة ستلتهم الوف وربما عشرات الوف الدونمات من الاراضي العربية ، هذه الطرقات تسمى «شوارع السلام» السبب ،لانها جاءت لتخدم مشروع «اعادة انتشار **قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية».**

فحسب اتفاق اوسلو ينسحب الجيش الاسرائيلي من الحدود والقرى الفلسطينية ويسلمها لادارة الشرطة الفلسطينية ، ولكن امن المستوطنين الاسرائيليين في المستوطنات اليهودية الاستعمارية وكذلك داخل بعض المدن العربية (مثل **الخليل**) سيبقى بايدي الجيش الاسرائيلي.ومن أجل حماية امن هؤلاء ، قررت الحكومة أن تشق «شوارع السلام» ، كالعادة ، نحن ندفع ثمن هذه الشوارع بأراضينا ومستقبلنا وامريكا تدفع باموالها ، والحكومة تضرب عدة عصافير مرة واحدة : من جهة تواصل التصرف كحكومة احتلال ، وبهذا تنافس الليكود في يمينيته، ومن جهة أخرى تفرض الامر الواقع للمستقبل .. فالشوارع المذكورة جاءت لتتبع الالتفاف على البلدان العربية وخلق واقع **الجيتوات** على هذه البلدان ولتعطي حرية الحركة قدر الامكان للمستوطنين وللجيش الاسرائيلي، ومن طرف ثالث نرى ان هذه المشاريع تساهم في جهود الحكومة لتقليص البطالة . ومن طرف رابع ، تعتبر هذه المشاريع مصدر جذب اموال التبرعات والدعم من الخارج وفوق كل هذا ، فان الحكومة تكسب الرأي العام ، فهي تظهر وطنية ولا تفرط بالثوابت.

وتجدر الاشارة هنا الي ان المصادرات في الضفة لم تلق الاهتمام اللازم في العالم ، ولم تلق العرب ولا حتي شعبنا الفلسطيني بمقدار ما تستحق ، فقد انشغل الجميع بالمصادرات في القدس ، لكن احدا لم يهتم بالمصادرات الاكبر في الضفة ، مع انها تمتد علي طولها وعرضها من جنين الي الخليل ، ومن طولكرم الي اريحا ، لم تذكر المصادرات في مشروع القرار العربي -او مشروع دول عدم الانحياز) ولو بالاشارة.

ثالثا- علي الرغم من تصريحات رابين ويهرس حول انسحاب جدي في هضبة الجولان السورية ، فان رابين بدأ يتحدث عن صعوبات جدية وعن باب موصود ويؤكد ان المفاوضات مع سوريا اصبحت تتعثر في كل المجالات وذهبت ادارج الرياح الاخبار المتفائلة ، التي تحدثت عن تقارب وجهات النظر بين الطرفين، وهنا أيضا يهتم رابين بالرد علي اتهامات الليكود بانه تنازل عن الجولان، فيظهر انه لم يتنازل عن شئ ، وان الامور معقدة وان الموقف الاسرائيلي صلب ومتشدد .وبما ان هذا الموقف يحظى بالدعم الامريكي، كما تؤكد الصحافة السورية الرسمية فان رابين يلقى كل ما يريد من دعم في سياسته.

رابعا: لبنان- فحكومة رابين ما زالت تتعامل مع لبنان علي اعتبار انه ساحة حرب. تشن الغارات التدميرية عليه . تقتل تخطف تعتقل، تخرب ، وتكرس احتلالها المتغطرس له.

خامسا- في الوقت نفسه، تتقدم بشكل متسارع علاقات التطبيع ما بين اسرائيل والدول العربية فالمفاوضات متعددة الاطراف مستمرة والزيارات «قائمة قاعدة» لمسئولين اسرائيليين وعرب و في اسرائيل وفي العالم العربي. وهذه أيضا ورقة رابحة يستغلها حزب العمل لمصلحته في مواجهة الليكود ، فهو يحاول الاثبات انه الوحيد القادر اليوم على صنع السلام مع العرب ، ولذلك نراه متحمسا جدا- لكل نشاط مرتبط بالعالم العربي.

وهكذا .. فالمعركة تدور بالاساسي في الملعب الاسرائيلي لصالح الحسابات الداخلية والانتخابات وعلي الفلسطينيين والعرب ان يدفعوا الثمن لذلك.

في وضع طبيعي كان من المفروض ان يسأل السؤال : ولماذا هذا الوضع؟ الا توجد بايدي العرب اسلحة تظهر شطارتهم هم ايضا ؟هل يمكن إن يقبلوا بان يظلوا الكرة التي تتقاذفها اقدام اللاعبين الاسرائيليين؟!

اذا اخذنا موضوعا مثل موضوع القدس، نموذجا وهو الموضوع الذي تحرك فيه العرب قليلا ، لوجدنا سيناريو الخسائر العربية في تاريخنا الحديث يتكرر كما في كل مناسبة، ونؤكد ان هذا ليس اسوأ نموذج.

فقضية القدس مطروحة على بساط البحث منذ احتلالها عام ١٩٦٧ كل الوقت كانت حكومات اسرائيل تحرص علي تهويدها صادرت معظم اراضيها وأكثر من ثلث بيوتها ، وانتهكت حرمة مقدساتها وحرمت العرب من البناء فيها . ومن بناء المدارس وفرضت عليها طوقا أمنيا متواصلا يؤدي إلى فقدان ثمانية اعشار زوار القدس والمتعاملين معها تجاريا وسياحيا وفرضت على المؤسسات الفلسطينية فيها نوعاً من الرقابة الصلفة بخصوص النشاط السياسي فمنعتها من ممارسة نشاطها وهدفت بذلك إلى اجهاض اية محاولة لعمل نشاط فلسطيني رسمي في القدس العربية.

لكن .. متى استيقظ العرب؟ كالعادة بعد مضي السنوات وبعد تنفيذ اخطر المشاريع؟

لماذا؟

في الاسابيع الاخيرة جري تحرك ما من طرف العرب بعد ان تجاوزت حكومة رابين كل الحدود وصادرت مساحة اخري من الاراضي. فاجتمع مجلس الجامعة العربية (بناء علي طلب فلسطيني) واتخذ قرارات حازمة وتبني طرح القضية في الامم المتحدة وعلي بساط البحث العالمي، ولا بأس في ذلك لكن الرد الاسرائيلي الفظ والمستهتر بالعرب دفعهم الي جلسة المجلس المذكور والي التنسيق مع دول عدم الانحياز ثم طرح القضية علي جدول اعمال الامم المتحدة ومجلس الامن».

والبقية معروفة :الولايات المتحدة استخدمت الفيتو ضد أي قرار ادانة متشدد ، وحاولوا ان يخففوا من وطأة موقفها المعارض وفضائحه ، ولكن الادارة الامريكية كانت صارمة ، هذه المرة ، أكثر من أي وقت مضى في الوقوف مع اسرائيل.

كل الجهود لتجميل وجه الموقف الامريكي باءت بالفشل فلم يفلح احد في تخفيف القرار وامريكا نفسها لم تقبل بتخفيف القرار. ودخلت في التحدي حتى النهاية ، لم تأبه باصدقائها العرب. وكان همها دعم اسرائيل و ارضاء حكومتها واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

الطابة كلها بايدي العرب فقرروا مؤتمر قمة مصغر ، ولماذا سيفعل اليس القدس قضية للعرب اجمعين! وماذا سيفعل مؤتمر مصغر؟ فالقضية تتعلق اساسا بالولايات المتحدة التي منعت صدور قرار في الامم المتحدة يدين اسرائيل ويلزمها بالغاء المصادرة ، فان لم يستخدم العرب قوتهم ونفوذهم إن بقي شئ كهذا والله واعلم) فان اسرائيل ستتولى هذه المهمة ايضا ولكن بشكل معاكس ،أي في الاندفاع أكثر في سياسة الضم والمصادرة وخلق الامر الواقع ، الانتخابات الداخلية تتطلب هكذا ، واما الادارة الامريكية ،فانها تصرفت هكذا ايضا لاسباب انتخابية داخلية .

وهكذا ،يحسبون حساب كل شئ علي حسابنا نحن، عربا وفلسطينيين!.

لقطات سياسية عن القدس واعادة الانتشار!

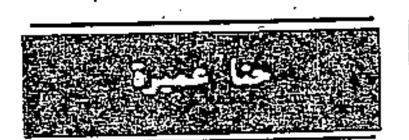
قرارات مجلس الجامعة العربية خلت من أدوات الضغط على إسرائيل

جاءت قرارات مجلس الجامعة العربية فى القاهرة بعكس توقعات الذين طالبوا باتخاذ خطوات عملية ، تضع قضية القدس فى مقدمة الأولويات وتوقف عملية التطبيع الجارية مع إسرائيل إلى حين استجابتها لجميع متطلبات السلام ، وتخليها عن سياستها الراهنة بتثبيت الأمر الواقع الاحتلالى على القضايا المؤجلة مثل القدس والاستيطان واللاجئين والحدود وغيرها.

وأجمعت مختلف الأوساط بأن هذا الموقف ، ومن قبله موقف الجانب الفلسطينى المفاوض ، هى التى دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى التشبث بموقفها وتقديم النصائح إلى الولايات المتحدة بعدم الإكتراث بردود الفعل العربية تجاه موضوع القدس وغيره من المواضيع على اعتبار أن هذه الردود ستكتفى بعبارات الشجب والإدانة.

وأشار المراقبون بهذا الصدد إلى تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلى **شمعون بيرس** فى القاهرة، بعد اجتماع لجنة الارتباط العليا الفلسطينية - الإسرائيلية ، والتى قال فيها بأن **إسرائيل متمسكة بالتزاماتها تجاه المناطق .. ولكن القدس ليست جزءا من المناطق !** وأضاف بأن إسرائيل لن تتراجع عن قرارها بشأن مصادرة الأراضى فى القدس الشرقية لأن إسرائيل تحتاج إلى بناء مساكن لمواطنيها على حد قوله . وكان **بيرس قد أدلى بتصريحات قبيل اجتماع لجنة الارتباط اعتبر فيه أن قضية المصادرات هى قضية محلية ! ولا داعى لطرحها لا فى** القاهرة ولا فى مجلس الأمن!.

وقبل ذلك ، لم يتورع **رابين** نفسه عن



رسالة القدس

التأكيد بعد لقائه مع وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر فى واشنطن بأن القدس بالنسبة لإسرائيل هى عصمتها الموحدة ، وبالمقابل فقد امتنع كريستوفر عن التعليق بدعوى أن موضوع القدس سيطرح فى المرحلة الثانية من المفاوضات.

كما صرحت **مادلين اولبرايت** سفيرة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة ردا على المطالبة بدعوة مجلس الأمن للضغط على إسرائيل لإلغاء قرار مصادرة الأراضى ، بأن مجلس الأمن ليس المكان المناسب لمناقشة مسألة القدس بالرغم من أن قرار مصادرة الأراضى ، يطرح مشاكل عملية لمسيرة السلام ، على حد قولها.

وتجمع مختلف الأوساط ، على أن هذا التعنت فى الموقف الأمريكى وانحيازه لصالح إسرائيل يسحب صفة الوسيط النزيه عن الإدارة الأمريكية ويستدعى من مجلس الجامعة العربية ومن الجانب الفلسطينى المفاوض قبل ذلك إعادة النظر بدور الولايات المتحدة باعتبارها الراعى الأساسى لمسيرة السلام باتجاه إدخال ومشاركة دول أخرى فى رعاية هذه العملية وفى مقدمتها دول المجموعة الأوروبية

مخططات الهدم الفعلية مقابل مخططات البناء النظرية فى القدس

اعترف مهندس بلدية القدس الغربية **أورى اشران** مايسمى بمخطط البناء الكبير للمواطنين العرب فى **شعفاط وبيت حنينا** الذى ينص على إقامة ٧٥٠٠ وحدة سكنية هو مخطط غير قابل للتنفيذ . ويشير هذا الاعتراف إلى المضمون النفاقى للحملة الإعلامية الإسرائيلية الرسمية عما تسميه بالمساواة مع العرب فى مجال منح رخص للبناء فى القدس الشرقية . وأكدت عدة صحف إسرائيلية من بينها صحيفة **ها آرتس** ان ما يقال عن ١٤ مخططا هيكليا مصادقا عليها للمواطنين العرب فى المدينة هى مخططات نظرية وللاستهلاك الإعلامى فقط.

وعلى سبيل المثال فان الدعاية الرسمية تتحدث عن مخطط من ٧٥٠٠ وحدة سكنية فى ضاحيتى **شعفاط وبيت حنينا** وأما الواقع فهو منح ٤٠ رخصة بناء فقط خلال عام ١٩٩٤ . وفى **الشيخ جراح** تم منح ٢٣ رخصة بناء فقط بينما الدعاية الرسمية تشير إلى ٨٠٠ وحدة سكنية . وفى **العيسوية** فقد منحت بلدية **أولمرت** خلال العام المذكور ٥١ رخصة بناء بينما الدعاية تتحدث عن ٨٠٠ وحدة سكنية . وبالمحصلة فان عدد رخص البناء التى منحت للعرب فى القدس الشرقية وعددهم حوالى ١٥٠ ألف مواطن لم يتجاوز ١٢٤ رخصة فقط لاغير، وهذا وفق الأرقام الرسمية التى أعلنها رئيس بلدية القدس الغربية فى لقاء تلفزيونى أذيع مؤخرا .

وبالمقابل وفى مجال سياسة هدم البيوت ، فقد بلغ عددها فى القدس الشرقية ٣٥ بيتا خلال عام ١٩٩٤ والأشهر الأولى من عام ١٩٩٥ ، وهناك أيضا أكثر من ٦٧ بيتا صدرت أوامر بهدمها خلال نفس الفترة. هذا

بالإضافة إلى الأوامر التى صدرت بإجلاء عرب الجهالين عن بيوتهم وإجلاء عائلات من السواحرة الشرقية عن أراضيها إلى مناطق بعيدة . وتشير الأوساط اليمينية المتطرفة فى بلدية القدس الغربية وتطالب بضرورة هدم أكثر من ١٥٠٠ بيتا للعرب بحجة البناء بدون الحصول على ترخيص .

وفى ميزان نشاطات البناء والهدم لبلدية أولمرت فى القدس الشرقية فإن كفة الهدم هى الراجحة وهذه هى الترجمة العملية لسياسة الترانسفير الصامت للعرب ، أولما يسمى بسياسة التوازن السكانى القائمة على نسبة ٧٦٪ لليهود و٢٤٪ فقط للعرب.

٥ مليون شيكل ديون تجار القدس العرب للضريبة الإسرائيلية

نقلت نشرة إسرائيلية لشؤون الاقتصاد عن مصادر الجباية الضرائبية فى بلدية القدس الغربية بأن حجم ديون تجار القدس الشرقية العرب لضريبة الأملاك الإسرائيلية " الأرنونا" لعامى ٩٤ و٩٥ وصلت إلى حوالى ٢ر٥٠ **مليون شيكل أو مايعادل ١٧ مليون دولار.**

وقد أعلن هذا الرقم فى تقرير قدمه رئيس بلدية القدس الغربية ايهود أولمرت فى اجتماع للمجلس البلدى ردا على سؤال أحد أعضاء حركة تسومت الصهيونية اليمينية المتطرفة فى هذا المجلس عن نشاطات الجباية فى القدس الشرقية.

وعلم أيضا أن ديون تجار القدس العرب للعام ١٩٩٥ قد وصلت إلى ٢ر٢٧ **مليون شيكل (٩ مليون دولار)** وأن حجم هذه الديون للعام ١٩٩٤ قد بلغ حوالى **٢٣ مليون شيكل (٥ر٧ مليون دولار)** أما نسبة الجباية فى القدس الشرقية فقد وصلت حسب المصادر السابقة الى ٥٢ بالمائة أو مايعادل٩ر٩ **مليون شيكل (٣ر٣ مليون دولار)**

ويبلغ عدد المكلفين من تجار القدس الشرقية العرب الذين تلاحقهم دائرة الجباية فى بلدية القدس الإسرائيلية عن طريق المحاكم ٢٦٠٠ **تاجرا مطالبين بدفع ٢٣ مليون شيكل** ، نصفهم تقريبا صدرت بحقهم قرارات قضائية بالحجز ، كما جرى أيضا ملاحقة ٢٠٠٠ مكلف من تجار القدس الشرقية فى المحاكم الإسرائيلية خلال العام الماضى.

ويشير هذا التزايد فى نشاطات قسم الجباية لبلدية القدس الغربية تجاه تجار القدس الشرقية ، بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تعانى منها المدينة بسبب الطوق والحصار ، إلى سياسة مبرمجة للضغط على التجار العرب لإجبارهم على نقل أعمالهم التجارية إلى خارج المدينة.

التفسير الإسرائيلى لإعادة الانتشار

أكدت مصادر فلسطينية عليمة بأن مايقال عن محادثات سرية فلسطينية - إسرائيلية حول إعادة انتشار الجيش الإسرائيلى فى الضفة ، ليست فى جوهرها سوى تبادل لبعض المقترحات بهدف جس النبض واستكشاف المواقف ، وأضافت هذه المصادر **أن إسرائيل تربط أى تقدم فى المفاوضات حول إعادة إنتشار الجيش بمدى الإجراءات التى تتخذها السلطة الفلسطينية ضد ما تصفه بالنشاطات العسكرية المعادية** ، وهى حتى الآن ترى إن إجراءات السلطة الفلسطينية غير كافية ، كما أنها أعلنت عن اعتراضها على أى اتفاق يجرى التوصل إليه بين السلطة وحركتى حماس والجهاد لايشمل وقف العمليات العسكرية فى كل إسرائيل وليس فى مناطق الحكم الذاتى فقط.

وفى نفس الوقت أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن اتصالات إسرائيلية - فلسطينية تجرى بشكل متكتم كما صرح **صائب عريقات بأن إسرائيل تقدمت بعرض** جديد لإعادة الانتشار .

ويختصر الاقتراح الإسرائيلى مفهوم إعادة الانتشار بمجرد نقل معسكرات الجيش الإسرائيلى وقياداته التى كانت موجودة داخل المدن فى الضفة إلى خارج المدن مع الإبقاء على مسؤوليات الجيش الإسرائيلى الأمنية كما كانت فى السابق بما فى ذلك القيام بدوريات أمنية لحماية الشوارع الرئيسية داخل المدن نفسها وإقامة حواجز دائمة وأخرى متنقلة حولها ، واحتفاظ الجيش الإسرائيلى بحق العودة إلى هذه المدن عندما يرى ذلك ضروريا من الناحية الأمنية.

وكان مسؤول فى السلطة الفلسطينية قد أعلن فى وقت سابق إن **إسرائيل قد أعربت عن استعدادها لإعادة نشر قواتها فى مدينتى جنين وبيت لحم ثم تجرى الانتخابات** قبل نشر القوات من جميع المناطق السكنية الأخرى فى الضفة.

وحسب بعض المصادر الإسرائيلية فان ماتصفه إسرائيل بإعادة الانتشار سيتم على مراحل ويبدأ من **مدينة جنين** فى شمال الضفة باتجاه الجنوب وعلى أن تنفصل فترة زمنية مدتها شهرين على الأقل بين كل مرحلة وأخرى فى إعادة الانتشار وعلى أن يجرى خلال هذه المدة أيضا اختبار قدرات السلطة الفلسطينية على المحافظة على الأمن وإلا فإن كل هذه العملية ستتوقف فى حالة عدم النجاح فى الاختبار الإسرائيلى ، **إن مثل هذه العملية تعنى إن ماتسميه إسرائيل بإعادة الإنتشار يستغرق عدة سنوات إذا علمنا أن الحديث يدور عن أكثر من ٤٥٠ مدينة وبلدة ومخيما وقرية فى الضفة.**

بعد عام من الفشل
أعيدوا الاعتبار للقضية والمنظمة

انقضى عام على توقيع اتفاق القاهرة الذى قيا السلطة الفلسطينية ، ومن حق أبناء شعبنا فى هذه المناسبة يتذكروا التبريرات والوعود التى قطعت لهم آنذاك وأن يقارنوها مع ماتحقق منها منذ ذلك التاريخ .

فمن غير شك أن أبناء شعبنا سعداء برؤية علمهم الوطنى يخفق فوق مؤسساتهم وبقيادتهم فى الخارج تعود إلى أرض وطنها مع آلاف من المناضلين الفلسطينيين وبتحرير قسم من أبنائهم من السجون، وبتولى بعضهم إدارة شئونهم فى قطاع غزة وأريحا.

لكن هذه السعادة مالبثت أن تحولت إلى هم مقيم وقلق حقيقى على مصير أهدافهم فى استعادة الأراضى المحتلة وعلى رأسها القدس العربية ، وفى إقامة دولتهم المستقلة وعودة أبنائهم اللاجئين والنازحين إلى وطنهم !

فلقد توقف تنفيذ اتفاق القاهرة ، رغم كل مافيه من ثغرات واجحاف وكشفت سلطات الاحتلال الإسرائيلى عن نواياها الحقيقية فى تثبيت الأمر الواقع ، وخداع الرأى العام العربي والدولى بأنها حققت سلاما مع الشعب الفلسطينى بينما استخدمت الاتفاقيات مع قيادته لتحقيق مكاسب لها فى العالم العربى ، وللتغطية على أفعالها فى الأرض المحتلة ضد الشعب الفلسطينى وأرضه وحقوقه الوطنية ، ومازالت تماطل فى **تنفيذ الالتزامات المحدودة التى التزمت بها فى الإتفاقيات ، كإعادة نشر قواتها خارج التجمعات السكانية الفلسطينية ونقل صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية وإجراء الانتخابات .**

وبدلا من ذلك ركزت الحكومة الإسرائيلية نشاطها **لتثبيت الواقع الإحتلالى على القضايا المؤجلة فى الاتفاقيات مثل القدس والاستيطان واللاجئين** والحدود. ومما له دلالته أن يرافق **التوقيع على اتفاق أوسلو إغلاق** مدينة القدس فى وجه أهلها من أبناء **الضفة الغربية وقطاع غزة ، فضلا عن عزل القطاع نفسه عن الضفة وعن العالم الخارجى** ، ومنذ ذلك الوقت ومصادرات الأراضى وتوسيع الاستيطان فى القدس وحولها وفى الضفة الغربية جار على قدم وساق دون اعتبار للاتفاقيات ولروح عملية السلام نفسها.

كذلك الأمر بالنسبة **لقضية النازحين** التى جمدت رغم ماتنص عليه الاتفاقيات من وجوب عودتهم إلى وطنهم . أما **قضية اللاجئين** فبقيت تائهة فى دهاليز المفاوضات المتعددة الأطراف .

وعند استعراض المسلك الإسرائيلى منذ قيام السلطة الفلسطينية يتبين أن الحكومة الإسرائيلية تريد استخدامها ذراعا أمنيا لها بالشروط التعجيزية التى تضعها لتنفيذ اتفاق القاهرة ، وتهدف إلى تجميد الوضع الراهن وتكريس سيطرتها على الأراضى المحتلة وهذه الحقيقة يلمسها أبناء شعبنا الذين تزداد معاناتهم من القهر الاحتلالى بكل صنوفه ، **فالمعتقلون يزداد عددهم ، والأوضاع الاقتصادية تتردى والبطالة بلغت أعلى معدلاتها ، والاغلاقات باتت واقعا قائما لم يسبق له مثيل ، والمصادرات والاستيطان لم يتوقفا .**

وبدلا من أن تتصدى لممارسات الاحتلال الإسرائيلى قيادة السلطة الفلسطينية للامساك بمصادر قوتها أظهرت لامبالاة غريبة تجاه هذه المهمة الأساسية ، ولايمكن لأحد أن يدعى أن حال الوحدة الوطنية الآن أفضل مما كان عليه قبل الاتفاق ، والأمر كذلك بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية التى يجرى تغييب دورها بتعطيل عمل هيئاتها.

لقد حذر حزبنا من البداية من المخاطر التى يحملها اتفاق القاهرة على القضية الوطنية ودعا الى عرض هذا الاتفاق على الهيئات المسئولة فى منظمة التحرير قبل البدء بتطبيقه . وبسبب تلك المخاطر ورفض الجهات التى شاركت فيما بعد فى السلطة من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير امتنع حزبنا عن المشاركة فى هذه السلطة ، وقد أبدت مسيرة التفاوض ، حول اتفاق القاهرة ، للأسف ، صحة مخاوف حزبنا وتحذيراته ، وأضيف لكل ذلك سوء أداء السلطة وعجزها عن إحداث أى تحسن يذكر فى أحوال الجماهير المعيشية ، أو فى تحقيق الإنجازات التى ادعت أن اتفاق القاهرة سيوفرها لها .

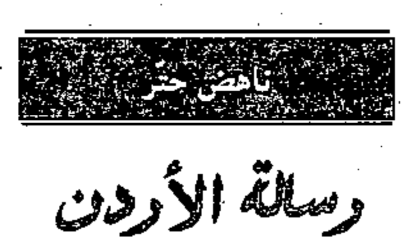
إن على السلطة الفلسطينية أن تسارع لاستخلاص الاستنتاجات دون أن تأخذها العزة بالإثم ، فلقد أخطأت بتوقيع اتفاق القاهرة وبالتفاوض على ترجمة اتفاق إعلان المبادئ وبتعطيل دور منظمة التحرير الفلسطينية ، وتقزيم الخلاف مع الحكومة الإسرائيلية إلى قضايا فنية وادارية جزئية ونشر الوعود بأننا نسير على طريق الاستقلال فى الوقت الذى تبتلع فيه إسرائيل أرض الوطن وعاصمته القدس بالإغلاق ومصادرة الأراضى والإستيطان !

وأمام هذا التطور الخطر فى وضع المسيرة التفاوضية ، والأخطار التى تهدد القضية الوطنية **مطلوب عقد اجتماع للمجلس الوطنى الفلسطينى أو المجلس المركزى بمشاركة شخصيات ذات صلة وثيقة** ، لتطرح أمامه الوقائع الصريحة حول الوضع الفلسطينى ليقرر ما الذى ينبغى عمله كى تتحمل كل الأطراف مسئولياتها تجاه شعبنا وقضيتها.

أن خطورة الوضع لاتتحمل التسويف والمماطلة !



أحلام الرخاء بعد السلام الإسرائيلى.. تتراجع



«يبدو» أن أمريكا لا تأخذ الاردن بجدية، بل تعتبره في الجيب ، ولذلك فهي لا ترى مبرراً لمساعدته ماليا وتمكينه من مواجهة صعابه الاقتصادية الناشئة عن عملية السلام واستمرار الحصار المفروض على العراق ، وقطع المساعدات العربية الخليجية ، واستضافة مئات الالاف من اللاجئين والنازحين خلال خمسين عاماً. هكذا كتب المعلق الاقتصادى الاردنى المعروف الدكتور فهد الفانك تعقيبا على اعلان برنامج المساعدات الامريكية للأردن للعام ١٩٩٦، والذي يشتمل على مساعدات اقتصادية بقيمة ٧٫٢ مليون دولار ومساعدات عسكرية بقيمة ٣٠ مليون دولار، **سوف تستخدم «لشراء عربات وأجهزة لاسلكي تكتيكية تساعد القوات الاردنية على منع المتسللين من مهاجمة إسرائيل».**

والدكتور فهد الفانك ، كاتب عمود رئيسى فى الصحيفة الاردنية الاولى (الرأى) ونصير دائم ومتحمس للاتجاهات الرسمية السياسية والاقتصادية، وهو المدافع الأردنى الأول عن **«برنامج التصحيح الاقتصادى»** الصندوق الدولى، وعن عملية السلام ، والمعاهدة الاردنية -الاسرائيلية ، وبالرغم من ذلك ، فإنه يؤكد فى تعليقه المذكور على حجم المساعدات الامريكية (الذى يكاد لا يذكر) للاردن ، بانه اذا كان الأمر كذلك **(ضآلة المساعدات)** فلابد من اعادة تقييم الوضع رسميا وشعبيا بشكل جذرى، فلا يجوز أن نقبل بهذا الهوان».

وموقف الدكتور فهد الفانك، هنا يلخص خيبة الأمل الراسخة التى تجتاح الأوساط السياسية التى كانت قد أبدت ، على نحو أواخر ، المعاهدة الاردنية- الاسرائيلية، على أساس أن ترقيع الاردن عليها ، والشروع فى «سلام حار» مع اسرائيل ، سوف يؤديان الى فك عزلة الاردن السياسية الاقتصادية وتمكين البلاد من تجاوز حالة الركود والتراجع الاقتصادى الناجمة عن :

(١) فقدان السوق العراقية الكبيرة بسبب الحصار الامريكى المفروض على العراق منذ ١٩٩٠-علماً بان هذه السوق بالذات كانت تشغل مجمل القطاعات الاقتصادية الاردنية وبخاصة قطاعات النقل والتجارة والصناعة والبنوك .

(٢) قطع المساعدات العربية الخليجية ، بل والاهم قطع العلاقات الاقتصادية بين الخليج والاردن ، وطرد العمالة الاردنية -الفلسطينية ، التى كانت تسهم تحويلاتها الضخمة فى تدوير عجلة الاقتصاد الاردنى قبل عام ١٩٩٠.

(٣) تحفظ الرأسمالية الفلسطينية -الأردنية ازاء توسيع استثماراتها فى الأردن فى اعقاب توقيع اتفاقية اوسلو بانتظار ما ستنجلى عنه **«العملية السلمية».**

(٤) مديونية الاردن الضخمة بالنسبة الى الناتج المحلى وعدد السكان ، والتى تبلغ بين ٨ و ١٠ مليارات دولار وفقا لتقديرات مختلفة .

(٥) برنامج التصحيح الاقتصادى المتشدد الذى يفرضه صندوق النقد الدولى على الاردن.

صفقة تمت من طرف واحد.

لقد كان الملك حسين يأمل بعقد صفقة شاملة مع الامريكيين تنقذ الوضع الاردنى من ورطته السياسية- الاقتصادية وكان هذا «الأمل» هو الاساس فى حسابات الملك لدى اندفاعه الى توقيع المعاهدة الأردنية- الاسرائيلية.

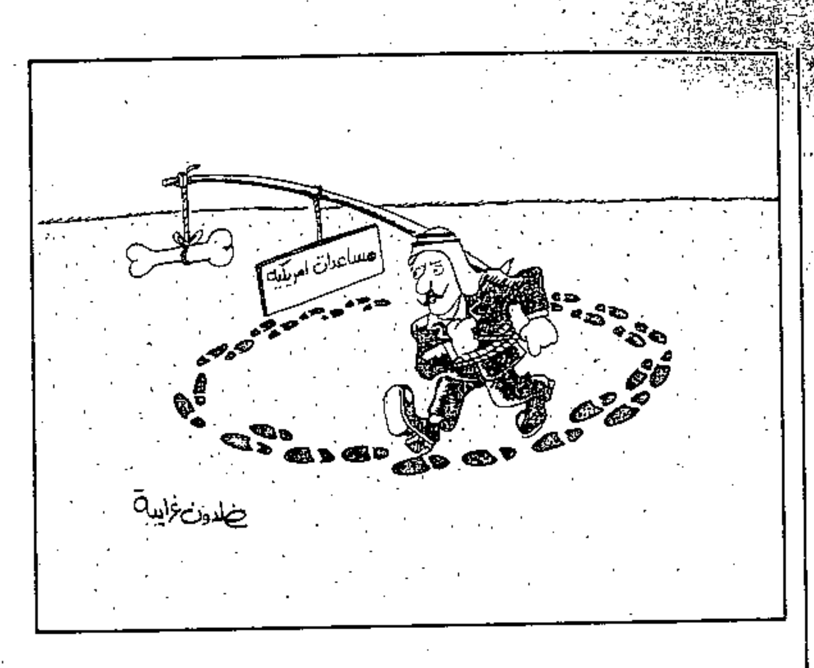
والصفقة الشاملة التى كان يأمل بها الملك حسين ، كان قد تم تسريب عناصرها الاساسية الى الصحافة الاردنية قبيل سفر الملك الى واشنطن للتوقيع على اعلان انهاء حالة الحرب مع اسرائيل فى ٢٥ تموز ١٩٩٤، وجرى الترويج لها باعتبارها شروطاً أردنية تمت الاستجابة لها وتتضمن رفع الحصار عن العراق من البوابة الأردنية أسوة بالبوابة التركية !! إعادة العلاقات الأردنية -الخليجية إلى طبيعتها بما فى ذلك عودة المساعدات والتعامل التجارى والعمالة الأردنية الى الخليج ، مساعدات واستثمارات دولية برعاية الولايات المتحدة لانعاش الوضع فى الاردن ،

ولكن المواطن مازال ينتظر ثمار السلام» وذلك في مقابل ترقيع سلام منفرد مع اسرائيل، واسقاط كل التحفظات على تطبيع العلاقات معها ، بل والانتقال الى حالة التعاون الثنائي الحميم في جميع المجالات ، كما نصت عليه المعاهدة الاردنية- الاسرائيلية.

واذا كان الملك حسين قد اوفى بتعهداته بالكامل ، فان الولايات المتحدة، كالعادة ، لم تف بوعودها أو أنها- كما يقال- لم تتعهد بشئ محدد سوى الكلام المعسول، فبدلا من السماح للاردن برفع الحصار عن العراق من بوابته، ابدت الادارة الامريكية المزيد من التعنت بضرورة خنق العراق الأمر الذى يخنق بالاولى الاردن ايضا ، واذا كانت العلاقات الاردنية-الخليجية قد تحسنت ظاهريا ومع البلدان الهامشية ، بينما ظل الموقف السعودى من الاردن على حاله تقريباً (باستثناء بعض الرتوش الدبلوماسية) بل أن السعودية **وهى صاحبة التأثير الأساسى فى القرار الخليجى ، أثرت التنسيق مع المحور السورى- المصرى والفلسطينى- المصرى- وتبدى السعودية -تحت ضغط عوامل محلية وعربية وبخاصة علاقاتها المتينة مع سورية-تحفظها على التسرع فى تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتدعم بصراحة الموقف السورى.**

وفيما يتصل بشطب المديونية الاردنية ، فكل ما حصل الأردن عليه هو الوعد بشطب حوالى ٨٢٥ مليون دولار من الديون العسكرية الامريكية على الاردن على مدى ثلاث سنوات ، بواقع ٢٧٥ مليون دولار سنويا، وقد اضطرت الحكومة الاردنية الى خوض معركة دبلوماسية والى الاستعانة بالاسرائيليين من أجل تمرير شطب هذا المبلغ الصغير من بين ايدى صقور الكونجرس الامريكى الذى عمد اعضاء منه إلى كشف ملفات الفساد فى المؤسسات الاردنية ، والى الاشارة إلى قائمة المصروفات السنوية للعائلة المالكة التى تبلغ حوالى ٣٥٠ مليون دولار ، لتبرير رفض شطب أى دولار من المديونية الاردنية.

أما المساعدات والاستثمارات الدولية ، فقد تبين انها مجرد آمال عراض، لان الولايات المتحدة، كما أعرب مسئولوها غير مرة «ترعى وتدعم» ولكنها لن تدفع فلساً واحداً ، ولان اليابان و أوروبا لا تنظران إلى المعاهدة الاردنية- الاسرائيلية بوصفها الجاز رئيسياً فى عملية السلام، طالما ظل التعثر قائما على المسار الفلسطينى وطالما ظلت سورية (ولبنان) خارج نجاحات العملية السلمية.



فى الاتجاه الخاطئ

ويتبلور الان اجماع فى الأوساط السياسية الاردنية من الوسط وعين الوسط التقليدى (بالاضافة الى أحزاب المعارضة اليسارية والقومية والاسلامية) بان الامور مضت ، وتمضى فى الاتجاه الخاطئ ، وان المعاهدة الاردنية -الاسرائيلية كانت مغامرة غير محسوبة ، وانها اسهمت فى تشديد عزلة الاردن عربيا (فالعلاقات الاردنية سيئة الان مع كل من العراق وسورية (ولبنان)ومصر والسعودية و م. ت . ف) واضعافه دوليا (بسبب ارتباطه الكامل بالمحور الأمريكى-الاسرائيلى مما يضعف دوره فى المعادلة الاوروبية اليابانية) وتفكيك جبهته الداخلية (حيث تفتقر السياسات الرسمية إلى الحد الادنى من التأييد الشعبى).

وعلى الرغم من وعود الملك حسين بتحقيق رخاء شامل فى غضون ثلاث إلى خمس سنوات فان الأوضاع الاقتصادية الراهنة مترديه للغاية وتعيش البلاد حالة ركود شامل ولا تجد الشركات المساهمة الجديدة عدداً كافيا من المكتتبين ، ويرين الحذر والتراجع على عمليات البورصة ، وتواجه الشركات الصناعية والتجارية مصاعب جمة ، بينما يلمع نشاط استثمارى فى المجالين العقارى والسياحى ويبعث على القلق السياسى بدون ان يكون قادراً على انعاش الوضع.

وبالرغم من تركيز الخطاب الرسمى على أن تأييد الشعب الاردنى للمعاهدة الاردنية- الاسرائيلية ، يرتبط بما يمكن ان يتلمسه المواطن من عوائد السلام الاقتصادية ، فان الاوساط الحكومية تضطر للاعتراف بين حين واخر بان للمعارضة الشعبية للعملية اسبابا سياسية ، ففى محاضرة له فى نادى الصحافة بتل ابيب قال السفير الاردنى لدى اسرائيل د. مروان المعشر «أغلبية الاردنيين تعارض المعاهدة الاردنية-الاسرائيلية ،لانها تربط بين دعمها للسلام وبين الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة واقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ويبدو أن تصريح السفير هذا لا يعكس وجهة نظره الشخصية فقط، اذ تقول صحيفة المجد الاسبوعية (ناصرية مستقلة) فى عددها الصادر يوم ١٩٩٥/٤/٢٤ ان الحكومة الاردنية منقسمة بين اتجاه يؤيد الانفراج الداخلى والانفتاح العربى ، وآخر يؤيد ممارسة المزيد من القمع الداخلى والانعزال العربى والالتصاق باسرائيل» وتضيف الصحيفة أن انصار الاتجاه الثانى بالرغم من هيمنتهم على القرار الحكومى الا ان رئيس الحكومة الشريف زيد بن شاكر ما يزال من

انصار الانفراج الديمقراطي والتباطؤ في اجراءات التطبيع».

ومهما يكن فان احداً من الوزراء أو **النواب أو الأعيان لم يشاركه في احتفال السفارة الاسرائيلية بعمان بعيد «الاستقلال» الاسرائيلي الذي** أرادته السفارة ضخما وفخما فلم يشارك به سوى حفنة من رجال الاعمال والصحفيين المغمورين بالاضافة الى رئيس التشريفات في الخارجية ورئيس الاستخبارات.

ويبدو أن الأوساط الحكومية تتحسس حجم المعارضة الشعبية ويحاول بعض المسئولين النأي بانفسهم عما يلوث سمعتهم ويحرق مستقبلهم الشخصي ، وبينما استطاع القصر ان يحشد عدداً كافياً من المؤيدين في مجلس النواب لتمرير المعاهدة الأردنية الاسرائيلية ، فقد أدرك انه من الصعوبة بمكان على أعضاء مجلسي النواب والاعيان تمرير حزمة قوانين التطبيع وعلى رأسها قانون يلغي (قانون منع بيع الاراضي للعدو الاسرائيلي) بحيث يتاح للإسرائيليين والهيئات الإسرائيلية امتلاك اراضي اردنية فالنواب والاعيان الواقعون تحت ضغط القلق الشعبي من «تحول الاردن الى فلسطين ثانية» كما قال بيان اصدرته اللجان التحضيرية للمؤتمر الوطني الاردني ، ليس بامكانهم الموافقة ببساطة على هذا القانون وسواه من قوانين التطبيع ، وعلى هذه الخلفية اجتمع الملك حسين مع الأعيان والنواب قبيل عيد الأضحى المبارك، وذكرهم باخفاق التجربة البرلمانية الديمقراطية الاردنية في الخمسينات الناجم- على حد قوله-عن عدم اخلاص القوى السياسية للاردن وارتباطها بالخارج ، وبعد ان هاجم الملك معارضي التطبيع قال .. الذي كان ضد السلام ، غير لهجته وتعابيره ، وصار الان ضد التطبيع ، ولكنه بالاساس هو نفسه ، بنفس الدوافع ونفس التصورات، وربما باصرار اكبر وبكثير من الحالات بتأييد ودعم من خارج البلد واضاف : نحن عندنا معاهدة السلام وملتزمون بتطبيقها نصا وروحا » ،واشار الى «الفرص الكثيرة المتاحة لنا » والتي قد يعرقلها عدم المصادقة على قوانين التطبيع وقال الملك : يا اخوان .. انا أمضيت ٤٢ سنة وأنا الحجرل.. ماء وجهي راح وانا استجدي وما اتمناه ان يقوى هذا البلد ولا يستجدي ، وهنا ممكن اذا تعاونتم جميعا ، واستفدنا من الفرص المتاحة واضاف اعتمادي عليكم ان تساعدونا وتعينونا بمعالجة القوانين التي لها علاقة باتاحة الفرص وافساح المجال للتعاون مع كل من يرغب ان يسهم في بناء هذا البلد ».

الاستناد إلى إسرائيل

وتلخص اقوال الملك حسين هذه، وتصريحاته الأخرى ، ان قرار القصر للخروج من المأزق هو بالاتجاه نحو تعميق التعاون مع اسرائيل على اساس الاستفادة من علاقاتها الامريكية والدولية في تأمين استثمارات فعالة لاخراج الاقتصاد الاردني من عنق الزجاجة.

ويرى القصر انه اذا كان الاردن عاجزا عن تأمين المساعدات والاستثمارات الدولية بمفرده أو لمشاريع اردنية ، فان الشراكة مع اسرائيل والمشروعات الثنائية المشتركة ، ستدفع بتل ابيب الي تأمين المساعدات والاستثمارات المطلوبة بدافع من مصالحها الخاصة ، وعلى هذا الاساس قدم الامير حسن في اطار ندوة تطوير وادي الاردن (٢٤-٢٦ نيسان الماضي) والتي عقدت بمشاركة اسرائيلية -امريكية ، قدم اقتراحا واضحا بانشاء سلطة اردنية -اسرائيلية مشتركة لاخدود وادي الاردن» تدير الاقليم وتشرف على المشاريع المقترحة لتطويره.

وبرغم الجدل حول اذا ما كان القصر يبالغ بقدرة اسرائيل الدولية على اتاحة الفرص الاستثمارية للاردن أم لا ، فان القناعة الشعبية الراسخة بعدم الثقة باسرائيل ، تبعث على تشكك اغلبية الاردنيين في امكانية ان تفعل اسرائيل شيئا لمصلحة الاردن ، وفي بلد مرتبط اشد الارتباط بالجوار العربي وبالقضية الفلسطينية، فان سياسة القصر الراهنة لا تحظى بالتأييد المعهود ، ويظهر الانقسام الداخلي واضحا بينما الاصرار على سياسة «الأسرلة» يضيف الى المعارضة الوطنية ، باستمرار قوى أكثر اعتدالا ، ويدفع بالنظام الى العودة إلى الأساليب العرفية في ادارة الازمة ، والتي شملت مؤخراً قوى وشخصيات تعتبر من صلب النظام تاريخيا ، وكانت محاولة وزارة الداخلية منع محاضرة لرئيس المخابرات الأردنية ورئيس الوزراء ورئيس اللجنة الملكية للميثاق الوطني وعضو مجلس الأعيان (سابقا) أحمد عبيدات ، مثالا دراماتيكيا على مدى اتساع الدائرة التي يشملها القمع السياسي.

هكذا تكلم أحمد عبيدات

ويؤكد الاستاذ أحمد عبيدات الذي يحظى بمصداقية وشعبية لم يحظ بهما مسؤول اردني منذ رحيل وصفي التل- ان التراجع عن حالة الانفراج الديمقراطي قد شملت جميع منابر الرأي ، وقال في محاضرة له في مقر حزب الوطن (وسط) في ١٩٩٥/٥/٨ أن مجلس الامة بشقيه اصبح يقف الى جانب السلطة التنفيذية وعلى درجة أدنى منها قليلا من حيث الشكل ، أما من حيث المضمون فلم يكن لمجلس الامة الحالي اي دور ايجابي ، واضاف بانه سهما اختلفنا حول مدى تمثيل مجلس النواب للشعب الاردني فهو يمثل نسبة مئوية لا تزيد عن ٢٠-٣٠ بالمئة على الأقل أو الأكثر ، ولكنه -مجلس النواب- من حيث النتيجة موجود شكلا معطل فعلا ، وبالتالي هذه النافذة للتعبير الشعبي اغلقت.

وبعد ان بين الاستاذ عبيدات اشكال التدخل الحكومي لتطويق الاحزاب والنقابات والصحافة ، قال : واضح ان التطور الاساسي الذي حدث وقع على ساحة السلام ، والذي انتقل بالمناخ السياسي من حالة الى حالة ، كل هذه العوامل اثرت على مناخ الثقة العامة التي (كانت) توفرت في البلاد ، وخلق ازمة بين الحكومة من جهة الاحزاب من جهة أخرى ، بين الحكومة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة اخرى ، وبلغت هذه الازمة حدتها قبيل معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، وبعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ ، وبعد ان اصبح التطبيع المرحلة المطلوبة ، وهي ما اسميناه وتسمونه الاختراق (الاسرائيلي) الموجه الى الاردن.

وقال الاستاذ عبيدات ان الاردن يعيش حالة من الفراغ الفكري والسياسي، بالاضافة إلى أزمة الثقة التي تسود العلاقات بين الحكم والشعب على مختلف مستوياته واضاف: أصبح هناك شعوراً بان فقدان الثقة العامة في البلاد ، وغموض المستقبل ، والخوف من الاختراق الاسرائيلي القادم وغياب المرجعية الداخلية وانعدام الحوار بين الحكومة من جهة والاحزاب السياسية من جهة اخرى .. كل هذه العوامل وضعت الوحدة الوطنية في وضع حرج.».

الجماهير : مشروع وحدة اخدود وادي الاردن

حلم صهيوني قديم

حول اقتراح الأمير حسن ، انشاء سلطة أردنية -اسرائيلية مشتركة لاخدود وادي الاردن نشرت صحيفة الجماهير التي يصدرها الحزب الشيوعي الاردني في عددها في

٢/٥/١٩٩٥، التعليق التالي:

«وان اخطر ما تمخضت عنه ندوة عمان هي الدعوة الارمنية الى تأسيس سلطة اردنية اسرائيلية مشتركة لادارة وادي الاردن والاشراف على خططه ومشاريعه وقد انعكست هذه الدعوة في التوصيات بالتأكيد على لجنة تشكيل اردنية اسرائيلية مشتركة وفي اسقاط كل بعد سياسي او حدودي لمشاريع وادي الاردن.

وهذا في الحقيقة حلم ظل يراود اسرائيل منذ تأسيسها وفلسفة حكمت نشاط الوكالة اليهودية عشرات السنين وبلورته وصاغته بشكل كامل ودقيق في مشروع «لودر ملك» عام ١٩٤٤.

فقد استقدمت الوكالة اليهودية خبير التربة والمياه الامريكي «لودر ملك» عام ١٩٣٩ وكلفته باعداد دراسة لاستغلال وادارة حوض نهر الاردن وبعد سنوات من البحث الميداني قدم مشروعه في عام ١٩٤٤ واقترح فيــــه تشكيل سلطة لادارة وادي الاردن واستصلاح اراضيه واقامة شبكة من السدود وقنوات الري تنطلق من اعتبار بحيرة طبريا كخزان طبيعي لمياه الحوض واقترح شق قناة البحرين المتوسط- الميت- وتعمير صحراء النقب واقامة متنزهات سياحية في وادي عربة وقد تخطى المشروع كل الابعاد والاعتبارات السياسية وانطلق من اعتبار الحوض وحدة متكاملة لا تقبل التجزئة بموارده وارضه ومشاريعه ولم يتردد لودر ملك في التوصية بترحيل البدو من سكان وادي الاردن الى صحراء الرافدين اذا رغبوا في الحفاظ على نمط حياتهم.

وقد ظل مشروع لودر ملك وما زال حتى الان اساسا للسياسة الاسرائيلية تجاه وادي الاردن ومنطلقا لكل مشاريعها المائية ومحدداً لموقفها من الاردن ومشاريعه المائية والزراعية في وادي الاردن ولهذا فان اقتراح الاردن بتأسيس سلطة مشتركة لادارة الاخدود هو تلبية مجانية لاقدم وأكبر طموحات اسرائيل.

فهذا الاقتراح يضع حصة الاردن من الاخدود في قبضة اسرائيل بحجة التكامل والشراكة واقناع الممولين والمستثمرين.

ذلك ان الاردن الذي خبر اسرائيل جيدا في الحرب وفي المفاوضات يعرف ان اسرائيل قد ابتعلت معظم حقوقه المائية وانتزعت منه اقراراً باراضيه التي سمحت له برفع العلم الاردني عليها فقط وبالتالي فانه يعرف ان اسرائيل لن تسمح له بالاشراف على بحيرة طبريا او ان يدير غوربيسان فالمشاركة المطروحة هي باتجاه واحد فقط ونحو الشرق أي اشراك في اغوارنا ومواردنا شرق النهر واستثمار هذه الموارد بما يخدم مصالح اسرائيل.

ان نظرة متفحصة لأزمة المشاريع المطروحة تبين انهـــا تتـــعلق بكل شئ :الطرق ، الاتصالات، المطارات ، السياحة المياه والطاقة باستثناء الزراعة ، وهذه المشاريع ذات كلفة خيالية بالنسبة لقدرات الاردن ... الامر الذي يعني ان الاردن سيغرق مرة اخرى في دوامة اعمق من الديون من اجل تنفيذها وهذه المشاريع ليست في سلم الاولويات الوطنية الراهنة فليس للاردن حاجة لشبكة اتصالات بكلفة مليار دولار او طرق دولية سريعة بكلفة مليارين او متنزهات وبكلفة ثلاثة مليارات.

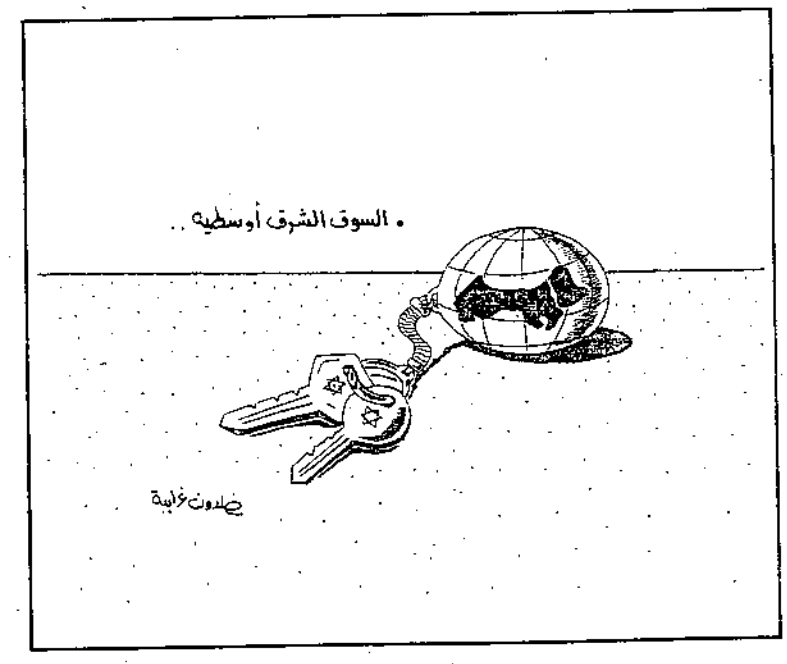
إن كل هذه المشاريع هي في الأساس كأولويات اسرائيلية في حقبة السلام تسمح لها بالوصول الى منابع النفط واسواقه وتجعل من الاردن محطة ترانزيت وبكلفة من المرافق التي تخدمها.

لقد أنفق الاردن على مشاريع التنمية في الاغوار خلال العقدين الماضيين أكثر من مليار دولار، واقام شبكة من السدود والطرق الجيدة ومشاريع الري والخدمات الماء والكهرباء والهاتف ومشاريع الاسكان والخدمات وهي مشاريع تكفي حاجته وتزيد ولا ينقصه سوى الحصول على حقوقه المائية من بطن اسرائيل ووضع سياسة زراعية وخطة تنموية علمية ورشيدة تمكنه من استثمار اراضي وادي الاردن وموارده وموقعه ومناخه المتميز على وجه أفضل زراعيا وسياحيا وبيئيا وبادنى حدود التكلفة.

ان المعابر والطرق والمطارات والمتنزهات وما يرافقها من خدمات مساندة سوف تمزق اوصال وادي الاردن وتبتلع اراضيه الزراعية وتحوله الى متنزه وفندق ومركز عبور اسرائيلي.

واذا ترافق هذا الحال مع الغاء قوانين مقاطعة اسرائيل والسماح للحكومة والشركات والافراد الاسرائيليين بحق تملك الاراضي والعقارات والمشاريع في وادي الاردن فان وادي الاردن سينتهي في وقت غير بعيد الى مستوطنة اسرائيلية خصوصا في ظل تدهور القطاع الزراعي وتراكم الديون على المزارعين واحجام الحكومة عن تقديم أي دعم لهم.

لقد بدأت اسعار الاراضي في الاغوار ترتفع بشكل جنوني منذ بدء الحديث عن المشاريع المشتركة مع اسرائيل بحيث اصبح عائد الاستثمار الزراعي في الأراضي يبدو تافها مقارنة بعوائد بيعها وهذا بداية الخطر الزاحف على الأرض والزراعة والمزارعين في الاغوار وهو خطر يحيق بالوطن كله وستدفع البلاد كلها ثمنا باهظا له.



مداخلات

الاشتراكية.. والاجتهاد .. والعالم الثالث

عبد الغفار شكر

سوف تبقى الثورة البلشفية وتجربة الاتحاد السوفيتي مجالا خصبا للدراسة والتقييم لسنوات طويلة قادمة ، فهذه التجربة الإنسانية التي استقطبت ثلث البشرية تقريبا لم تكن حدثا عابرا في تاريخ البشرية .

وماشهدته هذه التجربة من أحداث درامية أدت إلى فشل النموذج السوفيتي للاشتراكية واختفاء الاتحاد السوفيتي من الوجود وتحلل المعسكر الاشتراكي وتحول دوله إلى الرأسمالية لايمثل الكلمة الأخيرة في هذه التجربة ، ولايعني انتفاء الحاجة إلى استمرار النضال من أجل الاشتراكية . خاصة وأن الظروف التي دعت إلى البحث عن نظام اقتصادي اجتماعي بديل للرأسمالية مازالت قائمة وعلى رأسها **انتفاء العدالة نتيجة للاستغلال الرأسمالي ، واتساع الفوارق بين الطبقات داخل المجتمع الواحد، واتساع الفوارق بين المجتمعات حيث يزداد باستمرار حجم المعاناة على مستوى البشرية وداخل المجتمعات الرأسمالية** . والثورة الاشتراكية شأنها شأن الثورات الأصيلة الأخرى معرضة للانتكاس ولكن ذلك لايعني أن ماتواجهه من مشاكل وصعوبات سوف يجهز عليها . والتاريخ يقدم لنا نماذج لثورات انتكست ثم مالبثت أن استعادت حيويتها واستكملت مسيرتها . **ولماذا لاتكون عودة الرأسمالية الى روسيا سنة ١٩٩٢ كعودة الملكية في فرنسا سنة ١٨١٥، التي لم تكتف بهدم نموذجي نابليون وروبسبير بل هدمت** أيضا نماذج روسو وفولتير وديدرو ، وأرادت أن تمحو من ذاكرة الفرنسيين " عصر التنوير " وكل المظاهر الايجابية للثورة الفرنسية ، تماما مثلما لايكتفي البعض اليوم بهدم **نماذج الانحطاط الستاليني والركود البريجنيفي** فيمتد أيضا إلى هدم نموذج ماركس ومؤسس الاشتراكية ، ويتعمد هؤلاء نسيان الانحلال القديم للرأسمالية الروسية وطغيان قياصرة روسيا التي كانوا يسمونها " سجن الشعوب" بسبب الاضطهاد الذي كان يمارس فيها ضد الأقليات العرقية وضد حركة الحرية بأكملها.

وفيما يتصل بالدراسات التي صدرت حتى الآن عن انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النموذج الاشتراكي السوفيتي فاننا نستطيع أن نميز بين نوعين من الدارسين :

أولهما يهدف إلى تصوير ماحدث وكأنه **دليل على فساد النظرية الاشتراكية واستحالة قيام نظام اشتراكي أكثر كفاءة وعدالة وديمقراطية وانسانية من النظام الرأسمالي** ، ويصور هذا الفريق من الباحثين الأمر وكأن الرأسمالية **هي نهاية التاريخ** باعتبارها النظام الأمثل الذي يتفق مع الطبيعة الانسانية !!

أما الفريق الآخر من الباحثين فهو يقترب من التجربة للتعرف على حقيقة ماحدث والأسباب التي أدت اليه والنتائج المترتبة على ذلك والدروس المستفادة منه ، ويستخلص من الدراسة الموضوعية للتجربة السوفيتية ولما انتهت اليه من فشل ذريع أن ماحدث خص تجربة محددة تم في ظل ظروف محددة تبلور من خلالها نموذج تطبيقي للاشتراكية لم تتوفر له فرص التطور بما يتناسب مع مايستجد من أوضاع ؛ وبالتالي فانه عجز عن تلبية احتياجات التقدم ، وكان من المحتم أن يسقط طالما أنه تخلف عن مواكبة المتغيرات المجتمعية . **ولكن ذلك لايعني أن البشرية لم تعد في حاجة إلى نظام بديل للرأسمالية يعالج الاستغلال الرأسمالي ويوفر امكانيات أكبر للشعوب للاستفادة من ثرواتها في ظل أوضاع أكثر عدالة وديمقراطية**

وتعتبر الدراسات التي صدرت حتى الآن عن تجربة الاتحاد السوفيتي سواء كانت من النوع الأول أو من النوع الثاني أحد المظاهر الأساسية لتصاعد الصراع الفكري حول مستقبل البشرية . ويدور هذا الصراع أساسا بين الرأسماليين والاشتراكيين . ولما كان الهدف الأساسي لهذا الصراع الفكري هو التأثير في ملايين البشر واقناعهم بوجهة النظر هذه أو تلك فإن نشر هذه الدراسات على أوسع نطاق واتاحة الفرصة لأوسع دائرة من القراء للاطلاع عليها يعتبر أمرا هاما لكسب هذه المعركة في النهاية . **وقد جندت الرأسمالية العالمية كافة امكانياتها للتأكيد على الاستنتاجات التي يصل اليها الباحثون الرأسماليون بشأن فساد النظرية الاشتراكية واستحالة قيام نظام اشتراكي** . وتتجه الدعاية الرأسمالية بشكل خاص الى شعوب العالم الثالث لاقناعها أن مستقبلها في الأخذ بالعلاقات الانتاجية الرأسمالية واقتصاد السوق . وتعتبر بلاد العالم الثالث المجال الأساسي للصراع

الفكرى المحتدم حاليا بين الرأسماليين والاشتراكيين والذي يستخدم انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل النموذج الاشتراكي السوفيتي مادة حية للتأكيد على وجهات النظر المختلفة التى تطرح فى هذا الصراع . من هنا فقد أحسنت مجلة اليسار صنعا بنشر دراسة **روجيه جارودي " تذكر .. موجز لتاريخ الاتحاد السوفيتي "** فى اعدادها الصادرة فى يناير وفبراير ومارس ١٩٩٥ وتأتى أهمية هذه الدراسة من أنها تكشف لنا بعض الحقائق الهامة حول التجربة السوفيتية ، وتفتح الباب أمام امكانية تطوير نظرتنا إلى مستقبل النضال من أجل الاشتراكية فى مجتمعات العالم الثالث المتخلفة على ضوء الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد السوفيتي .

الردة وذاكرة الشعوب

الحقيقة الأولى التى تؤكدها دراسة **روجيه جارودى** هى ضرورة استخدام منهج البحث التاريخى فى دراسة الثورة البلشفية والتجربة السوفيتية لأن وضع هذه التجربة فى سياقها التاريخى أى فى إطار ظروفها المحددة يجعل بالامكان معرفة الأسباب التى أدت إلى اتخاذ هذه التجربة مساراً معينا وتبلور ملامح محددة للنموذج الاشتراكى نابع من الظروف الخاصة التى أحاطت بالتجربة ، والتى لايشترط أن تتوفر فى تجارب أخرى تتم فى ظروف مختلفة . ومن هنا فان منهج البحث التاريخى يساعدنا على كشف المغالطة الكبرى التى يقوم بها الباحثون البورجوازيون حيث يتجاهلون الظروف التاريخية المحددة ويقفزون حول الوقائع الثابتة للإيهام بأن ماحدث هو نتيجة لتصور الفكر الاشتراكى ، بينما هو فى الحقيقة نتيجة لأوضاع خاصة ناجمة عن تطور تاريخى له سماته الخاصة فى موقع محدد (روسيا) وفى زمان محدد (النصف الأول من القرن العشرين) وفى هذا الصدد يؤكد جارودى على حقيقة بسيطة للغاية لكنها جوهرية فى نفس الوقت " **أن الشرط اللازم للردة التاريخية هو نزع ذاكرة الشعب عنه** " . وفى مواجهة الردة ولانساد مخططها فانه يتعين استدعاء ذاكرة هذا القرن وتذكر كل ماجرى ، ابتداء من تذكر ماكانت عليه روسيا عشية ثورة أكتوبر الى تذكر ماواجهته الثورة من مشكلات وكيف تحتم عليها أن تواجه هذه المشكلات.

كانت روسيا عشية ثورة أكتوبر بلدا يمثل سمات المجتمع المتخلف ذى البنية شبه الاستعمارية وذلك رغم اقامة بعض المؤسسات شديدة العصرية . **٨٠٪ من السكان كانوا فلاحين ، ٥٨٪ مما تصدره روسيا منتجات غذائية ، ٣٢٪ من استيرادها منتجات صناعية ، نصف الأراضى الزراعية (٧٠ مليون هكتار مملوكة لثلاثين ألف مالك اقطاعى الذين يستغلون الفلاحين أبشع استغلال (تهدد الريف هبات فلاحية عنيفة وصل عددها الى ٢٠ألف واقعة فى الفترة من ١٩٠٥ إلى ١٩١٠ ، ١٣ ألف واقعة من ١٩١١ إلى ١٩١٤** . يضاف إلى هذا الغليان الإنسانى فى روسيا كلها ثورات الشعوب الأخرى حيث كان النظام القيصرى يطبق حكما استعماريا من جبال الأورال الى المحيط الهادى . ضاعفت الحرب العالمية الأولى من حدة هذه التناقضات حيث شاركت فيها روسيابجيش ضم ١٠ ملايين فلاح ذاقوا ويلات الهزيمة مما أدى إلى فرار ٢ مليون جندى من جبهات القتال وانتشارهم فى البلاد ليفاقموا من حدة التوتر الاجتماعى . **وفى هذه الظروف فان قيام ثورة أكتوبر واعلانها برنامجا من ثلاث نقاط : السلام ، والأرض للفلاحين ، والسلطة للشعب كان يعنى أننا لسنا بصدد مؤامرة أو انقلاب للاستيلاء على الحكم بل أمام ثورة شعب كامل ليفتح الأفق من أجل نظام انسانى جديد.**

وعندما نقارن ماشهدته روسيا من تطورات فى مجال قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والثورة الثقافية وخاصة مايتصل منها بتعميم التعليم ومحو الأمية فأننا ندرك أن منهج البحث التاريخى الذى التزم به **جارودي** فى هذه الدراسة كفيل بالرد على كثير من المغالطات التى تلجأ إليها الدعاية البورجوازية عندما تتجاهل الحقائق التاريخية .

متطلبات الكفاح

الحقيقة الثانية التى تكشف عنها دراسة جارودى أن الإجراءات التى اتخذت عقب الثورة الاشتراكية فى روسيا والتى ساهمت فى بلورة الملامح الأساسية للنموذج الاشتراكى السوفيتى **لم تكن نابعة من المذهب الشيوعى بل كانت من متطلبات الكفاح فى مواجهة الأوضاع التى أحاطت بالثورة فى هذا الوقت** . وقد كانت هذه الإجراءات لازمة لحماية الثورة وانقاذها فى مواجهة الغزو الأجنبى الذى تعرضت له روسيا والذى تجسد فى ١٤ جيشا أجنبيا يحارب قوات الثورة على الأرض الروسية والذى أدى إلى انفجار الحرب الأهلية ونجاح كبار الجنرالات المعبرين عن مصالح الاقطاع والرأسمالية الاحتكارية الى تعبئة مئات الألوف من الفلاحين لخوض غمار الحرب ضد الثورة وكذلك ماتعرضت له روسيا من حصار اقتصادى استمر بعد انتهاء الحرب الأهلية وكان له أكبر الأثر فى تبرير اجراءات ستالين بعد ذلك فى اتجاه المركزية الشديدة واستسهال الإجراءات الادارية فى الميدان الاقتصادي واستكمال النظام الاوامرى فى ادارة الاقتصاد الوطنى . فى مواجهة الغزو الأجنبى والحرب الأهلية والحصار الاقتصادى . كان من الضرورى وجود سلطة مركزية قادرة على تغذية قوات الثورة وكسوتها وتسليحها ونقلها من مكان لآخر . وازاء نقص المواد الغذائية وخاصة القمح ونقص الفحم وحتى لايموت الناس جوعا أو من البرد فى بعض المناطق بينما تتوفر هذه المواد فى مناطق أخرى كان من الضرورى اللجوء إلى قدر من المركزية الشديدة تضمن تنظيم نقل هذه المواد الى مختلف المناطق فى الوقت المناسب . وكان من الضرورى تأميم بعض المصانع لتوفير المواد المطلوبة لاستمرار الكفاح ضد القوات الأجنبية وضد الثورة المضادة ، **وفى هذا السياق تبلور نظام أوامرى يتم بمقتضاه تحديد أهداف الانتاج مركزيا ويتعين الالتزام بهذه الأوامر بدقة لضمان استمرار الكفاح** . من هنا - من ظروف الكفاح وليس من الأساس النظرى للاشتراكية - تبلورت الملامح الأساسية للنموذج الاشتراكى السوفيتى وعلى رأسها" **المركزية الشديدة - النظام الأوامرى - سيطرة الدولة على وسائل الانتاج - الحزب الواحد**"

وتتيجة لذلك تزايد نفوذ البيروقراطية وأصبحت فى وضع يمكنها من إحكام قبضتها على مجمل النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وقد ساعد على على ذلك استشهاد عدد كبير من الكوادر الثورية الاشتراكية أثناء الحرب الأهلية . وعندما تنبه لينين لمخاطر هذا الوضع ودعا إلى السياسة الاقتصادية الجديدة وضرورة اشاعة التعاون فى المجتمع وأولوية الثورة الثقافية بالنسبة للفلاحين ، كان الوقت قد فات . فهو فى حالة صحية سيئة لاتمكنه من ممارسة القيادة الفعلية ، والبيروقراطية تنمو وتتزايد نفوذها بحكم الحاجة إليها لتلبية الاحتياجات الأساسية

للشعب والثورة . وهكذا فانه بتولي ستالين مقاليد القيادة تعززت فرص تكريس هذه الملامح الأساسية للنموذج الاشتراكي السوفيتي التي فرضتها متطلبات الكفاح بالرغم من أن الظروف التي دعت إليها قد تغيرت الى حد كبير.

الاشتراكية والاجتهاد

الحقيقة الثالثة التي تكشف عنها دراسة المفكر الفرنسي روجيه جارودي هي أنه لاتوجد في الفكر الاشتراكي تصورات نهائية حول صورة المجتمع الاشتراكي ، وماكان مطروحا من أفكار قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية سنة ١٩١٧ هو مجرد استنتاجات توصل إليها ماركس وانجلز ولينين عن دراستهم لتطور الرأسمالية في أوربا في القرن التاسع عشر وفي روسيا القيصرية في أوائل القرن العشرين ، ولم يكن هناك في ذلك الوقت مخطط محدد لصورة النظام الاشتراكي أو نموذج معين للبناء الاشتراكي . وعندما فرضت متطلبات الكفاح في روسيا في فترة الحرب الأهلية ملامح معينة للنموذج الاشتراكي الوليد فانها لم تكن واردة من قبل في كتابات مؤسس الاشتراكية بمستوى في ذلك المركزية والنظام الأوامري واحتكار الدولة ملكية وسائل الانتاج وتقدم لنا السياسات التي طرحها لينين وكتاباته الأخيرة قبل وفاته الدليل الحي على أن باب الاجتهاد مفتوح باستمرار في البناء الاشتراكي وأنه يجب ألا تكون هناك تصورات نهائية والا فان الجمود الفكري سيؤدي كما حدث في الاتحاد السوفيتي إلى الإجهاز على التطبيقات الاشتراكية التي تعجز عن مواكبة التطورات الجارية في المجتمع الانساني بصفة عامة وفي المجتمعات التي شهدت هذه التطبيقات بصفة خاصة.

بعد انتهاء الحرب الأهلية وتصفية الغزو الأجنبي وانهيار الاقتصاد الروسي دعا لينين الى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تتعارض مع المركزية والأوامرية واحتكار الدولة لوسائل الانتاج . ولهذا فقد لقيت هذه السياسة معارضة شديدة من قيادات الحزب **الشيوعي السوفيتي** واعتبروها تراجعا عن الاشتراكية ، خاصة وأنه بموجب هذه السياسة **تم اعادة الأرض لمتوسطي الملاك وسمح للفلاحين ببيع محاصيلهم في السوق بالأسعار الجارية واتيحت الفرصة للاستثمار** الخاص في الصناعة بما في ذلك **الاستثمارات الأجنبية وعاد مرة أخرى النشاط التجاري الخاص في اطار آليات السوق** وتكشف لنا السياسة الاقتصادية الجديدة عن وعي لينين بأنه في **مجتمع متخلف لايمكن تجاهل صغار ومتوسطي المنتجين ولايمكن وضع كل وسائل الانتاج الصغيرة والكبيرة في يد الدولة كما أنه لايمكن تجاهل السوق الذي يعتبر ضروريا لعرض احتياجات المستهلكين وضروريا لإثارة المبادرات الانتاجية بواسطة المنافسة** .. وهكذا فان السياسة الاقتصادية الجديدة هي اجتهاد مبكر لحل مشكلة الاشتراكية الأساسية ألا وهي ضرورة ايجاد **توافق بين السوق والخطة الاقتصادية** بحيث يتكامل دور كل منهما في دعم الأداء الاقتصادي .

ويكتسب اجتهاد لينين لاعادة صياغة أسس البناء الاشتراكي في روسيا - نتيجة للأوضاع وللظروف الجديدة بعد انتهاء الحرب الأهلية - يكتسب هذا الاجتهاد أهمية خاصة ليس فقط على المستوى التاريخي بالنسبة للباحثين في تاريخ الثورة الروسية ، بل بالنسبة لمستقبل الاشتراكية في الفترة القادمة في بلدان العالم الثالث فهذا الاجتهاد يدور حول كيفية ومراحل بناء الاشتراكية في مجتمع متخلف ، بينما كان تصور مؤسسي الاشتراكية الأوائل أن الاشتراكية سوف تتحقق في المجتمعات الرأسمالية المتطورة . هكذا اكتشف لينين عبر التجربة والممارسة أهمية الترافق بين الخطة والسوق وأهمية الجمع بين ملكية الدولة لوسائل الانتاج الكبير والنشاط الرأسمالي في الصناعة والتجارة وضرورة دعم متوسطي الملاك الزراعيين للمجتمعات المتخلفة التي لم يتحقق فيها تطور حاسم في قوى الانتاج ومازال جهازها الانتاجي يعتمد أساسا على وسائل انتاج متخلفة ، وتكشف لنا كتابات لينين الأخيرة وخاصة مقال " **عن التعاون**" المنشور في البرافدا في يناير ١٩٢٣ وهو آخر مقال كتبه قبل وفاته عن الخطوط العريضة للبناء الاشتراكي في مراحله الأولى في المجتمعات المتخلفة أو مايسميه لينين " **كل ماهو ضروري لكي نبني المجتمع الاشتراكي الكامل ، أن ذلك ليس بعد بناء المجتمع الاشتراكي ، ولكنه كل ماهو ضروري وكاف لبنائه**" أنه يتحدث عن التمهيد لبناء المجتمع الاشتراكي . **وفي هذا** الصدد يؤكد لينين أن الشروط الأساسية اللازمة لتهيئة الوضع في أي مجتمع متخلف للتقدم نحو البناء الاشتراكي هي :

١- أن تكون السلطة السياسية للدولة في يد الطبقة العاملة وحلفائها.

٢- سيطرة الدولة على وسائل الانتاج من خلال الملكية العامة لوسائل الانتاج الكبير والقدرة على توجيه النشاط الاقتصادي الخاص في إطار الخطة.

٣- تحقيق ثورة ثقافية وخاصة بالنسبة للفلاحين باعتبارهم يشكلون أغلبية المجتمع.

٤- التوسع في التعاون باعتبار أنه يساعد الفلاح على الانتقال إلى الوضع الجديد بالسبيل الأبسط والأسهل والأقرب إلى متناول الفلاح.

ويجمع لينين بين تحقيق الثورة الثقافية واشاعة التعاون في المجتمع كمدخل للبناء الاشتراكي بدعوته إلى " **القيام بعمل ثقافي بين جماهير الفلاحين ، والحال ، أن الهدف الاقتصادي من هذا العمل الثقافي بين الفلاحين ، إنما هو التعاون بالضبط . فإذا استطعنا تنظيم جميع السكان في التعاونيات ، رسخت اقدامنا في الميدان الاشتراكي . ولكن هذا الشرط - أي تنظيم السكان في التعاونيات - يفترض درجة من الثقافة لدى الفلاحين (وأقول الفلاحين ، لأنهم يشكلون جمهورا غفيرا جدا) يستحيل معها تعميم هذا التنظيم في التعاونيات دون ثورة ثقافية كاملة)** .

من الواضح إذن أنه لاتوجد في الفكر الاشتراكي مقدسات لايجوز الاقتراب منها ولاتوجد تصورات نهائية لايجوز تعديلها ولايوجد نموذج محدد يلتزم الأخذ به . بل الأمر الأساسي في الاشتراكية هو استخدام المنهج العلمي في دراسة الواقع المحيط واكتشاف القوانين المحركة له وفهم ظواهره الأساسية والعلاقة بينها والمشاكل الناجمة عنها وكيف يمكن مواجهة هذه المشاكل والإجراءات التي يتعين اتخاذها من واقع دراسة الواقع الملموس . ومع كل تغير في هذا الواقع يتحتم اعادة النظر في الاستنتاجات التي توصلنا اليها . وبذلك نستطيع أن نواكب حركة المجتمع وأن نبني باستمرار احتياجات تطوره، واذا لم نفعل ذلك وبقينا على تصوراتنا السابقة وبررنا استمرارها كما حدث في التجربة السوفيتية فإن الفشل سيكون مصيرنا المحتوم.

وهكذا فإن النضال من أجل الاشتراكية

يحتم مواصلة الاجتهاد.. وبالرغم من قناعتى الكاملة بخطورة الاستشهاد بنصوص صادرة عن مفكرين اشتراكيين فى مراحل سابقة إلا أننى تعمدت ايراد هذه الاقتباسات من لينين لأنها نموذج واضح لضرورة الاجتهاد واعادة النظر باستمرار فيما نصل اليه من استنتاجات وأنه لاتوجد مقدسات فى الفكر الاشتراكى.

انطلاقا من هذه الحقائق التى تكشف عنها دراسة روجيه جارودى التجربة السوفيتية فاننا نستطيع أن نستخلص بعض الاستنتاجات الأساسية حول نضالنا الراهن من أجل بناء الاشتراكية فى بلدان العالم الثالث نذكر منها:

أولا: مازالت الحاجة قائمة فى بلدان العالم الثالث الى نظام اقتصادى اجتماعى سياسى بديل للرأسمالية يخرج هذه البلدان من أزمتها الطاحنة ، فقد أثبتت التجربة أن **الرأسمالية ليست فقط عاجزة عن إخراج هذه البلدان من أزمتها بل أنها المسئول الأساسى عن هذه الأزمة**. ففى السنوات الأخيرة استجابت كثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتوجهات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ونفذت برامج للتكيف الهيكلى فى اتجاه مزيد من الليبرالية الاقتصادية أدت إلى زيادة تركز الثروة فى أيدى قلة محدودة ، وتبلورت أوضاع احتكارية جديدة ، واتسعت الفوارق بين الدخول ، وهبط مستوى معيشة أغلبية الشعب التى عجزت عن اشباع احتياجاتها الأساسية ، وتزايدت معدلات البطالة والفقر وتهميش جزء كبير من القوى البشرية فى المجتمع ، وتزايدت نتيجة لذلك حدة التوتر الاجتماعى وعدم الاستقرار السياسى . أى أننا أصبحنا بفضل الرأسمالية نعيش فى بلدان العالم الثالث فى ظل أزمة شاملة اقتصادية اجتماعية سياسية لامخرج منها إلا باحداث تغيير شامل فى كيفية تنظيم عملية الانتاج ، وفى طابع ملكية وسائل الانتاج ، وفى القاعدة الاجتماعية للسلطة والحكم ، وفى القيم السائدة فى المجتمع ، وهو مايعنى **ضرورة اقامة نظام بديل للرأسمالية هو فى اعتقادنا النظام الاشتراكى الذى نتحمل مسئولية بلورة نموذج جديد له يختلف عن النموذج السوفيتى ويتناسب مع ظروف أوضاع المجتمعات المتخلفة فى العالم الثالث**

ثانيا: بناء المجتمع الاشتراكى فى بلدان العالم الثالث ليس هدفا مباشرا لهذه المرحلة من نضالنا بل أنه يتطلب وقتا طويلا وينقسم إلى مراحل عديدة يجب أن يتم خلالها اجراء اصلاحات ديمقراطية عميقة وتحولات ثقافية جذرية وتطوير الجهاز الانتاجى بما يمكن من اشباع الحاجات الأساسية للشعوب وخاصة الفئات الكادحة وبدون هذه التغيرات فانه لن يتوفر الأساس المادى للانتقال الى الاشتراكية.

ثالثا: القضية المركزية فى المرحلة الحالية من نضال القوى الاشتراكية فى بلدان العالم الثالث هى **انجاز برنامج متكامل للاصلاح الديمقراطى ينهى نظم الحكم الشمولية والسلطوية التى تحتكر السلطة لفئات اجتماعية ضيقة تلتقى مصالحها مع الرأسمالية العالمية وتقبل العمل كوكيل لها فى مجتمعاتها وتقبل بالتالى الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى بشروط الدول الرأسمالية الكبرى ، وبصرف النظر عن المصالح الوطنية لشعوب بلدان العالم الثالث.**

ويتطلب النضال الديمقراطى فى هذه المرحلة توفير الشروط الضرورية لتحقيق تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية من خلال الانتخابات العامة واعادة بناء المؤسسات المركزية والمحلية كمؤسسات ديمقراطية . ولايمكن أن يتحقق هذا التحول الديمقراطى مالم يواكبه طرح وتنفيذ برنامج اقتصادى اجتماعى يركز على زيادة الاعتماد على النفس وتوفير الحماية للطبقات الكادحة والفئات الأشد فقرا.

رابعا: يتطلب النجاح فى انجاز هذه الأهداف **أن تعيد الحركة الاشتراكية بناء نفسها كحركة ديمقراطية تقبل تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية من خلال الانتخابات العامة حتى فى فترة الانتقال إلى الاشتراكية وفى ظل المجتمع الاشتراكى عندما يتحقق ، كما تقبل التعددية فى صفوفها وتبنى تنظيماتها الأساسية فى إطار ديمقراطى يتيح للأعضاء حرية التفكير وتعدد المواقف واحترام رأى الأقلية وحقها فى التعبير عن رؤيتها ، كما تعطى الأولوية فى نشاطها للعمل مع الجماهير**. باعتبارهم القوة المحركة لأى نضال سياسى جماهيرى وتجاوز الأوضاع النخبوية التى تحصر العمل السياسى فى دائرة محدودة من المثقفين.

خامسا: أن تتفهم الحركة الاشتراكية الأوضاع والظروف المحيطة بالنضال الاشتراكى فى مجتمعات متخلفة وكيف تكسر حاجز العزلة الذى لم ينجح فى اختراقه من قبل ، وسبيلها الى ذلك الوعى بأنها جزء من حركة اجتماعية أوسع بكثير من الدائرة الاشتراكية هى الحركة التقدمية التى تجسد فى الواقع التحالف الطبقى القادر على انجاز عملية الانتقال إلى الاشتراكية والذى يضم **العمال والفقراء ومتوسطى الفلاحين والفئات الوسطى والشباب والنساء** ، وليس شرطا أن يكون التوجه السياسى لكل القوى المنضوية تحت لواء الحركة التقدمية ماركسيا بل هناك توجهات اشتراكية وتقدمية **كالناصريين فى الوطن العربى والبعثيين** وهناك **توجهات قومية واسلامية مستنيرة** يجب الحرص عليها ودعم التحالف بينها كشرط أساسى لكسب نفوذ جماهيرى واسع يمكن من تحقيق التحولات الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والتحولات الثقافية المطلوبة فى المرحلة الحالية.

سادسا: ولما كان الشرط الأساسى لامكانية بدء عملية البناء الاشتراكى هو وصول القوى الاشتراكية الى السلطة السياسية فان **نضال الاشتراكيين من أجل الوصول الى السلطة لم يعد ممكنا أن يتحقق فى المجتمع المعاصر بوسائل انقلابية وانما برضاء شعبى واختيار شعبى الأمر الذى** يتطلب أن تحرص هذه القوى على العمل وسط الجماهير من أجل تنظيمها وزيادة فاعليتها وسوف يتيح ذلك للقوى الاشتراكية أن تبنى نفوذها على نطاق واسع يشمل المجتمع بأسره بحيث تأتى عملية امتلاك السلطة السياسية مجرد تقرير لأمر واقع وخطوة منطقية تعكس بناء اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مستقرا ، وكل نشاط يبذل من أجل توسيع نفوذ الاشتراكيين والحركة التقدمية فى المجتمع وبناء قواعد لهذا النفوذ فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية يندرج فى إطار مايسمى ببناء القوة من أسفل الذى يشكل تطبيقا خلاقا لمفهوم التغيير المستند الى فكرة الطبقة المهيمنة وقوة الجماهير المنظمة فى مواقع معيشتها ومنظماتها الاجتماعية والنقابية والثقافية ، وبالتالى فانها تشكل أساسا قويا للتغيير بالطريق الديمقراطى.

وبعد إن هذه الاستنتاجات الأساسية التى تشكل الملامح الأساسية للنضال الراهن للقوى الاشتراكية فى العالم الثالث تحتاج إلى مناقشة أوسع والتعمق فى دراسة الظروف والأوضاع الراهنة ومايتلاءم معها من أساليب للعمل وأولويات للنشاط وهى مسئولية تتحملها القوى الاشتراكية فى هذه البلدان التى لم يعد بامكانها أن تعتمد على تجارب سابقة بل عليها أن تجتهد فى صياغة طريقها الى الاشتراكية بما يتناسب مع متغيرات العصر والأوضاع الدولية الجديدة والظروف الخاصة لمجتمعاتها.

أرض الواقع.. ماذا تقول عن شركة أسمنت بورتلاند طره المصرية؟!

شركتنا أكبر شركة لإنتاج الأسمنت فى الشرق الأوسط وانتاجنا يتميز بأعلى المواصفات القياسية فى العالم



النجاح كلمة ليست مطلقة أو وليدة الصدفة .. بل هى نتاج لعوامل كثيرة ومتعددة يكمل بعضها البعض .. ونستطيع أن نقول أن أهمها الايمان بالهدف، والعمل من أجله والصبر على نتائجه. ففي زحمة العمل والجهد المبذول ما أحوجنا جميعاً إلى كلمة حق تضع كل فرد فى مكانه الصحيح.. يدأ حانية تمسح قطرات العرق من على الجباه لتكون بلسماً وعوناً على منازلة الصعاب .. فبلا ضجيج وفى صمت وعلى مدار ثمانية وستين عاماً وقفت شامخة شركة أسمنت طرة المصرية كواحدة من أبرز الشركات العاملة فى هذا المجال فى العالم .. ويدعم شموخها انتاجها المتميز بجودته العالمية كنتيجة طبيعية لامتلاكها أعظم محجر جيرى فى العالم الذى بنيت من أحجاره أهرامات الجيزة.

لذا كان لابد لنا من لقاء لنلقى من خلاله الضوء ونضع النقط فوق الحروف لنعرف ما لهذه الشركة العملاقة وماهو عليها. وكان من المحتم مقابلة الرجل الذى يقود الفريق والذى يخطو بالشركة من نجاح إلى نجاح .. وبالفعل التقينا بالمهندس علاء منير عبد الوهاب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فكان لنا هذا الحوار..

وقبل أن نبدأ حوارنا عزيزى القارىء .. بداية علينا ان نعترف أننا عندما ذهبنا إلى لقاء المهندس علاء منير كانت لدينا عشرات من الأسئلة نود أن نلقيها عليه ، ذلك لأن شخصية محدثنا تعتبر مغرية لأى صحفي أو باحث باهتمام فى مدى قدرة الإنسان على التجديد والتطوير.

* * *

صناعة الأسمنت احدى اهم الصناعات التى تعتمد عليها الدولة فى بناء نهضتها الصناعية والعمرانية. لذا كان لزاماً علينا ان نسعى لتجسيد قصة الكفاح داخل قلعة عملاقة لانتاج الاسمنت والتى استطاعت من خلال ما يقرب من ٦٨ عاما أن تعتبر كبرى شركات الاسمنت على أرض مصر.

* * *

* ماهى شركة أسمنت طرة المصرية ؟

* وماهى الإنجازات التى حققتها الشركة منذ إنشائها عام ١٩٢٩ وحتى اليوم ؟

* أجاب المهندس علاء منير

ن شركة أسمنت بورتلاند طرة المصرية هى أحدى شركات الشركة القابضة للتعدين والحراريات وتعتبر أولى الشركات المنتجة للأسمنت فى مصر حيث تأسست عام ١٩٢٧ وبدأت انتاجها عام ١٩٢٩.

وأما عن أنجازاتها فإن شركتنا تقف شامخة بعراقتها منذ خمسة وستين عاماً بين شركات الأسمنت الكبرى العاملة فى هذا الميدان على مستوى العالم ويأتى ذلك نتيجة انتاجها المتميز وجودته العالية كنتيجة طبيعية لامتلاكها أعظم محجر جيرى فى العالم والذى بنيت من أحجاره أهرامات الجيزة، كما يوجد بالشركة تسع أفران تعتبر متحفاً حياً لتاريخ تطور تلك الصناعة بما تنتجه وقد أجتمعت فيه كل المواصفات القياسية سواء كان هذا الانتاج باستخدام الطرق الحديثة كما كان لخبراء الشركة الفضل فى انتشار صناعة الأسمنت العربية والأفريقية والذين يتولون تصدير الخبرة المصرية من خلال برامج تدريبية تخصيصية.

* السيد المهندس علاء منير بحكم كونكم فى شركة عامة تملك الكثير من الإمكانيات ومؤهلة للعب دور فعال فى المجتمع والاقتصاد القومى .. نرجو من سيادتكم إلقاء الضوء على تصوركم للعوامل التى يمكن عن طريقها دفع اى شركة أو كيان اقتصادى على طريق النجاح .وتوفر له فرصة حقيقية للتقدم.

* أجاب سيادته:

اعتقد أنه يمكننا ايجاز العوامل المؤثرة فى تحقيق النجاح ووضع أى شركة بغض النظر عن كونها عامة أو خاصة لتحقيق أهدافها فى هذه العناصر التى تعتبرها دستوراً فى شركة أسمنت طرة وهى — إدارة عليا تقوم بالتخطيط واتخاذ القرار السليم مع توافر المرونة بشكل ملحوظ.

إدارة تنفيذية تشكل فريقاً متكاملا من المهندسين والمحاسبين والإداريين مزود بالصلاحيات المناسبة لاتخاذ المبادرة ولتنفيذ السياسة والبرامج لدعم الانتاج ومضاعفته ومجموعة من الفنيين والعمال المزودين بكل ما هو مستحدث من أساليب التنفيذ وتشغيل المعدات وصيانتها موظفون أكفاء دائمو البحث فى دقائق العمل بما يدعم التقدم الكبير الذى رفع من مستوى الانتاج وأرسى قواعد خلق إدارة قادرة على تشجيع وتبنى مبدأ استحداث التكنولوجيا المتطورة.

– إرساء قواعد راسخة للشئون الإدارية والمالية والفنية بحيث تكون دائماً على مستوى المسئوليات بأقصى درجة من الكفاءة.

– تحديد دقيق للاختصاصات والمسئوليات لسرعة الإنجاز وللتفادى الازدواج.

– الاستخدام الجماعى الأمثل للطاقة والإمكانيات المتاحة.

– تحديد مقاييس مقننة للأداء وقد أثمر هذا كله عن تحقيق انجازات الشركة فى الفترة الأخيرة من الروعة بحيث وضعت الشركة فى مركز قيادة فى مصر وذلك لقدرتها الكبيرة والموجهة لصالح مصر.

* السيد المهندس علاء منير.. لعلنا نتفق أن العمالة

بسم الله الرحمن الرحيم "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُـ[illegible]"

شركة التعدين و[illegible]

شركة أسمنت بورتلاند [illegible]

◆ أولا : نبذة عن الشركة :

- إســم الشركة : شركة أسمنت بورتلاند طــره المصر[illegible]
- الشكل القانونى : شركة مساهمة مصرية إحدى الشركات التابعة لشركة التعدين والحرا[illegible]
- السجل التجارى : سجل تجارى رقم ١٥٨٧ الجيزة بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٣ وجد[illegible]
- غرض الشركــة : ١- حيازة الأراضى واستغلال المحاجر وإنشاء المصانع بجميع ملحقاتها [illegible] التى ليست فى حاجة إليها للشركات الشقيقة أو للغ[illegible]

٢- صنع جميع أنواع الأسمنتات وأنواع الجير والمسبوكات وقطع الغيار وجميع صناعات مواد البناء والأصناف التى [illegible]

٣- تصنيع أكياس الورق الكرافت أو الأكياس عمومًا اللازمة لتعبئة إنتاجها من الأسمنت أو الجير ولها أيضًا توريد[illegible]

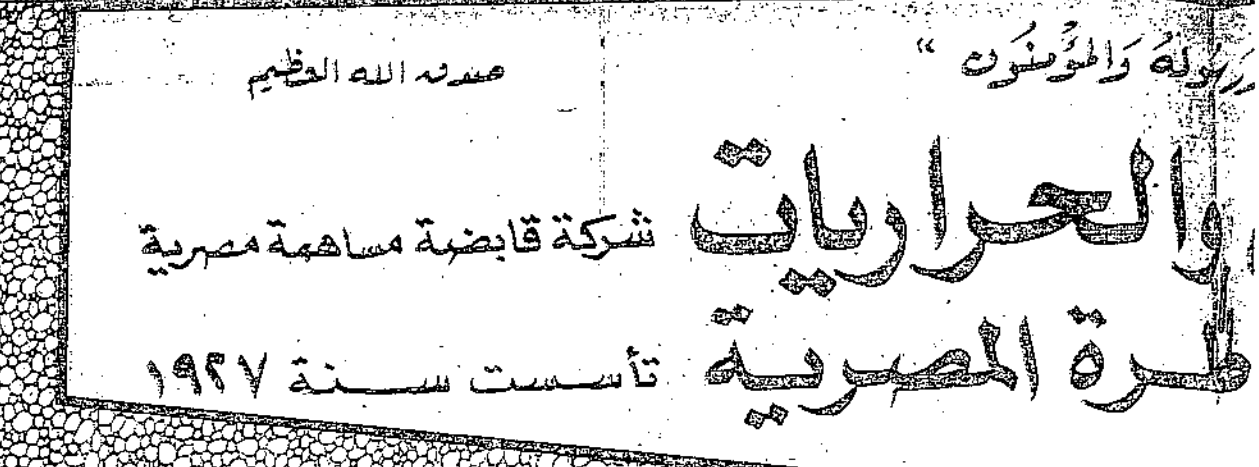
٤- تملك أو المشاركة فى تملك وسائل النقل البرى أو النهرى وذلك لنقل المنتجات التى تصنعها أو المواد التى تستعملها الشركة [illegible]

٥- القيام بالأعمال الخاصة بالمنقول والعقار والعمليات الصناعية أو المالية والتجارية واستغلال الأموال المتاحة للشركة بما [illegible] وجه من الوجوه مع الجهات التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو [illegible]

شركة أسمنت بورتلاند طرة المصرية

- أول شركة أنشئت لإنتاج الأسمنت فى مصر حيث تأسست سنة ١٩٢٧ وبدأت الإنتاج سنة ١٩٢٩ م .
- الفرن الثالث الذى أقيم بها سنة ١٩٣٣ كان يعتبر فى ذلك الحين أطول فرن فى العالم .
- كان للشركة السبق فى ادخال صناعة الأسمنت بالطريقة الجافة فى مصر سنة ١٩٨٢ حيث ظهر بالطريقة إنتاج الفرن السابع .
- فى عامى ٨٦ ، ١٩٨٧ على التوالى بدأ إنتاج الفرنين الثامن والتاسع ليصل متوسط الطاقة الإنتاجية للشركة ٣٠٠٠٠٠٠ طن سنويًا
- قامت الشركة بدراسة المشروعات والبحوث الفنية لإقامة صناعة الأسمنت فى بعض الدول العربية والأفريقية ، كما قدمت مشورتها الفنية وسابق خبرتها فى تناول الكثير من مشاكل الإنتاج فى هذه الدول .
- استثمارًا لهذه الخبرة العريقة المكتسبة على مدى هذه السنين الطويلة ، وتعاونًا مع شركات الأسمنت الأخرى سواء داخل الجمهورية أو خارجها ، نقدم إنشاء مراكز متقدمة للتدريب الإدارى والفنى على مساحة ٠٠٠٠ ١م٢ صممت برامجها خصيصًا لمواجهة الاحتياجات التدريبية فى صناعة الأسمنت حيث أصبحت ملتقى دولى للوافدين من العاملين فى هذه الصناعة .

أولا
[illegible]
ثانيا
ثالثا



صرية

رارات "ش.م.م.م" طبقًا لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية .

وجد له بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٢

في منطقة طرة بجوار القاهرة أو في غيرها من الأماكن بجمهورية مصر العربية والبيع والتنازل عن الأراضي

لغير .

لأعمال الخاصة بصناعة الجير أو الأسمنت إما بنفسها أو بواسطة شركات أخرى وكذلك تسويقها في مصر أو في الخارج .

توريد أو تصنيع أكياس للغير طالما أن الطاقة الانتاجية تسمح بذلك .

لها أيضًا تأجير أو استعمال تلك الوسائل في نقل البضائع ومهمات الغير بما يعود عليها بالنفع، وتحسين اقتصاديات الشركة .

مركز بما يعود بالنفع عليها وعلى العموم كافة العمليات التي لها صلة بأغراض الشركة سالفة الذكر ويجوز لها أن تشترك بأي

مصر أو الخارج وفقًا لأحكام قانون قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .



إنتاج الشركة :

أولًا : الأسمنت :

- أسمنت بورتلاند عادى
- أسمنت بورتلاند سريع التصلد " سوبركريت "
- أسمنت مقاوم لمياه البحر " سى ووتر "
- أسمنت التكريلت
- أسمنت الخزانات " نوهيت "
- أسمنت حديدى ٣٥
- أسمنت فائق النعومة " سوبرفاين "

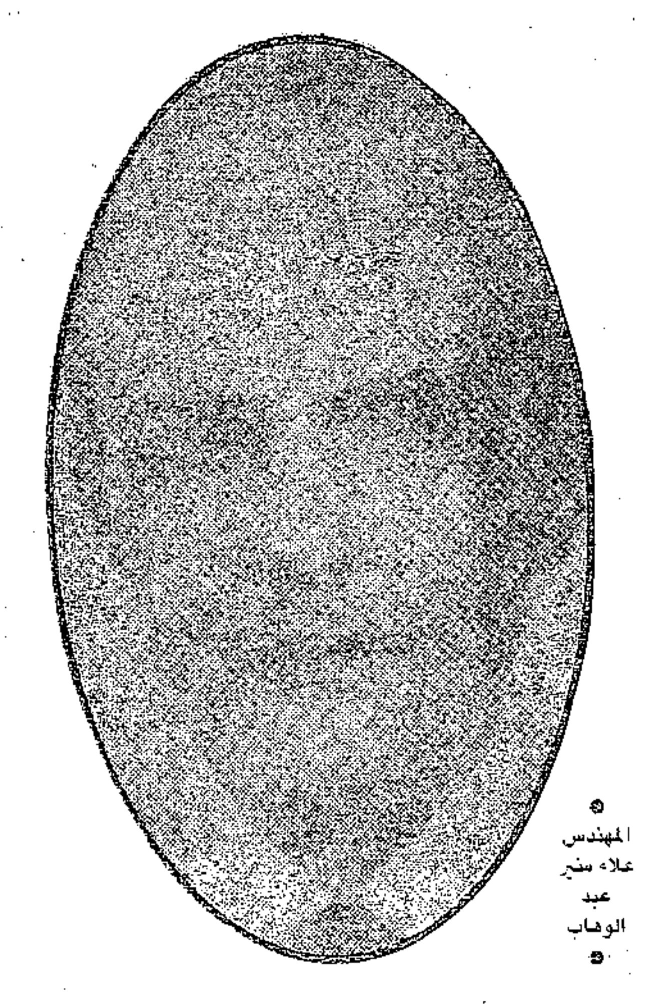
ثانيا : أكياس تعبئة من ورق الكرافت

ثالثا : جير حى - جير مطفى

نستخدم أحدث ماوصلت اليه تكنولوجيات العصر في انتــــاج الاسمنت

■ ملحمة العطـاء المصرى فى مـواجهـة تحديـات العصر لتحقيق الأكتفـاء الذاتى من إنتاج الأسمنت

الشركـة تنتج جميع انـواع الأسمنت علي أعلى مستـوى من الجودة تضـــارع المستـويـات العـاليـة



● المهندس علاء منير عبد الوهاب ●

ستظل دائماً اهم العنـاصر فى تحقيق أى كيـان اقتصـادى لأهدافـه لأن الإنسان وهو الذى يصنع النجاح ويحققـه ... مايقودنـا إلى السؤال عن العمالة فى الشركـة والخدمـات التى تقدمها الشركة لها.

* بحماس بسـالية ... المهندس علاء منير ... الذى تحققه الشركة مرجعه إلى ذخيرة الشركـة من المهنـدسين والفنيين والعاملين الأكفاء الذين يكونون فى رأينا جوهـر الأسـاس فى نجاح وتقـدم الشركة بفضل جهودهم وإبداعـاتهم التى ترسم طريق عمل وتقـدم شركتنـا .. كما أحب أن أوضح أن الإنسـان المصرى لديه طاقـات وإمكانيات لاحدود لها فهـو الإنسـان. إذا تتبعت التاريخ ... شخصاً مجتهداً ... معدنـه أصيل دائما متفوق على نفسـه إذا وجـد المنـاخ السليم. ونحن فى شركة أسمنت ... فى مجال رفـع كفاءة الأداء ... أنشئـات الشركـة مـركـز تدريب متميز ذا سمعة طيبة مما دعـا الكثير من الـدول إلى إيفـاد بعثات من العـاملين بها للتدريب فى شركتنـا الى جـانـب رعـايـة العـاملين بـالشركـة تحـرص كإدارة على تنميـة روح العمل الجماعى وتعميق الـولاء لـدى العـاملين وذلك مـن خـلال اللقـاءات المفتـوحـة فى مختلف المناسبات فضلاً عن تخصيص يـومين اسبـوعيـاً يكـون فيهما مكتب رئيس الشركـة مفتـوحـاً لمقـابلة اى عـامل وتلقى شكـواه وكذلك للوقـوف على مشـاكلهم وتطلعـاتهم بـالاضـافـة إلى الـدورات التـدريبية والنـوعيـة المستمرة لجميع العاملين الأسرة والفريق الواحد والعناية بتنفيذ أهـداف الشركـة بما يضمن تطوير أسلوب الآداء والانتاج.

ومن جـانب أخر فإن الشركة تقدم لأبنـائها كل أنواع الرعـاية الاجتماعيـة والصحيـة لهم ولأسرهم.

*فى نهايـة حـديثنا نـريـد أن نعـرف مـاهـى الصعـوبـات والمعوقات التى تجابه الشركة.

* أجـاب المهندس عـلاء منير وعلى وجهه ابتسـامة خفيفـة أن أى عمل أو كيـان اقتصـادى لا يخلـو من عقبـات أو مشكـلات حتى ولوكـانت صغيرة فما بالك بشركة كبيرة مثل شركتنـا ولكننا بـروح الحب والتعـاون نتغلب عليها دائمًا ورائدنا فى ذلـك قوله تعالى :

«من يتـق اللـه يجعل لـه مخرجـاً ويـرزقـه من حيث لايحتسب»

صدق الله العظيم.

وهنـا أنهى سيـادته حـديثـه الممتـع ولم املـك إلا أن أحمل أوراقى واستعـد للـرحيل من مكتبـه والـذى تملـؤه الحركـة والنشـاط والحيـويـة والـذى أتمنى أن تكون هـذه الروح هى الـروح التى تسود بلادنا الحبيبة مصر. ■



الميليشيات اليمينية الأمريكية خطر على أمريكا.. والعالم

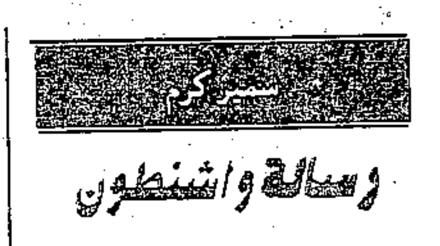
لا يعرف اليمين المتطرف في أمريكا معرفة جيدة وموثقة بجوانبه التاريخية والاجتماعية والتنظيمية قدر ما يعرفه اليسار الأمريكي.

وليس هذا نتيجة لوجود صدام مادي مباشر بينهما. صحيح أن هناك خصومة ايديولوجية إلى حد التناقض، وحذرا متبادلا بينهما يصل إلى حد تجنب كل منهما الآخر بصورة شبه تامة، انما هو نتيجة حقيقة اساسية هي أن اليمين الأمريكي المتطرف هو باستمرار طرف في السلطة الحاكمة بدرجة تتصاعد أحيانا إلى حد يقترب من الهيمنة .. ويهبط أحيانا أخرى بدرجة تُخفي وجوده عن العين المجردة.

وربما يفسر هذه الحقيقة ما حدث في ١٩ أبريل الماضي نعني الانفجار الرهيب الذي نسف مبنى الحكومة الاتحادية في مدينة «أوكلاهوماسيتي» (التي تبعد عن مركز الحكومة الاتحادية.. أي العاصمة بواشنطن بنحو ٢٦٠٠ كيلو متر) وما تبين بعد أيام قليلة عصيبة على كل من له علاقة بالشرق الأوسط ، من أن منفذها هو واحد من الامريكيين البيض المنتمين لميليشيات اليمين المتطرف الأمريكي.

كيف ؟ وماذا نعني؟

لقد شغلت الحكومة الامريكية نفسها-ربما منذ بداية قيام ، الولايات المتحدة كدولة مستقلة -بتحصين نفسها ضد الأفكار



اليسارية والتقدمية من كل نوع سواءً داخل الولايات المتحدة أو خارجها . وعلى مدى السنين ومع تطور أساليب المخابرات والمراقبة البوليسية ظل اليسار تحت أعين السلطات الأمريكية باسم «الأمن القومي» وشهد التاريخ الأمريكي ، خاصة منذ بدايات القرن العشرين هجمات بالغة الشراسة على اليسار الأمريكي و اليساريين الأمريكيين ، لعل أشهرها سنوات «المكارثية» .. وان لم تكن في الواقع أقساها.

وعلى العكس من ذلك تمتع اليمين بكل ألوانه وظلاله **بما في ذلك اليمين المتطرف المدجج بالأسلحة من كل نوع ، من أسلحة الاذاعة والتليفزيون والصحف ودور النشر إلى أسلحة القتل والتدمير والتفجير ، بحرية شبه مطلقة .. إلا في الأوقات التي بدا واضحا فيها إنه يتصرف بحماقة تهدد النظام أو تهدم والسلام** الاجتماعي» ، كما هو الحال في مواجهة موجات التطرف اليميني العنصرية كما تمثلت في منظمات مثل«كوكلوكس كلان» التي تحولت إلى مجموعة من العصابات الاجرامية بعد أن كانت تعد منظمة مشروعة لها احترامها .. بل ولها أعضاؤها في السلطة التنفيذية وأيضا في الكونجرس.

لكن طوال السنوات التي ظل فيها خطر اليمين المتطرف ينمو ويتضخم كان اليسار يعي ما يحدث ويحذر منه.. ولا أحد في السلطة أو أجنحتها الاعلامية يريد أن يسمع ومن يسمع لم يرد أن يستجيب..

بصفة خاصة في السنوات الأخيرة .. منذ صعود اليمين السياسي إلى الرئاسة مع تولي رونالد ريجان في عام ١٩٨١ ..وبصفة أخص منذ أن صعد اليمين -مع الحزب الجمهوري وتحت رعايته -إلى تحقيق الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي لأول مرة منذ أكثر من أربعين عاما ، في نوفمبر الماضي كانت مطبوعات اليسار الأمريكي بأجنحته



الوجه القبيح للميليشيات اليمينية كما صورته ريشة الرسام الأمريكي ستيفن كرولمر (كاريكاتير)

المختلفة ، وكذلك المنظمات الجماهيرية اليسارية من ظلال الليبرالية إلى الاحزاب الشيوعية الامريكية تصدر وفيها من التحقيقات الصحفية والتحليلات والنشرات والكتب ما يحمل الأدلة الكافية على أن ما حدث فى **أوكلاهوماسيتى** هو أمر وشيك الوقوع ، وأن ميليشيات اليمين المتطرف تعد نفسها لصدام كبير ودموى ، بل تعد نفسها لحرب مسلحة ضمن والحكومة -الاتحادية».

لكن : لماذا وقد بدأنا بالقول بأن اليمين المتطرف كان دائما جزء من السلطة وطرف فيها بدرجة أو بأخرى؟

*** الميليشيات المسلحة لليمين الأمريكي المتطرف جزء من السلطة .. يتمرد على جزء آخر.**

المسألة أن اليمين المتطرف لم يعد يكفيه أن يرى ممثليه فى مجلس النواب و الشيوخ ، وأن يسمع صوته يعلو أكثر وأكثر فى الاعلام الأمريكى ، وبالتالى يرى نفوذه يتسع ويتعمق فى مجرى الحياة الأمريكية .. **لم يعد يكفيه أن تصبح له الكلمة فى الميزانية الاتحادية الامريكية وميزانيات الولايات .. وأن يؤخذ فى الاعتبار رأيه فى قوانين حمل السلاح أو حظره، وأن يرى الحكومة الاتحادية تستجيب له فى الحد من الهجرة وفى التراجع عن قوانين الحقوق والمدنية التى كسبتها الأقليات خاصة السود بنضال شاق وتضحيات هائلة على مدى قرون.**

لم يعد يكفى اليمين المتطرف الأمريكى كل هذا ..

لأنه يريد أن يعيد أمريكا على صورته المثلى فى عقيدته واتجاهاته السياسية .. أمريكا وطن التفوق العنصرى للبيض ، وطن القيم الدينية فى أقصى تطرفها (بما فيها الادعاء بأن السود سود بسبب غضب الهى!) ،أمريكا وطن الهيمنة على العالم بقوة السلاح وليس بأساليب السيطرة الاقتصادية والضغوط الدبلوماسية.

لقد كان -وصول اليمين الجمهورى إلى السيطرة على الأغلبية فى مجلس الكونجرس فى نوفمبر ١٩٩٤ انتصارا للجناح السياسى -فى ازيائه المدنية الأنيقة -لأفكار اليمين المتطرف وبرنامجه السياسى -الاقتصادى -الاجتماعى.. وقد توقع اليسار ان يأتى تحرك الجناح العسكرى بعد هذا الانتصار للجناح المدنى ، لكنه ربما لم يتوقع ان يكون هذا التحرك بمثل هذه السرعة وبمثل هذا الاندفاع.

ولو ان الحكومة الاتحادية الامريكية كانت تهتم بالاطلاع على ما يكتبه اليساريون الامريكيون، او بالاحرى لو كانت مستعدة لأن تصدقه وتأخذه بجدية ربما ما وقع انفجار المبنى الاتحادى فى مدينة **أوكلاهوماسيتى** يوم ١٩ أبريل الماضى(...).

ولا يزال اليسار الأمريكى يحذر -بعد هذا الانفجار- من أمرين:

* **الأول** : ان ما حدث ليس سوى مجرد بداية ،وفى هذا المعنى كتبت نشرة **«كوفرت أكشن»**(أى العمل السرى) وهى نشرة مستقلة ذات اتجاه يسارى تتابع منذ بداية



صدورها في أوئل عام ١٩٧٨ النشاطات السرية التي تمارسها أجهزة المخابرات والأمن الأمريكي سواء داخل الولايات المتحدة أو ضد البلدان الأخرى ، وتقول في عددها الأخير (ربيع ١٩٩٥) «وان مواجهة مسلحة بين الحكومة وأعضاء الميليشيات تبدو أكثر وأكثر مرجحة الوقوع . ان الميليشيات تمثل تياراً متصاعداً يغلى له تظلماته التي بعضها حقيقي وبعضها الآخر من صنع خياله ، وهي تظلمات تراكمت بفعل سياسات تراوحت بين الازدراء وذبح كباش فداء ، وهي مثل دعوة غوغائية تتبنى وتنمى حركة فاشية أمريكية.

وتمضى «كوفرت أكشن» لتقول : ان حركة الميليشيات هي الآن أشبه ما تكون بنار احترقت في الاحراش في يوم صيف قائظ .. ويمكن لهذه النيران ان تنتشر بسرعة قد تستحيل معها السيطرة عليها».

أما الأمر الثاني الذي يحذر منه اليسار الأمريكي بعدهذه «الطلقة الأولى» من ميليشيات اليمين المتطرف فهو اتجاه السلطة إلى استغلال ما حدث لاصدار قوانين قمعية ومحاولة التصدى للمشكلة بتقييد الحريات وتجاهل المشكلات.

وفي هذا المعنى كتبت شهرية **«بروجريسيف»** (التقدمى) وهي واحدة من أعرق المجلات السياسية اليسارية في الولايات المتحدة ، وهي أيضا مستقلة عن أي تنظيم أو حزب. وقالت في عددها الذي يصدر في أول يونيو «ان الرئيس كلينتون يحاول طمأنة الرأي العام عن طريق دفع مشروع القانون الذي كان قد سبق أن قدمه للكونجرس باسم **«القانون الشامل لمكافحة الارهاب»** . وعلى الرغم من أن بعض جوانب هذا القانون معقولة الا ان معظمة يشكل مجوما خطرا على الحريات المدنية.. خاصة في ضوء تاريخ طويل من التجاوزات واعمال اساءة استخدام السلطة من جانب المباحث الجنائية (اف. بي. اي) الأمر الذي يعرفه اليسار الأمريكي جيداً».

وتظهر تطورات الاسابيع القليلة التي مضت منذ وقوع ذلك الانفجار وبداية تسليط الاضواء على الميليشيات اليمينية بعد أكثر من خمس عشرة سنة على بداية تحذير اليسار الأمريكي منها ، صحة ما تقوله الصحافة الامريكية . لقد تبين خلال هذه الاسابيع ان قوى اليمين التي تدعى انها لا ترتبط تنظيميا أو عقائديا بالميليشيات انبرت للدفاع عنها لا بلا حرج (الأمر الذي ما كان يمكن أن يحدث لو تحققت الظنون الأمريكية الأولية



نيوت جينجر ، وبوب دول زعيما الأغلبية الجمهورية في مجلس الكونجرس الأمريكي

التي ذهبت إلى أن الانفجار لابد وان يكون من صنع ارهابيين من الشرق الأوسط).

بل لقد تبين ان الميليشيات المسلحة نفسها وقادتها لا يشعرون بأي دافع إلى التراجع ، انهم يصلون في بعض الأحيان إلى حد الدفاع عن هذا العمل وايجاد المبررات له في سلوك **«الحكومة الاتحادية»** .. مثل هجوم قوى الأمن والمباحث الجنائية على طائفة الداوديين الذين كانوا قد تاّمروا بالسلاح رجال الأمن في بلدة «واكو» بولاية تكساس في عام ١٩٨٣.

وعلى سبيل المثال فان احد زعماء منظمات التفوق العنصري الأبيض واسمه توم ميتزجر زعيم منظمة «**المقاومة**

الأمريكية البيضاء» وصف تفجير المبنى الاتحادي في أوكلاهوماسيتي أنه عمل للرد بالمثل أكثر مما هو عمل ارهابي «وأضاف وايها الرجل الأبيض ان لديك الآن أعظم سبب في التاريخ لكي تقتل ، وقال زعيم آخر من زعماء اليمين المتطرف اسمه بوجريتز **«كانت عملية أوكلاهوماسيتي عملا فنيا رائعا مثل أعمال الرسام رامبرانت ، بل كانت عملا من أعمال العلم والفن معا(..).**

وحينما هاجم الرئيس كلينتون المعلقين السياسيين ذوي الاتجاه اليميني المتطرف الذين يبثون حملات الكراهية ضد السود والأقليات الأخرى ويدعون للعنف علنا من ميكروفونات الاذاعات المملوكة لهم وأمام كاميرات التليفزيون بالمثل تصدى للرد عليه زعماء الكونجرس اليميني.. الذين يدينون بآراء هؤلاء المعلقين ... والذين يحملون لهم في أعناقهم دين تأييدهم أثناء الحملات الانتخابية التي أوصلتهم إلى مقاعدهم في الكونجرس.

وهنا تتضح الحقيقة الاساسية

أي حقيقة اساسية نقصد؟

ان الاختلاف بين ما يطرحه زعماء الكونجرس الجدد - بين فيهم رئيس مجلس النواب الحالي نيوت جينجريتش وما تعلنه الميليشيات المسلحة من شعارات وبرامج ومبررات لوجودها وخططها الخطرة ليس سوى الاختلاف بين أناقة عضو الكونجرس والزي العسكري لعضو الميلشيا.

التحرك والتحريض من «سيطرة **الأقليات»** - السود بشكل خاص وما يعنيه

* **اليسار الأمريكي يحذر من خطر الميليشيات منذ ١٥ عاما دون أن يستجيب له أحد.**

* **نجاح اليمين الجمهوري في انتخابات الكونجرس الأخيرة كان تمهيداً سياسيا لتحرك الميليشيات.. وانفجار أوكلاهوماسيتي مجرد بداية.**

بالنسبة لمعتنقى مبدأ تفوق البيض من انتشار الجريمة والانحلال الخلقى .. والإجهاض واهدار القيم- هو الذى شكل الدافع الأساسى لتكوين الميليشيات فى السبعينات ، وهو نفسه الذى شكل المحرك الاساسى لصعود اليمين الجمهورى إلى مستوى السيطرة السياسية على الكونجرس.

و«الميليشيات» ليست تنظيمات سرية بأى حال فى أمريكا ،إن افرادها يتدربون علنا ، قادتها يدلون بالتصريحات ويلقون الخطب ويجرون الاحاديث الصحفية (على شاشات التليفزيون وصفحات الجرائد والمجلات) شأنهم شأن السياسيين وقادة الادارة وزعامات الكونجرس ، وهم يعقدون المؤتمرات ويناقشون القضايا المطروحة فى المجتمع .. السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية .. ويقولون كل ما يحلو لهم مهما كان لا يحلو للآخرين أو الحكومة.

انهم ايضا ينشرون الاعلانات على صفحات كاملة من أكبر الصحف الأمريكية **-نيويورك تايمز- لوس انجلوس تايمز- واشنطن بوست**.. الخ ويتناولون فيها القضايا السياسية الداخلية والخارجية .. يدعون لنسف الحكومة والنظام، يدعون للثورة ، يطالبون بالغاء قوانين الحريات المدنية التى سادت البيض والسود .. يطالبون بنشر فرق عسكرية على الحدود الأمريكية لوقف هجرة الأجانب ودعوا أخيرا الى تقديم مكافآت عن كل رأس مهاجر يقتل وهو يخطو عابرا حدود المكسيك إلى الأراضى الأمريكية.

بعض اعلاناتهم يدل بشكل قاطع على مدى التقاء وجهات النظر فى عدد من الامور بينهم وبين «**الحكومة**» التى يدعون إلى نسفها. فى السنوات الأخيرة كان أكثر اعلاناتهم المدفوعة رواجا- والتى تكلفهم ملايين الدولارات -اعلانا تظهر فيه متجاورة صور هتلر والخمينى والقذافى والزعيم **المسلم الاسود** موسى فرخان وتحتها شعار يؤكد أن هؤلاء يحملون أسلحتهم ضد أمريكا .. ولا يجوز منع الامريكيين من حمل السلاح بحجة مكافحة الجريمة.

واذا كان بعض شعاراتهم يصف الحكومة الامريكية بانها حكومة الاحتلال الصهيونى ، فان هذا لا ينفى حقيقة ان كراهيتهم للعرب اشد عمقا من كراهيتهم لاسرائيل واليهود ، وان شكواهم من نفوذ اليهود على الحكومة الامريكية تتعلق اساسا بما تحصل عليه اسرائيل من اموال المساعدات وهم -اي قادة الميليشيات الامريكية -معترضون اصلا على وجود الضرائب ويعتبرونها أول هدف لعملياتهم «الثورية».

لكن ليس كل ما يتعلق بالميليشيات في الولايات المتحدة علنيا بهذه الدرجة ،على الأقل فان اعدادهم بالذات تحوطها السرية.. أو على الأقل يلفها الغموض ، **تتراوح التقديرات عن اعداد افراد الميلشيات المنخرطين فى جماعات عسكرية مسلحة ومدربة بين ١٠٠ ألف وخمسة ملايين** لكن الأمر المؤكد أن هذه الميلشيات ومعسكراتها تنتشر فى اربعين ولاية من الولايات الأمريكية الخمسين.

والأمر المؤكد أيضا أن نسبة عالية بين قادتهم هى من المحاربين القدامى .. أولئك الذين خلفتهم حرب فيتنام وتركتهم فى أدغال المدن الأمريكية الداخلية -خاصة فى مناطق الداخل أو ما يسمى **«القلب الأمريكى» ومنها أوكلاهوما وآركانسو وكانساس** -يستخدمون خبراتهم العسكرية لتفجير طاقات الكراهية التى تكونت داخلهم فى سنوات فيتنام ، وانهم أولئك الذين عادوا من فيتنام ولا يزال يوجعهم استقبال أمريكا لهم بالخزى والعار بعد الهزيمة بدلا من ان تقدر بطولاتهم ،كما تصوروا وقدروا.

عدد كبير من زعماء الميليشيات هم ايضا من اصحاب محلات بيع الأسلحة ، أولئك الذين يحاربون بضراوة ضد كل قانون يرمى إلى الحد من وجود الأسلحة في ايدى الافراد الامريكيين باعتباره حقا يكفله الدستور .. وباعتباره ميزة لا يمكن ان تسحبها منهم حكومة فشلت فى أن تؤكد تفوق البيض كما كان دائما فى أزهى العهود الامريكية بنظرهم .. وفشلت في وقف انتشار الجريمة والجريمة في نظرهم مرادف لوجود السود ولمساواتهم بالبيض.

ولعل اخطر ما تكشف خلال الاسابيع التالية للانفجار بعد ان ظل مجهولا للغالبية الساحقة من الامريكيين هو ان هذه الميلشيات ترتبط بعلاقات عضوية وثيقة مع القوات المسلحة الامريكية، وتمارس بعض تدريباتها ، واعمالها التبشيرية ذات الطابع الدينى -السياسى- **داخل المنشآت العسكرية** .. وهو ما تجرمه القوانين العسكرية الامريكية ، كما تجرمه القوانين العسكرية فى كل مكان ، لكن بينما يعتبر كثيرون من الضباط ان هذه الممارسات تشكل خطرا أمنيا فى تلك المنشآت العسكرية فان كثيرين غيرهم يعتبرون ان هذه الممارسات ترفع معنويات الجنود.

والاختراق داخل المؤسسات العسكرية وصل الي نقاط أبعد وأعمق . يقول **فلو كونواى** فى كتاب بعنوان **الارهاب المقدس** ان العسكريين الذين ينتمون الى هذه الجماعات يستخدمون أجهزة الاتصال السرية والتى تبعث من خلالها القيادات العسكرية برسائلها السرية الي قيادات فيما وراء البحار على بعد آلاف الأميال ليبثوا رسائل تبشيرية ولتوجه اسئلة عن اعداد العسكريين فى تلك المواقع الذين يمكن ان يكون لديهم استعداد «للانضمام».

هذه الميليشيات المنظمة ليست منغمسة فى أمور الدين كما يتصور البعض ، انهم بالأحرى أكثر انغماسا في امور الدنيا والسياسة والعلاقات الدولية والحكم ، لكن افكارهم تبدو غريبة للغاية فى هذا الشأن

انهم يتهمون الحكومة الامريكية انها استسلمت لخطة الامم المتحدة للتحول الي حكومة عالمية» .. وبالتالى احتلال الولايات المتحدة والغاء دستورها وفرض قيادات دولية على القوات المسلحة الامريكية ، ولن تعود أمريكا تحكم نفسها ، هذا النوع من النظريات التآمرية ضد أمريكا والبيض والمسيحيين منتشر فى صحفهم ومجلاتهم واعلاناتهم وشرائطهم ، انتشار دعوتهم إلى الغاء الضرائب والغاء الفصل بين الدين والدولة.

ويظل من الضرورى ان نلاحظ ان الميلشيات اليمينية المتطرفة تلقى قبولا بدرجة أو بأخرى لدى الغالبية البيضاء من الأمريكيين ، ولا يكاد يكون من الممكن معرفة مدى هذا القبول.

لكن ثمة مؤشرات مهمة من بينها -كما ذكرنا- النتائج التى أسفرت عنها انتخابات الكونجرس الأخيرة فى نوفمبر الماضى.

لقد أتت هذه الانتخابات بعدد من النواب الذين ايدتهم ، بل ومولت حملاتهم الانتخابية ، بعض الميليشيات المسلحة لليمين المتطرف ، وهم يحملون شعاراتها ويعتبرون قضاياها قضاياهم .. يطرحونها فى الكونجرس ويقدمون مشروعات قوانين لا تلبث ان تصبح قوانين نافذة المفعول.

لم تقع حادثة واحدة توجهت فى مظاهرة جماهيرية معادية لليمين المتطرف وتجاوزاته أمام موقع لأحد من قيادات الميلشيات أو أمام أحد معسكرات تدريبها ، أو حتى أمام أحد محلات بيع الأسلحة التى يملكها زعماء هذه الميليشيات لم يحدث شئ من هذا ولو على سبيل التعبير عن الغضب ازاء المأساة التى تسبب فيها انفجار اوكلاهوماسيتى.

أليس هنا شيئا مثيرا للدهشة حقا؟.

وهناك ما هو اخطر من هذا.

عندما كان الرئيس الحالي كلينتون حاكما **لولاية آركانسو المجاورة لأوكلاهوما** -وقبل بضع سنوات فقط من فوزه بالرئاسة - قام بمحاولة لاصدار قانون في الولاية يحظر تكوين الميليشيات العسكرية بعد ان استشعر استفحال خطرها الفكري والعملي، لكنه فشل روجه بمقاومة شديدة من المجلس التشريعي للولاية .. ومن غالبية الأهالي، واضطر للتراجع.

الآن وهو رئيس للولايات المتحدة وفي حديث تليفزيوني أجري معه على الهواء بعد ساعات قليلة من حضوره القداس علي ارواح ضحايا الانفجار في أوكلاهوماسيتي-سئل عن تلك الواقعة .. وسئل عما اذا كان سيحاول كرئيس أن يصدر قانونا يمنع قيام الميلشيات المسلحة .. وكانت هذه اجابته:

«ان من حق هؤلاء تكوين الميلشيات، من حقهم ارتداء ازياء عسكرية خاصة بهم، من حقهم أيضا أن يحملوا السلاح .. لكن ليس من حقهم التصدي للسلطات التي تنفذ القانون».

ولم يقل الرئيس كلينتون لماذا اذن يكونون الميليشيات ويتدربون ويحملون السلاح .. ماذا يكون الغرض، ان تصريحه دل على مدى شعوره بقوة هذه الميلشيات، ومدى ما يكن أن تحظى به من تأييد في أمريكا، ما أن تنحسر ذكريات انفجار أوكلاهوماسيتي الأليمة.

لا يعني هذا ان كلينتون أو أن الحكومة الأمريكية ستسكت أو تستسلم، ولقد أعلن أنه سيسعى لاصدار قوانين جديدة توسع سلطات الحكومة الاتحادية في مراقبة هذه الجماعات الارهابية الداخلية.

ولقد دار على الفور نقاش شارك فيه عدد من كبار المسئولين السابقين في المباحث الجنائية حول السبب في أن أجهزة السلطة لم تحاول اختراق هذه الجماعات والميلشيات حتى تستطيع أن تكشف وجود مؤامرات لتنفيذ عمليات مثل انفجار أركلاهوماسيتي.

والمناقشات داخل الغرف أو عبر اجهزة الاتصال على الكومبيوتر التي تشكل أدبيات الجناح اليميني فانها مجرد أدبيات، «وفيما يتعلق بالأسلحة الهجومية فالحقيقة أن احدا لم يشن بالفعل هجوما مضادا ضد هذه الحكومة التي توصف بانها مستبدة.

في الظروف الراهنة-السياسية والنفسية التي اشاعها الانفجار **«قاتل الاطفال»** لا يمكن وصف هذه الافتتاحية عن الصحيفة اليمينية الا انها دفاع جرئ عن الميليشيات.

هل هذه هي المرة الأولي التي تعرضت فيها الحكومة الاتحادية الامريكية لمثل هذه الحملة؟ هل هي المرة الأولى التي ظهر فيها من يحمل السلاح ويعلن انه سيحارب ضدها؟.

الحقيقة تقول لا.

في سنوات الستينات والسبعينات التي تراكبت فيها حركة الحقوق المدنية للسود مع حركة مناهضة الحرب الامريكية في فيتنام كان من بين الحركتين متطرفوهما: كانت هناك حركة **سلطة السود وجيش التحرير السيمبيوني ومنظمة الفهود السوداء** .. وصحيح انها كانت منظمات صغيرة لكنها حملت السلاح ونفذت بعض الأعمال الصغيرة ايضا- كان منها سرقة بعض البنوك، عرقلة مواكب لسيارات عسكرية ذاهبة الي فيتنام، محاولات لاقتحام قواعد عسكرية امريكية.

كيف تصرفت الحكومة الامريكية ازاءها؟

لقد اخترقتها وتسللت اليها .. والقت القبض علي قياداتها واعضائها، وصادرت منشوراتها ومطبوعاتها وكتبها، وحاكمت وأدانت بالجملة وأصدرت أحكاما قصوى. سحقت هذه التنظيمات بلا تردد وبلا حساب للدستور والنصوص القانونية .. لما يجوز وما لا يجوز.

هل تمكنت الحكومة الامريكية من ان تفعل ذلك بتلك المنظمات لأنها كانت صغيرة وضعيفة؟ كان الأولي ان تتصدى للمنظمات الكبيرة والقوية لأنها أخطر، لكن الحقيقة ان الحكومة الأمريكية فيها الكثير من عنصرية هذه الميلبشيات اليمينية.

في الستينات والسبعينات كانت تلك الميلشيات اليمينية المتطرفة موجودة أيضا .. ولكنها كانت بمثابة ذراع للحكومة الاتحادية، **كانت تؤيد حرب فيتنام وتنظم الهجمات ضد معارضيها وكثيراً ما تعلت خصوم هذه الحرب في صدامات في شوارع المدن الامريكية.**

ان ما يبدو انه عجز من الحكومة الامريكية عن التصدي للميليشيات اليمينية المتطرفة ليس في الحقيقة عجزا او ضعفا، فمهما كانت قوة هذه الميليشيات فهي اقل بكثير من قوة وامكانيات الحكومة .. انما لأن لهذه الميليشات مؤيديها داخل الحكومة .. في اجهزة السلطة .. والآن بشكل خاص في الكونجرس مصدر القوانين والتشريعات .. مصدر السلطات الحقيقي».

ان هؤلاء الداخلين في شبكة الميلشيات المنتشرة في نحو اربعين ولاية امريكية هم جزء من التركيبة الامريكية .. وان كان منهم من تكرر محاولاتهم خلال العامين الماضيين لاغتيال الرئيس كلينتون، فان منهم من لعبوا ادوارا أكيدة في صعود نجم اليمين الجمهوري. ومثل هؤلاء يعتبرون انفسهم **«ميليشيات المواطنين»** المدافعة عن الدين والأخلاق والمصالح الامريكية .. والقيم الامريكية.

وتشير الدلائل من الآن إلى أن الميليشيات الامريكية قد هيأت دفاعها عن مرتكب انفجار **أركلاهوماسيتي** البشع على اساس الادعاء بأنه من فعل الحكومة الاتحادية وأنه جزء من مؤامرة تعبئة الرأى العام الأمريكي ضد الوطنيين وميليشيات المواطنين، ليتقبل بعد ذلك كل ما تنوى **«الحكومة الاتحادية فعله ضد هذه الميليشيات».**

والسؤال الآن: ما العمل إزاء وجود ١٠٠ألف أو ٥ ملايين «رامبو» أمريكي صنعتهم ٥٠٠ سنة من تمجيد العنف الأمريكي أو على الأقل إضفاء طابع «رومانتيكي» عليه وقد أصبحوا تجاه قوة تتجاوز قدرة صانعيها على السيطرة عليها.

ان الامر المؤكد ان امريكا مهددة بصدام بالغ العنف واسع النطاق لم تشهده من قبل .. علي الاقل منذ زمن الحرب الاهلية وهو وضع لن يجد فيه امريكي واحد اى امكانية للجلوس في مواقع المتفرجين.. لن تكون هناك اصلا مواقع متفرجين، فكما كان الحال في سنوات الحرب الاهلية بين عام ١٨٦١-١٨٦٥ سيتعين علي كل امريكي ان يحدد موقفه مع الاتحاد او مع الانفصال .. مع الغاء العبودية او مع الابقاء عليها .. **وبالمثل اليوم مع اليمين المتطرف والعنصرية البيضاء والعنف ضد الاقليات او مع التوازن العنصري والثقافي و الديني الذين يقوم عليهم السلام الاجتماعي، مع امريكا العدوانية الساعية الي السيطرة علي العالم بالقوة او امريكا التي يدعو اليها اليسار الامريكي منذ بدايات هذا القرن: امريكا الوئام والسلام وحقوق الانسان والتراجع عن النزعة العسكرية في الخارج والعنف في الداخل.**

من هنا فالقضية ليست تهم امريكا وحدها .. أو الامريكيين وحدهم.

ان الميليشيات المسلحة لليمين الامريكي المتطرف خطر علي العالم بقدر ما هي خطر علي المجتمع الامريكي .. خاصة في وجود «انعكاسات» لها في دول كثيرة اخرى وان اختلفت التسميات والديانات والعقائد.

كيف وصل شيراك إلى الإليزية؟

سلطات ومهام رئيس الدولة الفرنسي:

من سلطاته تعيين رئيس الوزراء ، وتعيين ثلثي أعضاء المجلس الدستوري ، والمجلس الأعلى للإذاعة والتليفزيون، كما يعين أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى ، ويترأس جلسات مجلس الوزراء ، ويوقع على القوانين ، وهو المسئول الأول عن الدبلوماسية والشئون الخارجية ، وله الحق في منح العفو الرئاسي للمحكوم عليهم قضائيا ، كما انه له الحق في حل الجمعية الوطنية (البرلمان) وحق مطالبته بسلطات خاصة أثناء الظروف الاستثنائية التي تفرض ذلك- وهو قائد الجيوش ، وهو الوحيد الذي يمتلك مفتاح قوة الردع النووية ، ومن مهامه أيضا اختيار من سيمنحهم أعلى وسام شرفي في الدولة ، ويعتبر أيضا هو المتكفل بالمولود الثالث عشر أو الرابع عشر في أسرة ،ولعل هذا التقليد قد تغير الآن وحل محله أن تمنح الأسرة هدية بداية من الطفل الثامن ، والى جانب الألقاب التي تطلق عليه يختص بلقب حامي الأكاديمية الفرنسية.

د. مجدي عبد الحافظ

رسالة باريس

اختار الشعب الفرنسي أخيراً ديجوليا آخر على رأس الدولة، وذلك بعد عشرين عاما، منذ **جورج بومبيدو** . وعلى الرغم من أن انتخاب **جاك شيراك** كان متوقعا من قبل مراكز استطلاعات الرأي والمراقبين ، إلا أن النتيجة النهائية كانت محل تردد وشك حتى اللحظات الأخيرة قبل إعلان النتائج، خاصة بعد الدينامية والحيوية التي استطاع **ليونيل جوسبان** المرشح اليساري أن يخلقها في معسكره ،مما أعاد الأمل لمناصريه بإمكانية الفوز ، هذا وقد أسفرت النتائج الرسمية النهائية عن التالي:

عدد المسجلين على القوائم ٣٩٩٨٦٠٠٥، عدد الذين أدلو بأصواتهم ٣١٨٥٠٢٦٤ عدد الأصوات الصحيحة ٢٩٩٥٨٢١٢ نسبة التغيب ٢٠٫٣٥٪ نسبة الأصوات الباطلة ٥٫٩٦٪ حصل جاك شيراك على نسبة ٥٢٫٦٤٪ وحصل ليونيل جوسبان على نسبة ٤٧٫٣٦٪.

وعقب اعلان النتائج اعترف ليونيل جوسبان بإخفاقه بروح عالية مهنئا **جاك شيراك** ومتمنيا له التوفيق ، مشيراً إلى صعوبة الاختيار الذي كان على الفرنسيين اتخاذه خصوصاً في خضم مشاكل الحياة التي يواجهونها، وحياة الرئيس **فرانسوا ميتران** الذي أنهى فترته الرئاسية الثانية ، وشكر حوالي الخمسة عشر مليوناً امن المواطنين الذين منحوه ثقتهم، وأضاف بانه يشعر بانه قد خلقت حول عملية ترشيحه واقتراحاته حركة عميقة للتجديد، واذا لم تسمح اليوم بالانتصار إلا أنها لن تتوقف لكونها تحمل أملا ، ودعا كل من يؤمن بقيم العدل والتقدم بالتجمع لكي يجددوا هذا الأمل ويمدوا لنجاحات الغد.

وأعلن الرئيس المنتخب **جاك شيراك** عن عميق تقديره لكل من أعطاه ثقته ، وفي نفس الوقت حيا الآخرين بالاحترام الواجب، موجها الحديث للجميع مؤكدا على أنه سيعمل ليكون رئيسا للفرنسيين جميعاً، مقدراً خطورة المسئوليات التي ألقيت على عاتقه، مقدراً أيضا لمصاعب المهمة التي تنتظره، معلنا بأنه مثل الفرنسيين جميعا يريد دولة قوية ومنصفة متشددة على نفسها، ومهمومة بالاستخدام الجيد للمال العام، دولة لا تعزل الحاكمين عن الشعب الذي اختارهم ، وقال أن المعركة الأساسية في مواجهة البطالة بعد أن فشلت المراهم الكلاسيكية ومن هنا دعا إلى حتمية الرؤى والمناهج الجديدة، والتساؤل قبل اتخاذ أي قرارات اذا ما كانت ستفضي إلى خلق وظائف جديدة ، وطمأن الرئيس المنتخب



شيراك .. وميتران

بأن كل المبادرات ستجد المساندة وكل الطاقات ستحشد، وكل النجاحات ستشجع، وسيتبع نفس الخطوات في القضاء على التهميش، وأعلن أنه عندما سيصل إلى أبعاد هاتين الآفتين (البطالة والتهميش) ستعود فرنسا مرة أخرى، أرضا للحرية، والأخوة والمساواة في تكافؤ الفرص، أرضا للتضامن وسيولد من جديد أمل الصعود الاجتماعي، ومن جديد سيصبح التقدم منتظراً، والمستقبل مرغوبا فيه، من جديد سيشع وطن حقوق الانسان على العالم، مضيفا إلى أنه من جديد ستعود فرنسا محركا للاتحاد الأوروبي، ضامنة للسلام والرخاء في القارة الأوروبية، ودعا مواطنيه للوحدة والتسامح الفكرى وللأخوة، ودعاهم أيضا أن يكونوا خلاقين وجسورين وفخورين ووقتها ستعود فرنسا من جديد منارة لكل شعوب العالم.

وبعيداً عن الخطابات التي ألقيت عقب إعلان النتائج، والفرحة الكبيرة التي سهر أنصار شيراك في نشرتها حتى الصباح في باريس وفي كل المدن بعيداً أيضا عن خيبة الأمل التي أعترت وجوه مناصرى جوسبان ومؤيديه في جميع أنحاء فرنسا، بعيدا عن كل هذا فلقد أسفرت هذه الانتخابات عن عدة معطيات أساسية على الساحة السياسية الفرنسية لا يمكن تجاهلها على الاطلاق، ولكى نتفهم خلفيات هذه المعطيات الجديدة لكى نفهم كيف وصل شيراك إلى الإليزيه، علينا أن نتعرف على ما حدث في الدور الأول من هذه الانتخابات في ٢٣ إبريل الماضى.

ثلاث مفاجآت

أسفرت نتائج الدور الأول عن ثلاثة مفاجآت، خرجت عن كل توقعات معاهد إستطلاع الرأى.

ولعل المفاجآة الأولى كانت تفوق ليونيل جوسبان المرشح الاشتراكى على مرشحى اليمين شيراك وبلادير **بحصوله على ٢٣٫٢ ٪ من الأصوات، بينما حصل شيراك على ٢٠٫٥٪ ، ولحق بلادير ١٨٫٦٪ ،كما حصل لوبن ممثل اليمين المتطرف على ١٥٪ ، وفيليب دىفيليه ٤٫٩٪ ، بينما حصل روبير إى مرشح الحزب الشيوعى الفرنسى على ٨٫٨٪ ، بينما حققت أرليت لاجيليه ممثلة حزب النضال العمالى (تروتسكى) ٥٫٤٪ ، وحصلت دومينيك فوانيه على ٣٫٣٪ وهى ممثلة أنصار البيئة ، وحصل جاك شيميناد (مستقل) على ٠٫٣٪ ، وبهذا بقى في السباق على الرئاسة شيراك وجوسبان.**

والمفاجآة الثانية تمثلت في الفارق الضئيل بين أصوات كل من شيراك وبلادير وكان من المفترض حسب استطلاعات الرأى أن يكون الفارق كبيراً وفى صالح شيراك، مما قوى من معسكر بلادير ومسانديه للعب دور أساسى في فوز شيراك في الدور الثانى.

بينما كانت **المفاجآة الثالثة** -وهى غير سارة على الإطلاق- في صعود اليمين المتطرف بصورة لم تشهدها فرنسا من قبل، حيث-كما أسلفنا- حصل جان مارى لوبن على ١٥٪ من أصوات الناخبين الفرنسيين بمعنى حوالى ٤٫٥٪ مليون ناخب ، وهى تعتبر أعلى نسبة يحصل عليها اليمين المتطرف في بلد أوروبى. وعلى الرغم أن البعض رأى أن تحقيق **جوسبان** لهذه النتيجة غير المتوقعة يعود في الأساس لأمانته، ونزاهة الشخصية ، بالاضافة إلى أن نجح في أن يقطع مع الميترانديه ، اذ لم يعامله الناخب على أنه وريث اربعة عشر عاما من حكم ميتران الاشتراكى، إضافة إلى أنه أستطاع أن يضع في اعتباره ما جرى في العالم من أحداث خاصة في شرق أوروبا ، وبهذا ابتعد عن كل فكر شمولى، فسر البعض الآخر تقدم جوسبان بأنه كان المرشح الأكثر قربا لهم ولهمومهم اليومية ، إلا أن كل هذا وإن كان قد أعطى لجوسبان دفعة ديناميه جديدة خلال حملة الدور الثانى إلا أن مهمته لم تكن سهلة على الإطلاق ، كما أوضحت نتائج هذا الدور. **إذ أن النتائج التى حققها اليسار على المستوى النظرى اذا جمعت** بأكملها لن تتعدى الأربعين في المائة وإن لم يكن أقل ، وعلى هذا كان على جوسبان **أن يقنع الناخبين من خارج**

إطار اليسار خاصة في الوسط وهي مهمة كانت شاقة ، إضافة إلى أن الأصوات التي حصل عليها اليسار لم يكن ممكنا على الاطلاق أن تنتقل أتوماتيكيا لصالح جوسبان **فارليت لاجيليه** (تروتسكيه) اتهمت حزبه بأنه المسئول عن الأزمة الحالية ، بعدم طرحه حلولا لها خلال أربعة عشر عاما من الحكم، وأتهمت برنامجه بأنه خال من أي اجراء يقف في صالح العمال ضد أصحاب العمل ممن يستغنون عن عمالهم في الوقت الذي يجنون فيه الأرباح الكبيرة، ولهذا أعلنت عن عدم تفضيلها لأي من المرشحين لتشابه برنامجهما من وجهة نظره وبالرغم من ذلك استطاع جوسبان أن يجذب عدداً كبيراً من أعضاء حزبها للتصويت في صالحه في الدور الثاني ، بينما وران فوينيه مرشحة البيئة ترى أن نتائج انتخابات الدور الأول ترد على من أعلنوا عن موت الإيكولوجيا السياسية ، وأنها تنتظر إجابات جوسبان على ما يتصل بمشاكل البيئة ليقتنع ناخبيها بالتصويت لصالحه ، هذا في الوقت نفسه مع اعترافها بأن التصويت لشيراك لن يغير الأوضاع، وأيضا استطاع جوسبان جذب عدد كبير من الخضر للتصويت لصالحه ، **وأعلن الحزب الشيوعي عن تأييده لجوسبان بقطع الطريق على اليمين ، وفعلا صوت أعضاء الحزب كله بشكل شبه كامل في صالح جوسبان**.تلك كانت المهمة الشاقة التي كان على جوسبان ان يضطلع بها ، كان عليه أولا أن يحشد إلى أقصى درجة كل صفوف اليسار، قبل أن ينتقل خارجه للبحث عن اصوات جديدة خاصة في يسار الوسط. والكارت الوحيد الذي كان بحوزة جوسبان هو اللعب بورقة جاك ديلور ،بحيث كان يمكنه اقناعجاك ديلور الرئيس السابق للاتحاد الاوروبي بالقبول بان يكون رئيسا لوزارته، وبالتالي كان يمكنه حصد أصوات عديدة من جانب الوسط ، بل في بعض الأوساط التي أيدت رئيس الوزراء الحالي ادوارد بلادير . كان أيضا على جوسبان ان يلعب على التناقضات المتوفرة في معسكر اليمين خاصة في كيفية تعامل شيراك مع اليمين المتطرف الذي كان يحتاج فعليا لاصواته في الدور الثاني، وهذا ما عبر عنه في حينه سكرتير عام الحزب الاشتراكي **إيمانويلي** بانه كيف سيكون على شيراك تفادى أن يصبح رهينة اليمين المتطرف، وهو في حاجة لأصواته في الدور الثاني .كانت مهمة شاقة بالفعل على جوسبان ورغم هزيمته فانه نجح في حشد ٣٦ر٤٧٪ من الفرنسيين وراءه ، بمعنى أنه استطاع خلال هذه الفترة بين الدورين (أسبوعان) حشد أصوات اليسار كله لصالحه، إضافة إلى استطاعته إقناع حوالي ٣٦ر٧٪ من المعسكر الآخر صوتوا في صالحه أيضا ، وهذا لم يكن متخيلا على الاطلاق عندما دخل متأخرا حلبة السباق على الرئاسة.

مهمة شيراك أيضا كانت صعبة، وإن كانت أقل صعوبة من مهمة جوسبان، إذ أعلن إدادورد بلادير عقب نتائج الدور الأول بكل الوضوح والحسم ، معترفا بهزيمته بأنه لا يريد أن يرى ما حدث في سنة ١٩٨١ وفي سنة ١٩٨٨ يتكرر، ولهذا سيفعل وما في وسعه لتفادى تكراره، وأعلن صراحة تأييده في الدور الثاني لشيراك ، وفي نفس الليلة ذكر شيراك بمبادئ برنامجه في الحرية والعدالة وفي حل المشاكل الاجتماعية كالبطالة والتهميش وانعدام الأمن بأسلحة جديدة ، وهذا لكي يصنع من فرنسا أكثر قوة وأكثر عدلا ، ودعا الجميع لبناء فرنسا للجميع . من هنا كان تصريح شيراك عام ولا يحدد استراتيجيته في التعامل مع أصوات اليمين المتطرف والتي كان لابد منها أو على الأقل تحييدها حتى ينجح شيراك ، إضافة إلى أن تصريحات أهم مقربيه الآن جيبيه وفيليب سيجان عقدت من مهمته تلك خاصة عندما أكدا على أنه ليست هناك أية علاقة -كانت -بين اليمين واليمين المتطرف، وأنه لن يكون هناك أي اتفاق أو وعود بين الطرفين ، ولهذا لم يؤيد جان ماري لوبن زعيم الجبهة الوطنية شيراك ، ودعا ناخبيه إلى إعطاء أصوات باطلة ، وأن كانت هناك نسبة كبيرة فيهم قد صوتت في النهاية لصالح المرشح اليميني شيراك ، إلا أن هذا يفسر في نفس الوقت ارتفاع نسبة الأصوات الباطلة والتي بلغت ٩ر٥ ٪ وهي أعلى نسبة حتى الآن في تاريخ الجمهورية الخامسة .

وساعد شيراك أيضا أن المحافظين التابعين للأغلبية البرلمانية اليمينية والذي يمثلهم فيليب ديفيليه قد أعلنوا وبعد انتهاء الدور الأول بأنهم سيؤيدون المرشح اليميني لكي يقطعوا الطريق على سبع سنوات أخرى من حكم الاشتراكيين. والحق أن المواجهة التليفزيونية التي واجهت شيراك بجوسبان لأول مرة وجها لوجه في ٢ مايو وأسفرت حسبما أرتأى أغلب المراقبين بالتعادل السلبي لكليهما ، كانت حاسمة لحد كبير ، اذ استطاع من خلالها قطاع كبير من الناخبين ان يحسم خياره النهائي ، وإن كنا وجدناها مالت في **أحيان كثيرة لصالح جوسبان** ، وهو ما يفسر تقدمه اللافت في النتيجة النهائية عما كان متوقعا له رغم خسارته.

نتائج الانتخابات

١- لم تعد فرنسا مقسومة سياسياً بنفس التقسيم التقليدي القديم أي لقسمين ، بل **أصبحت منقسمة اليوم إلى أربعة أو خمسة أقسام** فلقد أظهرت الانتخابات أن الأغلبية اليمينية الحالية أصبحت الآن متوازنة بين حزب **شيراك الديجولي وبين تجمع ال UDF الذي ألتف حول بلادير**، اذ لم يكن الفارق بينهما بعيداً ، اضافة إلى **اليمين المتطرف** الذي أصبح قوة لا يستهان بها خاصة اذا أضفنا إلى ١٥٪ التي حصل

القصر الرئاسي (الإليزيه) والاستراحات:

يعتبر قصر الإليزيه هو المقر الأساسي لرئيس الجمهورية ، ويتكون من ٣٧٥ حجرة ، وإحداها كنيسة صغيرة وأخرى صالة عرض سينمائي ، وبه شقة خاصة لرئيس الدولة مساحتها ٣٠٠ م ٢ تطل على حديقة القصر وتبلغ مساحتها ٢١٢٥٠م٢ . وإلى جانب قصر الإليزيه في باريس هناك قصر الألما وهو مخصص للبريد ، وبيت المارين وهو مخصص لاستقبال الشخصيات الأجنبية . وليس هناك قصور أخرى تخص رئاسة الجمهورية الا في أربع مناطق فقط وهي عبارة عن منتجعات صغيرة وليست بالقصور أولها في مارلي لروا (في الضاحية الغربية لباريس) وهي مخصصة للصيد الرئاسي والثانية في سوزي لابريش وهي مزرعة وحديقة على الطريقة الفرنسية حصلت عليها الرئاسة منذ ١٩٧٦ ، والثالثة في رامبوييه وهي مخصصة للقاءات الدولية وأحيانا للاجتماعات الحكومية وأخيرا منتجع فور دبريانسون وهو مخصص للأجازات والراحة.

عليها لوبن ٩ر٤٪ والتى حصل عليها ديفيليه، اذ الفارق ليس بعيدا بين التوجهين والقوة الأولى ظلت هى الحزب الاشتراكى ، بينما نجح الحزب الشيوعى ، ونضال العمال (التروتسكى) فى تحسين نتائجهما الماضية مما يظهر أيضا أن على يسار الحزب الاشتراكى هناك قوى فى حالة تبلور ، وما زالت الساحة الفرنسية فى حالة اعادة فرز للقوى المختلفة وتبلورها.

٢- تكست نتيجة الانتخابات **المشاكل الاجتماعية الحادة التى يعانى منها الفرنسيون** ، اذ ان نتيجة التصويت أثبتت مدى عمق الأزمة التى لم تستطع الاحزاب التقليدية حلها ، إذ أن **حصول الاحزاب اليمينية المتطرفة على نسبة كبيرة من الأصوات يبين انعدام ثقة وسخط الناخبين على الأوضاع الحالية** ، اذ كان الشعار الأساسى على لسان المرشحين هو «التغيير» ولعل هذا الشعار الذى طرحه شيراك منذ البداية هو الذى حمله لقصر الإليزيه.

٣- كما أثبتت الانتخابات أن فرنسا **تتطلع لعصر جديد**، فقد أنتهى العصر الذى يدخل فيه المرشحون فى منافسة مفتوحة تستخدم فيها كل الأسلحة والطرق المختلفة ، إذ بينت المناظرة التليفزيونية مدى الاحترام الشديد المتبادل الذى حمله كل مرشح للآخر ، والطريقة الهادئة التى تناظر بها ، وذلك لاختلاف طبيعة المتنافسين عن العقود الماضية ، بحيث أعطيا الانطباع بأن الهيمنة الرئاسية سوف تتضاءل وأن الرئيس القادم حتما سيختلف فى ممارسة سلطاته ومهامه عما حدث فى الماضى.

٤- أفرزت هذه الانتخابات ظاهرة لم تكن موجودة من قبل، وهى **ظهور قطاع عريض من الناخبين غير المحددين فى اختيارهم السياسى إذ بلغت نسبتهم فى الدور الأول حوالى ٣٧٪ من الناخبين** ، وظلوا حتى يوم الانتخاب دون أن يحسموا خيارهم ، وبلغت النسبة بين الدورين الأول والثانى حوالى ٢٠٪ ، إلى ما قبل اليوم الانتخابى وصلت النسبة الى ١٢٪ ، ويحاول البعض تبرير هذه الظاهرة بضعف شخصية وقدرة المرشحين حتى أنهم وصفوا المناظرة التلفزيونية بينهما بأنها كانت أشبه بالتنافس على رئاسة الحكومة وليس الدولة ، ونحن نفسر هذا التردد وعدم التأكد من الاختيار حتى النهاية ، والتغيير الدائم للرأى وعدم التحديد والحيرة كانعكاس للأزمة الاجتماعية الاقتصادية التى تعصف بثقلها، وأيضا لفقد **الثقة بالأحزاب التقليدية التى لم تنجز حلولا للأزمة بما فيها أحزاب اليمين واليسار** ، بالاضافة لتأثيرات استطلاع الرأى.

٥- استهلك الفرنسيون ، خلال الأربعة أشهر الأخيرة فيما قبل الانتخابات استطلاعات للرأى فاقت ما يستهلكه أى بلد ديمقراطى غربى ، بما فيها الولايات المتحدة في فترة الانتخابات ، وهى ظاهرة خطيرة ولها تأثيرات سلبية ليس على تكوين رأى الناخب فقط، ولكن أيضا على العملية الديمقراطية برمتها ، إذ أن استطلاعات الرأى خرجت عن دورها الرئيسى فى خدمة العملية الديمقراطية ، ولعبت دوراً آخر هو توجيه هذه العملية ذاتها ، مما ينقلنا إلى ما يسمى **بديمقراطية الاستعراض** ، ولعل الناخب الفرنسى هو أول من تنبه لخطورة هذه الظاهرة ، ولذا لقنها دروساً فى الدور الأول حينما صوت بعيداً عما توقعته على المراكز و لم يتوقع أى منها أن يحتل جوسبان المركز الأول فى انتخابات الدور الأول، لذا طالبت جهات عديدة أن تستهلك الاستطلاعات باعتدال.

٦- من المعطيات الجديدة أيضا أن هذه الانتخابات قد أسفرت إضافة عن حمل اليمين إلى السلطة عن انتخاب معارضة قوية ، إذ عكست النتائج عودة الحزب الاشتراكى بدينامية جديدة ، وبعث حقيقى وأصبح فعلياً هو المعارض البديل للسلطة الحالية ، كما أن هذه النتائج قد أسفرت أيضا عن مولد زعيم معارضة جديد هو **ليونيل جوسبان** الذى نجح بقدر كبير من المهارة فى حشد كل قوى اليسار خلف ترشيحه، وهو ما لم يكن متصورا على الإطلاق قبل بدء داخل الانتخابات مما يفرض على الحزب الاشتراكى استيعاب هذا الدرس ، ومحاولة إسناد دور قيادي لجوسبان داخل هياكله القيادية ، فالمعارك القادمة لن يستطيع الحزب خوضها دون جوسبان الذى أصبح لديه توكيل شعبي بحكم النتائج التى حصل عليها ، ومن المعطيات التى ساعدت فى تقوية الحزب الاشتراكى أيضا هى تهميش القوى المتحالفة مع الحزب الاشتراكى مثل **راديكال وحركة المواطنين**.

٧- ويعتبر شبح العنصرية أحد المعطيات الهامة فى هذه الانتخابات ، فتصويت حوالى ٥ر٤ مليون ناخب أى ١٥٪ فى صالح **جان مارى لوبن** زعيم الجبهة الوطنية (اليمين المتطرف) ، إضافة إلى ٩ر٤٪ من الناخبين لحركة فيليب ديفيليه وهى ليست بعيدة فى توجهها عن اليمين المتطرف ، يجعلنا نقول أن ٩ر١٩ ٪ من الناخبين صوتوا لليمين المتطرف فى سابقة هى الأولى بفرنسا ، بل وفى أوروبا ، وقد بدأت حملة اليمين المتطرف الانتخابية بقتل أعضاء بها لأحد الشباب فى مرسيليا من جزر القمر ، وانتهت فى الأول من مايو فى احتفال الحركة بعيد جان دارك وبإلقاء ثلاثة من الأسكيناد كانوا فى مظاهرة اليمين المتطرف لشاب مغربى فى نهر السين متسببين فى غرقه ، واذا كانت هذه الحوادث قد لاقت استنكارا واسعا فى كل الأوساط السياسية يمينا ويساراً ، بل وسارت مظاهرة اشتركت فيها كل القوى الديمقراطية فى اليمين واليسار لادانة هذا العمل العنصرى الجبان ، بل وأنتقل **الرئيس ميتران** على نهر السين



ليونيل جوسبان عودة الحياة للحزب الاشتراكى

والتى بمجموعة زهور فى مكان الحادث وبالرغم أيضا من أن الجبهة الوطنية قد تنصلت من مسئوليتها عن هذا الحادث ، إلا أن الواضح أن هناك إتجاهاً وطنياً يقوى بشكل ثابت فى فرنسا و يعادى وجود الأجانب ، ويساعد على تجذره الأزمات الاجتماعية الاقتصادية الخانقة التى تعيشها فرنسا ، وكأن اليمين المتطرف أصبح الملجأ الأخير لمن سأم وسخط على الاحزاب التقليدية يميناً ويساراً والتى لم تستطع حل المشاكل الأساسية حتى الآن ، بل تفاقمت هذه المشاكل فى ظلها ، والسؤال عن إمكانية تراجع هذا الشبح المخيف تكمن إجابته فيما سيفعله شيراك تجاه الشكل الأساسية المتفاقمة ومدى ما سيحققه من نجاحات، فهذا هو الأجراء الأوحد الذى سيوقف هذا الزحف الشيطانى.

٨- أسفرت أيضا النتائج عن وضع جديد غير مسبوق ، فالحزب الديجولى «التجمع من أجل الجمهورية» R.R.R بات يملك رئاسة الدولة ، رئاسة الوزراء ، وأيضا أغلبية برلمانية ، بل وأغلبية بمجلس الشيوخ،وهو وضع مريح جدا لأى حزب سياسى ، إلا أنه فى الوقت نفسه يلقى بمسئولية كبيرة على الحزب ، والرئيس شيراك شخصياً ، أذ ليس لديه الحق الآن فى الفشل، مهما كانت الحجج فهذا الوضع المريح سيكون حجة تسرية فى يد المعارضة اذا أخفق الديجوليون والانتخابات التشريعية ليست بعيدة إذ ستكون فى ظرف ثلاث سنوات من الآن.

٩- أعطت النتائج مؤشرات هامة يمكن أن تساعد الاحزاب السياسية فى الاستعداد الجاد للانتخابات المحلية والتى ستقام فى يونيه، خاصة فى المدن التى حقق اليمين فيها تقدما، أو على العكس التى حقق فيها اليسار تقدما ، حيث أظهرت بعض النتائج مثلما حدث فى مارسيليا أو ستراسبورج عن فقد الاشتراكيين للأغلبية التى سمحت لهم حتى الآن بالاحتفاظ بعمودية المدينتين وعلى الرغم من أن الانتخابات المحلية لها طبيعتها وظروفها الخاصة ،إلا ان نتائج الرئاسيات ستنعكس حتما عليها سلباً أو ايجابا.

ملفات عاجلة

اتسمت المعركة الانتخابية التى خاضها المرشح جاك شيراك بوعود كثيرة قطعها على نفسه أمام الناخبين وها هو يجد نفسه بعد فوزه أمام موقف يحتم عليه أن يشعر الناخبين بأنه لم ينس وعوده تلك خاصة فيما يتصل بالملفات الملتهبة والتى لا تحتمل التأجيل، فما هى تلك الملفات؟

أولها هو الملف الاجتماعى والذى يشمل عدداً من القضايا.

١- التهميش: تقول الأرقام أن هناك حوالى خمسة ملايين فرنسى يعانون مواقف صعبة منهم أكثر من مليون وثلاثمائة وسبعون ألف يعانون من مشاكل كبيرة ، ومائتين وخمسين ألف بدون مأوى محدد ، وهناك جمعيات نشطة أصبحت تضغط على الحكومة وهى جميعها تطالب بحقوق السكن لكل مواطن وعلى رأسها شخصيات اجتماعية لامعة ، وهو ما سيجعل شيراك يتخذ بعض المواقف السريعة خاصة فيما يتصل بالاسكان الشعبى والاحياء ، وجذب أصحاب الأعمال إليها.

٢- الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة قد تفشت فى السنوات الماضية ، وأتهم فيها كثير من الوزراء وبعض النواب والسياسيين ، وقام قضاة التحقيق بواجبهم كاملا ضد التسيب والفساد ، إلا أن كثيراً من أنصار شيراك يعانون الآن من تطبيق نصوص القانون، والبعض يرغب فى أن يصدر شيراك قانونا للعفو العام ، وفى هذه الحالة سيكون قرارا غير شعبى ويستنكره القضاة كما اعلنوا وعلى شيراك الاختيار هل سيستمر فى محاربة الفساد ويتصدى لزملائه السياسيين وبالتالى يكسب الشارع الفرنسى ، أم سيخضع للضغوط ويصدر قرار العفو غير الشعبى.

٣- التعليم : بفرنسا ١٤ مليون طالب وتلميذ بمراحل التعليم المختلفة ، ومليون معلم ، والمعروف أن حقل التعليم ينبغى التعامل معه بالحذر الواجب ، فأى قرار يتخذ فى هذا الحقل دون الاخذ فى الاعتبار اراء المعنيين(الطلبة والمدرسون وأولياء الأمور) تكون نتيجته دائما درامية والاضرابات والاعتصامات والمسيرات الطلابية ليست بالبعيدة ، ولهذا كان شيراك قد اقترح اصلاح التعليم عن طريق اقتراح شعبى عله

ما مصير الرئيس السابق؟

عقب إتمام حفل تبادل السلطة ، هناك اجراءات معروفة تتم بازاء كل رئيس سابق، وهى تهيئة سكرتارية له يتزايد عدد أعضاء فى السنة الأولى للرد على المراسلات الكثيرة (مثلا استقبل ديستان فى السنة الأولى لتركه الرئاسة حوالى ٣٠٠ ألف خطاب)، وأيضا ترتيب مكتب له تستأجره الدولة، وسينتقل الرئيس ميتران إلى مكتب بالدائرة السابعة بباريس، علاوة على أن الرئيس السابق يصبح بشكل تلقائى عضوا فى المجلس الدستورى، ويتقاضى معاشا يقدر بأربعين ألف فرنكا، وسيارة وسائق، ومجموعة من ضباط الأمن. ويحتفظ الرئيس السابق أيضا بكل ما يخوله له البروتوكول كرئيس دولة سابق، بحيث يضاف اسمه بين الشخصيات الكبرى فى الجمهورية الفرنسية وعند وفاته تحصل أرملته على معاش ثابت، وكل المساعدات المادية اللازمة.

ميزانية الرئاسة

تحدد ميزانية الرئاسة سنوياً بالاقتراع فى الجمعية الوطنية ، وهى متغيرة ، وقد بلغت الميزانية فى هذا العام ١٩٩٥ إجمالى ١٩٫٧ مليون فرنكا موزعة على النحو التالى :-

٥٫٦ مليون فرنك مخصصات ومصاريف القصر الرئاسى

٨ مليون فرنك للسكرتارية العامة ، والديوان ، والمستشارين ، ونفقات المهمات والتوثيق ، والمكتبة.

٥٫٣ مليون فرنك مصاريف التمثيل ، والانتقال ، والسفر الداخلى(إذ أن تكاليف السفر الخارجى تتكفل به وزارة الخارجية).

٢ مليون فرنك تكاليف بناء حظيرة للسيارات (هذا العام).

والمعروف أن اجمالى عدد العاملين بديوان رئاسة الجمهورية وقصر الإليزيه يبلغ ٧٩٦ فرداً ،بما فيهم الحرس الجمهورى (١٨٨فرداً) ، والأمن(٥٠ فرداً).

يستطيع تخطى نقابات المعلمين ، وسيتركز هذا الاقتراح على الموضوعات التالية: الأول بخصوص التعليم الابتدائى وإعادة تنظيم إيقاعه اليومى والسنوى والموضوع الثانى سيتعلق بمحاولة طريق آخر للتعليم والتدريب ، أما الموضوع الثالث فهو بخصوص إصلاح السنوات الأولى الجامعية حيث يفشل حوالى ٣٠٪ من الطلبة فى السنة الأولى والثانية الجامعية.

٤- **مرض الايدز:** يعتبر هذا المرض أهم ما يشغل الشباب اليوم ، فقد بين استطلاع للرأى أنه فى المرتبة الثانية بعد البطالة مباشرة ، وهذا ليس بالغريب فالمرض قد تقدم بنسبة ٧٫٨ ٪ سنويا ووصل عدد المرضى ٤٣ ألف بينما وصل عدد حاملى المرض بين ١٥٠ ألف و ٢٠٠ ألف شخص ، والموقف يتطلب ترتيبات عاجلة فى مجالات متعددة أهمها فى البحث ضد الفيروس فى المعامل بالتنسيق مع المجال الصيدلى وفى المجال الوقائى ،بحيث يغطى ليس فقط طرق الوقاية ، ولكن طرق انتقال المرض ، والمرضى اليوم لا يمكن ان ينتظروا طويلا فبعضهم لن يرى نهاية الفترة الرئاسية لشيراك.

ثانى هذه الملفات هو الوضع الاقتصادى ويشمل:

البطالة: معروف أنها المعضلة الأساسية للفرنسيين اذ بلغ عدد العاطلين ٣ مليون ومائتين وسبعة وثمانين ألف وثمانى مائة عاطل حتى نهاية مارس ، وهناك عاطلون منذ فترة طويلة و لهؤلاء وعد شيراك بانه سيتقدم اليهم بما أسماه «عقد مبادرة عمل» والذى سيعفى الشركات التى ستقيمه مع العاطلين من دفع التكاليف التى يتحملها صاحب العمل عن كل عامل لديه ، بل وسيمنح الشركة مكافأة ألفين فرنك لمدة عامين عن كل عامل. وشيراك يرى مع هذا دفع النمو للأمام لأن هذا هو الحل الذى سيدفع لحل مشكلة البطالة ، وما وعد به أيضا زيادة الحد الادنى للأجور بالاضافة إلى أنه وعد بتقليل الضرائب عن الاستثمارات التى ستخلق فرصا للعمل ، وعلى شيراك البدء فوراً فى تنفيذ برنامجه ، وعليه ان يثبت صحة ما تصوره بسرعة لوصول الى نتائج.

الاضرابات : عمت الإضرابات أنحاء فرنسا أثناء الحملة الانتخابية ، ومن المقرر أن تستمر إذا لم يحقق شيراك نتائج سريعة ، خاصة فى ظل ما دعا إليه البعض خاصة النقابات، والاحزاب العمالية الى دور ثالث تحقق فيه المطالب الاجتماعية ، وقد هدد عمال

جاك ديلور

القطاع الحكومى بالاضراب فى حالة ان لم يستمع إليهم، وشيراك يمكنه تفادى هذا المأزق الذى يمكنه ان يوقف الحياة العامة ويشلها اذا قررت النقابات ذلك.

عجز الميزانية: هناك عجز فى الميزانية ، وفى الضمان الاجتماعى ، وعلى الرئيس الجديد مواجهة ذلك وبسرعة لكى لا يهرب المستثمر من الاجانب ، وأيضا لأن شيراك قد التزم بتحقيق العملة الأوروبية الواحدة فى ١٩٩٩ ، ولتحقيق ذلك تلزم معاهدة ماسترتخيت الدول الموقعة على ألا يتخطى معدل العجز حاجز ٣٪ ، ومعدل العجز فى فرنسا الآن ٥٫٧٪ ، اضافة الى أن العجز يغذى ديون الدولة والتى وصلت الى ٣ آلاف ومائة مليار فرنك فى نهاية مايو ١٩٩٥ ، ومن هنا ينبغى دفع مائتى مليار فرنك كفوائد سنوية ، وعلى الرغم من رغبة شيراك فى خفض العجز الا انه سيكون صعبا عليه تنفيذ وعوده خاصة فيما يتعلق بالتأمين الصحى والذى وصل عجزه لمائة مليار فرنك ، ولهذا سيكون عليه رفع ضريبة المبيعات من ١٨٫٦ ٪ إلى ٢٠٪، وربما أيضا الضريبة على البنزين وسيحقق هذا ٥٠ مليار فرنك سيتم الصرف منها على ما تم إعفاء أصحاب العمل منه، إضافة إلى العقد الجديد ، وتمويل الخطط الخاصة بتنمية الضواحى.

التأمين ضد المرض: كان الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة هو السيطرة على تكاليف صحة المواطنين ، وسيصل عجز التأمين هذا حتى نهاية هذا العام إلى حوالى ٣٥ مليار فرنك ، ولكى يتم خفض الانفاق الصحى ، سيصبح على السلطة الجديدة أن تقنع الأطباء وكل من يعمل بالصحة على قبول هذا الخفض الذى من المتوقع أن يتراجع من ٢٫٤٪ فى ١٩٩٦ إلى ١٫٩٪ فى عام ١٩٩٧ . لكن لكى يتم هذا ينبغى ارادة سياسية قادرة على فرض هذا . لكن هل سيقبل المواطن الفرنسى ذلك فتلك مسألة أخرى وعلى شيراك أن يواجهها.

ملفات الشئون الخارجية : واذا كان ما سبق هى القضايا الداخلية ، فإن الملف الخارجى يشمل ايضا عدداً من القضايا.

الملف العربى : ورث شيراك تراثاً ديبلوماسيا فى التعامل مع القضايا العربية ، وسيكون عليه مراعاة ذلك بحكم الصداقات التى يرتبط بها فى العالم العربى، وهى صداقات وطيدة برفيق الحريرى رئيس الوزراء اللبنانى ، والسلطان قابوس ، والملك الحسن الثانى ، وصدام حسين وغيرهم ، ولهذا فلقد شكل الرئيس الفرنسى المنتخب وفودا لزيارة البلدان العربية وعلى الأخص العراق ، وسيولى الرئيس الجديد اهتماما كبيرا بالمنطقة خاصة فيما يتعلق بدور فرنسا فى عملية السلام القائمة فى الشرق الأوسط . هذا وقد أعلن أثناء الحملة الانتخابية أن «العالم العربى يعلم ما أكنه له من احترام لما قدمه لحضارة العالم ويقدمه اليوم» وتساهم فرنسا بدور أكبر فى التنمية والسلام فى العالم العربى ، وأكثر مما ساهمت به من قبل ،وهو يؤيد السلام الدائم فى المنطقة ، وأيد اتفاقيات القاهرة وأوسلو ، حيث ارتأى فيها اعادة للأمل للشعب

الفلسطيني ، وسمحت بقبول اسرائيل في محيطها الاقليمي، وتمنى أن يرى سوقا مشتركة بين الفلسطينيين والاردنيين والاسرائيليين ، ويرى أن على أوروبا أن تلعب دوراً في المنطقة اذ لا يمكن لها ان تلعب دور المتفرج ، ولهذا فيؤكدان فرنسا ستعمل على التقريب بين العرب وأوروبا ، وعلاقة الشراكة التي تربط حوض البحر المتوسط ، هل سيحترم شيراك ميراثه الديجولي؟ هذا ما ستحيب عند الوقائع.

الملف الجزائري : ويرى شيراك ان الاسلام احد الديانات الكبرى التي تنير العالم ، ويرفض الربط بين الاسلام والتطرف والارهاب ، ولهذا يحرص على احترام الاسلام في فرنسا ، في اطار العلمانية والقوانين الفرنسية -حسبما يرى دائما -ويقول علينا الا نعطي دروسا لأحد ، غير ان الانتخابات بالجزائر يمكن أن تنشأ بعض الأمل، وأن الحوار والعودة للطريق الديمقراطي يشكلان طريقا على درب المصالحة ، وشيراك يعرب عن قلقه بخصوص التصاعد الأصولي، ويرى أن على الشعب الجزائري نفسه أن يجد الحلول لأزمته ، لكن علينا ان نشجعه بكل الوسائل على خطوات الحوار ، ومساعدة المجتمع الدولي ينبغي تقديم يد العون للشعب الجزائري لكي ينعم بالسلام.

الملف الأوروبي: يرى شيراك أن مؤتمر الحكومات الأوروبية القادم في ١٩٩٦ والذي سيناقش إصلاح الهياكل الأوروبية سيكون حاسما ، ولهذا يود الاعداد جيدا مع ألمانيا التي يعتبرها مع فرنسا محركي الاتحاد الاوروبي ، ويتمنى شيراك أن يعاد تحديد اختصاصات المجلس ويوضع في الاعتبار تعزيز دور مجلس الوزراء ، وأن يعين رئيس للمجلس الأوروبي كل ثلاث سنوات كما يود شيراك توسيع رقعة الاتحاد الاوروبي بعقد اتفاقات مع الأمم الاوروبية الاخرى للشراكة ويود انشاء سكرتارية عامة تختص بالشئون الفرنسية الألمانية ، والجديد في السياسة الأوروبية لشيراك هو دعوته المحتملة لاستفتاء على اصلاح النظم الأوروبية في عام ١٩٩٦.

ملف البوسنة : ويعتبر هذا الملف من الملفات الساخنة والتي ستعطي أولوية خاصة ، ففرنسا فقدت خلال ثلاث سنوات ٣٦ جنديا يعملون تحت علم الأمم المتحدة هناك ، وفي ظل اندلاع القتال مرة أخرى بين الاطراف المتحاربة ، وعدم انصياعها لنداءات وقف اطلاق النار سيكون على شيراك أن يسحب أربعة آلاف ومائتي جندي فرنسي ضد ارادات الأمم المتحدة والولايات المتحدة ، وبريطانيا فهل سيفعل ؟ وما البديل ؟.

ملف التجارب النووية: أوقف الرئيس ميتران منذ أبريل ١٩٩٢ التجارب النووية الفرنسية ضد ارادة العسكريين الذين يرون أن فرنسا في حاجة لحوالي عشر تجارب ضرورية لكي تستطيع وضع برنامجها النووي الرادع في برنامج معلوماتي ، والرئيس شيراك على الارجح سيأخذ بوجهة نظر العسكريين ، وقد ظهر من خلال المناظرة التليفزيونية مع جوسبان أثناء الحملة الانتخابية هذه الملفات المفتوحة والتي تنتظر قرارات الرئيس الجديد ، والتي ربما سيتعامل معها بصراحة الخارج لتوه من الانتخابات وقطع على نفسه العهود والوعود ، هي نفسها التي ستعلمه التعامل معها بمرونة وحذر ، وسيجد نفسه مضطرا للتنسيق في كل خطوة مع الحلفاء والشركاء في الاتحاد الأوروبي والعالم حوله.

هكذا وصل شيراك إلى الإليزيه وهذه مشاكله ولكن الأهم ليس الوصول إلي الإليزيه ، بل القدرة على حل مشاكل من أوصلوه ، وهي كثيرة وحادة والفشل سيعني مالايحمد عقباه.

من هو الرئيس المنتخب؟

جاك - رينيه شيراك ولد في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٢ (٦٢ عاما) بباريس ، أبنا وحيداً لأب عصامي لم يكمل تعليمه ، إلا أنه أصبح مديراً لبنك . جده كان معلما ، ثم مديرا لمدرسة ، وكان مناضلا اشتراكيا راديكاليا ، وعضوا متحمسا في المحفل الماسوني ، والتحق بتجمع الشعب الفرنسي R.P.R وعمره ١٦ عاما ، يحصل على الثانوية العامة وأراد ان يصبح طبيبا ليعالج الفقراء، أو يدخل البحرية ليجوب العالم بينما أراد والده أن يلحقه بمعهد البوليتكنيك الشهير، في هذه الأثناء يكتشف شيراك اليسار، ومثقفيه وخلافاتهم خاصة بين سارتر الذي لم يكن يحبه وكامي الذي أحبه، ويكتشف أيضا تلك التعبئة ضد السلاح النووي اذ لم يكن مثال هيروشيما بعيدا ويوقع على نداء استكهولم ويجوب به الشوارع ليجمع توقيعات المارة (من المعروف أنه قد بلغ عدد التوقيعات في ذلك الوقت ٢٧٣ مليون توقيع من أنحاء العالم) ، ويصل به الأمر إلى أن يبيع جريدة الايمانيتيه (لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي) ، ثم يقطع مع كل هذا ويعمل على مركب بضائع لتحقيق رغبته في رؤية العالم ، وبعد انتهاء الرحلة يصيبه التردد بخصوص الدراسة ، فيشرع في تعلم اللغة السنسكريتية (احدى لغات الهند) ، وفي الوقت نفسه يبدأ في تعلم الروسية التي يجيدها حتي اليوم مع الانجليزية ، وفي هذه الاثناء أقنعه أحد اصدقائه بالالتحاق بمعهد العلوم السياسية الذي ألتحق به وأبدي شغفا دراسيا لا حد له مما جعل الطالب- في ذلك الحين- ميشيل روكار (رئيس الوزراء الأسبق) وكان مسئول التنظيم الطلابي الاشتراكي بالمعهد يحاول تجنيده ، إلا أن شيراك كان يبدي امتعاضه بحجة انهم كانوا محافظون حسبما كان يرى شيراك اليساري في هذه الآونة ، ويسافر للولايات المتحدة ويعمل هناك أثناء الصيف ، ويعود لباريس ويحصل على دبلوم في السياسة عام ١٩٥٤ بترتيب متقدم (الثالث) يجتاز مسابقة الالتحاق بالمدرسة الوطنية للادارة E.N.A وكان عليه اتمام الخدمة العسكرية قبل الدراسة والتي أتمها بالجزائر في مدينة وهران ، ويقول عنها انها الفترة الأروع في وجودي إذ تعلم خلالها الكثير، يعود للمدرسة في ١٩٤٧ ويتخرج منها ني في العام التالي ، ويتابع خطوات الجنرال ديجول الذي يصل للحكم ، يعود للجزائر في ١٩٥٩ لكن في هذه المرة ليعمل مدير لمكتب المدير العام للزراعة هناك ، ثم يعود لفرنسا ، ويتخذ ديجول قراره بضرورة استقلال الجزائر ، شيراك الذي كان يؤمن بان الجزائر فرنسية يتراجع عن رأيه ، ويعين في ١٩٦٠ بديوان المحاسبة ، ثم يصبح مكلفا بالمهام في حكومة جورج برمبيدو ، ويترشح في منطقة الكوريز ، ويصبح نائبا برلمانيا في ١٩٦٧، ثم يعين سكرتيرا للدولة لشئون العمل ثم المالية، وفي ١٩٧١ يصبح وزيرا لشئون البرلمان ، وفي عام ١٩٧٢ يصبح وزيراً للزراعة ، ثم يعين في ١٩٧٤ وزيراً للداخلية ثم يعينه جيسكار ديستان رئيسا للوزراء من مايو وحتى أغسطس ١٩٧٦ ، حيث يعلن استقالته لخلافه الشديد مع رئيس الدولة ، ويؤسس في ديسمبر من نفس العام «حزب التجمع من أجل الجمهورية» R.P. R الديجولي والذي أحل محل «اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية الخامس U.D.R ينتخب عمدة لباريس في مارس ١٩٧٧ ، يعرض لحادث سيارة في ١٩٧٩ ، وبمناسبة الانتخابات الأوروبية يوجه نداء من المستشفى حيث يرقد «كوشان» يتحدى فيه جيسكار ديستان ، يترشح لرئاسة الدولة في ١٩٨١ ، ويخرج من الدور الأول. بعد نجاح اليمين في الانتخابات التشريعية ١٩٨٦ يعينه الرئيس ميتران رئيسا للوزراء لتبدأ أول معايشة في تاريخ الجمهورية ، الخامسة فيعام ١٩٨٨ يصل للدور الثاني في انتخابات الرئاسة ويفوز عليه فرانسو ميتران يرفض ان يعين رئيسا للوزراء بعد فوز اليمين في الانتخابات التشريعية في مارس ١٩٩٣ ويدفع صديقه إدوارد بلادير لرئاسة الوزراء في مايو ١٩٩٥ يصبح الرئيس الخامس في الجمهورية الخامسة بعد فوزه على المرشح الاشتراكي بنسبة ٥٢٫٦٤٪.

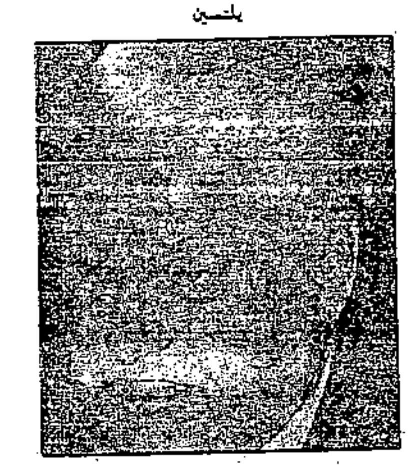
قمة النصر

أحمد الخميسي

رسالة موسكو

تعمد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن يكون وصوله إلى موسكو في التاسع من مايو مرتبطا- ليس فقط بالمشاركة في احتفالات عيد النصر على الفاشية-بل وبلقاء قمة يعقد بينه وبين الرئيس يلتسين، وربما أراد كلينتون أن يجعل من رحلته شيئا أكبر من مجرد المشاركة في الاحتفال بالذكرى الخمسين للانتصار على ألمانيا النازية في أعنف حرب شهدها التاريخ المعاصر. وفي الاحتفالات وبعد الاحتفالات، حرص **كلينتون** على تقديم عرض أمريكي متقن يلتحم فيه النجم- بحركات يديه المدروسة وابتساماته التلقائية المعدة سابقا- بأهداف السياسة الامريكية الكبرى. وعلى الرغم من أن يلتسين ألقى- بطريقة المنفاخ الهوائي- بخطاب فرقعت كلماته في الجو دون أثر، ثم توالت من بعده خطابات **تشهر** ترمبردين وغيره، إلا أن الكلمة التي ألقاها كلينتون كانت أكثر حرارة من كل كلمات أصحاب الاحتفال أنفسهم، وللمرة الأولى يعترف الغرب صراحة بجسامة التضحيات السوفيتية التي تحطمت عليها أطماع الألمان وذلك حين أشار كلينتون إلى أن «كل ثامن مواطن **سوفيتي قتل في الحرب، وعامة** بقدر عدد **الشهداء** بسبعة وعشرين **مليون نسمة، وهو رقم يستعصى على التصديق أو الادارك البشرى. إلا أن الحرب الباردة هى التى منعتنا من قبل من التقدير الكامل** لبسالة شعبكم، وخاطب كلينتون الباقين على قيد الحياة من الذين شاركوا في الحرب بقوله: «لقد جئت إليكم اليوم لأعرب باسم الشعب الأمريكي عن شكرنا العميق لكل ما قمتم به.. ولقد ذرفنا الدمع اليوم ونحن ننظر إليكم وأنتم تقطعون الساحة الحمراء بكل تلك العزة وكل ذلك الاباء» وأشار **جون ميجور** رئيس الوزراء البريطاني لنفس المعنى حين قال: «يكفي أن أقول أن عدد ضحايا الحرب من المدنيين في بلد واحدة هي ليننجراد فاق بحجمه كل خسائر العسكريين الانجليز على مدار سنوات الحرب كلها».

يلتسين



وكان **جوزيف ستالين** أول من أعلن عن عدد الضحايا السوفييت في فبراير ١٩٤٦ وحدده بسبعة ملايين شخص،لكن نيكيتا خروتشوف في ١٩٦١ صرح بأن العدد الحقيقي للضحايا يصل إلى عشرين مليون، على حين أعلن **يلتسين** في الاحتفالات أن الرقم الحقيقي للشهداء تجاوز ٢٦ مليون نسمة، بينما تقطع مصادر روسية كثيرة بأن عدد الضحايا **تجاوز الخمسين مليون** شخص.

ويوما بعد يوم تتكشف حقائق جديدة بشأن الحرب، وطبيعة الاتفاقيات السياسية الدولية التي أعقبتها في **مؤتمر يالطا** بين الحلفاء. وكان السوفييت خلال الخمسين عاما المنصرمة وحتي الأيام القليلة السابقة على الاحتفالات يعتقدون حسب القصة الرسمية الشائعة أن **الرقيب يجوروف الروسى والعريف** كنتاريا الجيورجي **هما أول من** اقتحم الرايخستاج الألماني ورفعا فوقه راية النصر، الأول شيوعي من الحزب، والثاني غير حزبي. وقد حفظ الكبار والصغار هذين الاسمين على مدى نصف قرن، حتى تكلم أخيراً بعض المحاربين الذين شاركوا في الاستيلاء على الرايخستاج، فقالوا إن أول من اقتحم المبنى هو الكسي بيرست الفلاح الروسي العملاق الذي بلغ طوله حوالي المترين وعلى حد شهادة الأحياء، كان **الكسي بيرست**: «**يستهوي المقاتلين ببسالته الخارقة في المعارك**» لكن قيادة الحزب قررت أن يكون شيوعي روسي مع جيورجي غير حزبي رمزاً للبطولة، ليغدو ذلك تجسيداً لوحدة الحزب والشعب ووحدة النضال التي جمعت مختلف القوميات، وخلال ذلك قضى الكسي بيرست خمس سنوات في المعتقلات الستالينية بتهمة ملفقة. وعام ١٩٦١ عقدت اللجنة المركزية للحزب السوفيتي اجتماعا مغلقا لمناقشة اعادة الاعتبار للفلاح العملاق **الكسي** بيرست غير الحزبي، لكن الجلسة لم تسفر عن قرار مشترك بدعوى أن الأسمين الآخرين قد رسخا في وعي الناس. أما الكي بيرست فكان يواصل بطولاته التي تجري في دمائه في الحياة اليومية دون أن ينتظر اعترافا بها من أحد. وفي نوفمبر ١٩٧٠ لقى بيرست- أول من اقتحم مبنى الرايخستاج عام ١٩٤٥-مصرعه وهو يحاول انقاذ حياة فتاة من تحت عجلات القطار.

وأيا كانت الحقائق التي تتكشف، فإن شيئا لا يستطيع أن يمس جوهر الحرب الاسطورية البطولية للنصر الذي استقبله

شحب بأكمله عام ١٩٤٥ ولم يبق منه اليوم على قيد الحياة سوى عشر تعداده حينذاك خاصة أن **ملاحم الشجاعة الروسية قد منعت خطر الفاشية، ليس عن الاتحاد السوفيتي فقط بل وعن العالم أجمع بما في ذلك العالم العربي الذي شغل التخطيط لاحتلاله مكانة هامة لدى الألمان ..**

وفي خطاب لهتلر في ٢٢ أغسطس ١٩٣٩ أمام قادة الجيش الألماني استعرض خطته لتحريض شعوب المستعمرات الانجليزية على بريطانيا قائلا بوقاحة وغطرسة: **«سنتابع مستقبلا أيضا تحريض العرب على القلاقل، ويتعين علينا أن نفكر باعتبارنا الأسياد وأن نرى في هذه الشعوب في أحسن الأحوال قردة مزينة بحاجة إلى السوط»** (١) وعشية دخول ايطاليا الحرب وقعت اتفاقية سرية بين ألمانيا وايطاليا يضمن فيها **هتلر لموسوليني** تحقيق الحلم الايطالي في تحويل البحر الأبيض المتوسط الى بحيرة ايطالية ، وكان هتلر يخطط لاقتحام المنطقة العربية عبر بلغاريا وتركيا إلى العراق ، وعبر ليبيا ومصر إلى فلسطين وشرق الأردن. غير أن خطة احتلال العالم العربي لم تحظ بمصادقة نهائية في اجتماع هيئة الأركان العامة في فبراير ١٩٤٠، وتأجلت حتى تنتهي النازية من سحق أوروبا أولا، ليحل بعدها الدور علينا نحن العرب لولا التضحيات الروسية التي أنقذت شعوب العالم.

وكان يلتسين قد أعلن قبل لقائه بكلينتون عن أنهما سيناقشان القضايا الكبرى وفي مقدمتها : الموقف الروسي من حلف الناتو، وقضية معاهدة تقليص الأسلحة التقليدية ، ثم شبكة المفاعل النووي الروسي المقام في إيران . ولم يكن في كل تلك الموضوعات موضوعا واحد ايجابياً. فكلها قضايا خلافية واصلت بها واشنطون ضغوطها على روسيا التي بدأت بالمطلب الأمريكي بتقليص التشكيلات العسكرية الروسية التي ستمر في عروض الاحتفالات بعيد النصر ، وتبديل عبارة «النصر على الفاشية» الى مجرد **«عيد النصر»**.وقد آثار عدم الوصول لحلول مشتركة في القضايا الخلافية خلال لقاء القمة شعوراً بأن العلاقات الأمريكية -الروسية لا تتقدم، أو أنها تتقدم ببطء عبر صعاب كثيرة.

وكانت معاهدة تقليص الأسلحة التقليدية في أوروبا قد وقعت في باريس عام ١٩٩٠ بين الاتحاد السوفيتي وبلدان اوروبا وأمريكا ، وكان من المفترض أن يبدأ سريان مفعولها في نوفمبر هذا العام، ولكن الاتفاق على شروط تلك المعاهدة تم في ظل وجود الاتحاد السوفيتي ومراعاة حدود جمهورياته الواسعة الممتدة وتواجده العسكري في تلك الجمهوريات ، أما الآن وبعد اختفاء الدولة السوفيتية فإن شروط المعاهدة لم تعد مناسبة لروسيا في وضع روسيا الحالي ، ويطالب الروس بإدخال تعديلات تسمح لهم بزيادة حجم قواتهم في الجناح الجنوبي لحماية الحدود القوقازية من الأطماع التركية ، ولا تأبه روسيا- من الناحية الفعلية -بشروط المعاهدة ، لأنها عمليا زادت من تعداد قواتها هناك وتلح واشنطون في أن تلتزم روسيا بالمعاهدة ، بينما ترى موسكو ضرورة تبديلها ، لكن ذلك التبديل يحتاج لموافقة كل الدول الموقعة -بينما ترفض تركيا المتضرر الأول من التعديلات ادخال أي تغيير.وبذلك لم يستطع الرئيسان **يلتسين وكلينتون** الوصول لشئ ، ورغم الجلسة الخاصة المغلقة التي استمرت ساعتين على انفراد ، وصاغ كلينتون موقفه في المؤتمر الصحفي الختامي بقوله: «لابد على روسيا أولا أن تلتزم بالمعاهدة ، ثم تنظر بعد ذلك في مراعاة مصالح روسيا» أما **يلتسين** فصاغ موقفه بقوله: «لقد اتفقنا على إعادة النظر في المعاهدة ، وقد لاقت وجهة نظرنا تفهما من الجانب الأمريكي»، وهكذا طرح الخلاف على النحو التالي : إن كان نصف قدح الماء فارغا ، أم أن نصفه مملوء . وقد لازم سوء التفاهم الأمريكي الروسي القضايا الأخرى المطروحة : كقضية توسيع عضويات حلف الناتو وانضمام روسيا إلى الحلف. وكانت تصريحات يلتسين بذلك الصدد أكثر وضوحا حين قال: «لم يتسن لنا أن نضع النقاط على الحروف بالنسبة لموضوع الناتو وموضوع الأمن الأوروبي ، ولهذا قررنا أنه من الأفضل ألا نتسرع وأن نواصل المناقشات خلال المباحثات التي ستتم في هاليفاكس وفي أكتوبر عندما تحتفل نيويورك بالذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة ».

أما عن اعلان يلتسين أن روسيا ستنضم لبرنامج الشراكة من أجل السلام، فإنه لا يحمل جديدا في واقع الأمر ، فقد سبق أن تم الاعلان عن ذلك مراراً وتكراراً من قبل ، بينما تظل المشكلة في كيفية الانضمام وشروطه التي تزداد قسوة بالنسبة لروسيا مع مرور الوقت والتحاق أغلبية بلدان شرق أوروبا بالبرنامج بل وأغلبية البلدان السوفيتية سابقا.

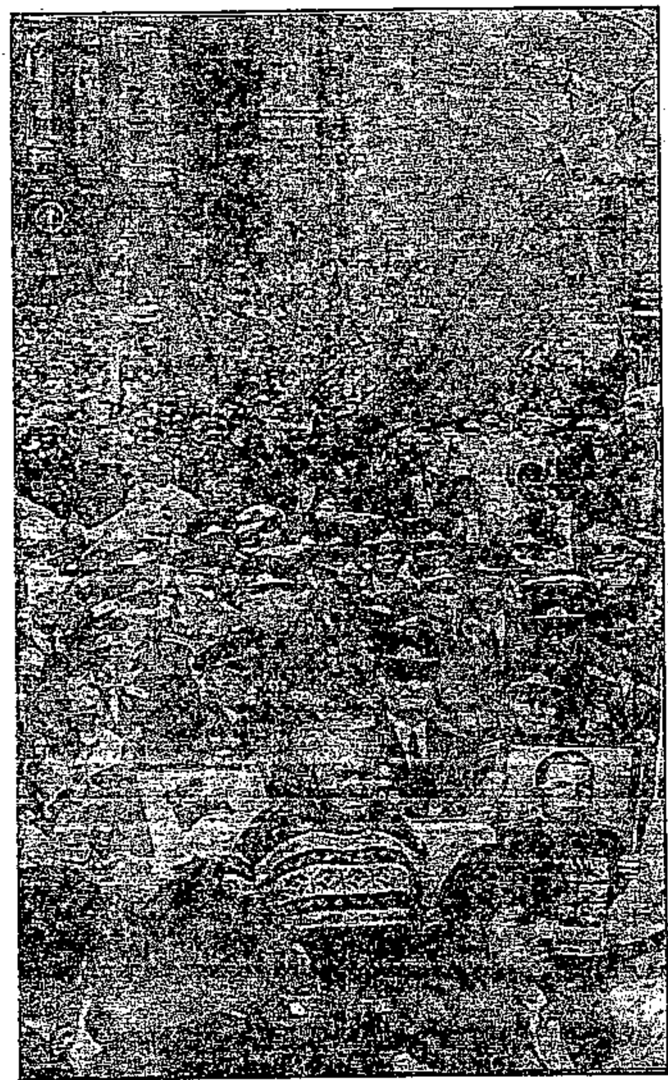
وظلت معلقة أيضا **مشكلة المفاعل النووي الايراني** ، فبينما ترى واشنطون أن ايران التي تتربع فوق ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم وأكبر احتياطي من الغاز الطبيعي لا ينبغي أن تمتلك سلاحا نوويا ، وأنه كان من الأفضل لطهران ان تبني محطات كهرو- حرارية بدلا من المحطات الكهروذرية- **فإن موسكو التي تدرك من دون شك بواعث الموقف الأمريكي الحقيقية تتمسك بالدفاع عن حقها في بيع الأسلحة لإيران والعراق والهند** ، ولهذا

الرئيس كلينتون وزوجته هيلاري لدى وصولهما أوكرانيا



وتمت موسكو عقدا في يناير ٩٥ مع ايران لبناء محطة ذرية في مدينة بوشهر مقابل سبعمائة وثمانين مليون دولار ، وتعليقا على الاحتجاجات الأمريكية بذلك الصدد صرح **يفجيني ريشيتنكوف** نائب وزير الطاقة الروسية أن روسيا في حالة امتناعها عن العقد الايراني ستصبح كمن خرج من المولد بلا حمص، فقد كان بوسعنا ان تحصل من قبل على مليارى دولار من التعاون النووى مع باكستان لكننا رفضنا العرض الباكستاني، ثم أتضح أن في باكستان مفاعلين نوويين من كندا كما أن المركز النووى الباكستاني مزود بأحدث الآلات الحاسبة الأمريكية ، وبينما انتقدونا بشدة على العلاقات مع الهند بحجة ضرورة مقاطعة البلدان التى لم توقع معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية فان وفدا أمريكيا قام بزيارة إلى الهند في أواخر فبراير هذا العام وأجرى مباحثات ناجحة حول استخدام الطاقة الذرية». لكن الأمريكية. ومع ان كلينتون أعلن في البيان الأمريكي عن أنه توصل لاتفاق مع الرئيس الروسى جدد فيه يلتسين التزام روسيا السابق في سبتمبر ٩٤ بعدم ترقيع عقود جديدة لبيع الأسلحة إلى ايران ، بل وتشكلت لجنة ثنائية من **تشيرنوميردين** وألبرت جور نائب **كلينتون** لتعد اتفاقا واضحا حتى نهاية يونيه الحالى- إلا أن يلتسين أعلن أنه تم الاتفاق على فصل الجانب العسكرى في الصفقة الايرانية عن الجانب السياسى منها وأى أن موسكو كانت تكذب طويلا عندما أصرت الفترة الماضية على أن الصفقة الايرانية تتعلق فقط بالتعاون الايرانى. فقد صرح يلتسين بقوله : «إن في العقد فعلا عناصر عسكرية خاصة بامكانية تصنيع وقود السلاح النووى وغير ذلك ، لكننا اتفقنا الآن على حذفها من العقد ، بحيث لا تبقى الا المحطة الذرية السلمية »! والواضح أن روسيا

لا تريد أن تتخلى ببساطة عن أسواق السلاح ، وقد بدا ذلك في تنشيط العلاقات العسكرية مع الهند مؤخراً ، وبعد أن خضعت موسكو في حينه لضغوط واشنطون فلم تسلم الهند محركين للصواريخ مع تكنولوجيا صناعة المحركات ، فإن الهند ستستلم سبعة محركات روسية عما قريب بدلا من اثنين ، ويبدو أن غياب الدعم الاقتصادى الامريكي لروسيا يقوم بدوره في تشبث روسيا بمصالحها . **كما أن العلاقات التجارية والاقتصادية لم تشهد تطوراً ملموسا اذ لم يتجاوز حجم التبادل التجارى بين البلدين ٨ر٥ مليار دولار هذه السنة ، كما أن حرفا لم ينفذ من ميثاق التعاون الاقتصادى الذى وقعه البلدان العام الماضى** . ويتضح الفرق في الموقف الامريكي من روسيا اذا قورن بنفس الموقف من أوكرانيا التى وعدها كلينتون بمساعدة في حدود أربعة مليارات دولار علاوة على ثلاثمائة وخمسين مليون دولار أخرى لمساعدتها في تكاليف تدمير اسلحتها النووية. من غير المعروف بعد المدى الذى قد تمضى فيه الخلافات الروسية- الأمريكية على أسواق السلاح ، ولكن كلينتون كان واثقا في كل خطاباته ولقاءاته بموسكو من أن روسيا ستمضى في الطريق المرسوم لها وبينت كل خطاباته- مع طلبة جامعة موسكو وغيرها- أن الامريكيين يلعبون تمام الإلمام بكل تفاصيل الوضع الروسى الداخلى والخارجى وآفاق حركته الفعلية سياسيا واقتصاديا. ولعل كلينتون كان- في تفاصيل كثيرة -أقرب الى تلمس صورة الوضع الفعلى في روسيا من القادة الروس أنفسهم ، فقد أشار إلى أن المافيا في روسيا ليست ظاهرة جنائية أو اخلاقية ، لكنها ظاهرة سياسية لأن المافيا- في عهد التحول للاقتصاد الحر ومع غياب مؤسسات تقود ذلك التغيير-أمست الاداة والمؤسسة التى تقود التحولات الاقتصادية وكان اقرب الى الحقيقة عندما قال لطلبة جامعة موسكو: «لن تشهد روسيا تحولات او انتصارات ضخمة ، وكل ما ينتظركم هو التحسن التدريجى»! . ولعل هذه النبوءة المشئومة بالذات والتى تسرى في نسيج وتفاصيل الحياة الروسية اليومية هى التى اشاعت الضباب في سماء الاحتفالات بعيد النصر حتى أطلقت الصحافة الروسية عليه« العيد المبلل بالدمع».



مظاهرات صاخبة للشيوعيين ضد يلتسين في ذكرى النصر

---

(١) وثائق السياسة الألمانية الخارجية، واشنطون ١٩٥٣، الجزء السابع عن ١٦٧-١٦٩.

إيران:

الحظر الأمريكي على إيران وسياسة «الاحتواء»



في منتصف مارس الماضي صعدت الولايات المتحدة الأمريكية «حربها **الاقتصادية**» على إيران باتخاذ الرئيس **بيل كلينتون**» قراراً تنفيذيا يمنع بموجبه تعاقد أي شركة أمريكية مع طهران لتمويل أو إدارة أو تطوير مواردها النفطية مانعة بذلك شركة «**كونوكو**» من المضي في صفقتها مع إيران لتوسيع إنتاجها في حقل نفطي في جزيرة «سري» في الخليج وحسبه . وحسب **مايكل ماكوري** الناطق باسم البيت الأبيض فان هذه الاجراءات ضد إيران الغرض منها منعها من تعزيز قدراتها الاقتصادية وبالتبعية قدرتها العسكرية . وناشدت الادارة الأمريكية حلفاءها اتخاذ خطوات مماثلة تجاه إيران.

وفي مطلع «مايو» أكدت ادارة الرئيس كلينتون عزمها الاستمرار في بذل الجهود لاقناع حلفائها وأصدقائها في العالم باعتماد سياسة متشددة تجاه ايران والاقتداء بالولايات المتحدة في فرض «**مقاطعة اقتصادية**» ضد إيران ، وقد بعث وارن **كريستوفر** وزير الخارجية الأمريكي برسائل شخصية إلى مختلف الدول دعاها فيها إلى عدم سد الفراغ الذى سيتركه انسحاب الشركات الأمريكية من التعامل مع إيران . والمعروف أن شركة **كونوكو** الأمريكية التى منعها قرار الادارة الأمريكية من الاستمرار في اتمام صفقتها مع إيران المقدرة ببليون دولار كانت تنافسها في الفوز بالصفقة شركتا «**إلف إكتين**» و «**توتال**» الفرنسيتان.

واستكمالا لهذه الخطوات الأمريكية في إطار عملية التصعيد مع إيران صوتت لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في ١١ مايو (بغالبية ٣٢ صوتا مقابل ١١ صوتا) على حظر **المساعدات الأمريكية للدول التى تزود إيران بالتكنولوجيا النووية أو الاعتدة الحربية** وقد تم استثناء **موسكو** من ذلك (حيث سبق التصويت على القرار فشل ذريع للرئيس كلينتون في إقناع نظيره الروسي بالتخلي عن تزويد إيران بالتكنولوجيا النووية وذلك في قمتهما الأخيرة بموسكو) حيث لا يشمل الحظر سوى ٢٥٪ من المساعدات الأمريكية لروسيا حتى في حال أصرت موسكو على موقفها ، إذ أن المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة والتى ترصد بغرض دعم القطاع الخاص في روسيا بالنسبة لأمريكا تعد أمراً هاماً واستراتيجيا تماما مثل أهمية الحظر على إيران.

وقد أثر هذا القرار على بعض الدول التى تهمها المساعدات الأمريكية بالدرجة الأولى مثل «أوزبكستان» ، فقد ذكرت الصحف الايرانية أنباء أشارت إلى أن رئيسها يدعم قرار الرئيس كلينتون بفرض حظر على إيران.

وبناء على ذلك ألغيت زيارة رسمية كان من المقرر أن يقوم بها وزير خارجية أوزبكستان إلى طهران مؤخراً.

ورغم ذلك الدعم الذى لاقته الادارة الأمريكية من دول صغيرة وغير مؤثرة دوليا فان غالبية القوى الدولية (بما فيها حلفاء أمريكا أنفسهم) باستثناء إسرائيل) رفضوا فكرة الحصار التجاري لايران .فقد أكد **جيورجي كاوروف** مدير العلاقات العامة في وزارة الطاقة النووية الروسية أن موسكو مصممة على المضي في إنجاز المشروع الخاص بناء محطة بوشهر النووية في إيران كما أكد **قسطنطين شرفالوف** نائب المدير العام للدائرة الأسيوية الثالثة ومسئول الملف الايراني في وزارة الخارجية الروسية أن طرح الرئيس كلينتون الخاص بالحظر التجارى على إيران «شأن خاص بالولايات المتحدة» وأنه جاء لاعتبارات سياسية داخلية وان فكرة دفع روسيا والبلدان الغربية إلى المشاركة في الحصار «ولدت ميتة» ومستحيلة التطبيق .

وأشار إلى أن البيت الأبيض يسعى إلى فرض قيود على التعامل مع إيران خارج الأطر الدولية .

أما ألمانيا فقد اعتبرت ان واشنطن اعتمدت الطريق الخطأ ودعت إلى حوار سياسي مع إيران في حين أكدت بريطانيا معارضتها لمبدأ المقاطعة كونه لا يؤدي الى النتيجة المرجوة . وأعلن وزير خارجية فرنسا «آلان جوبيه» رفض بلاده الانضمام إلى الجهود الأمريكية وقال : «لا نؤمن بالمقاطعة المنفردة» ودعا إلى «حوار في العمق» مع طهران وشددت دول المجموعة الأوربية ككل(وعددها ١٥ دولة) على رفض المقاطعة في حين استبعد المراقبون أن تتوقف اليابان عن استيراد حوالى ٦٠٠ ألف برميل يوميا من النفط الايراني ، ولم تظهر أي بوادر تشير إلى أن الصين والهند ستتخليان عن سياسة التقارب مع إيران ، فعلى الرغم من المقاطعة التى طالبت بها الولايات المتحدة مبكراً فان الهند عرضت على **رفسنجاني** الرئيس الايراني الذى زار **نيودلهي في أبريل الماضي**، تزويد بلاده بالأسلحة وتقوية ترساناتها الدفاعية وقد ترافق ذلك مع

تأكيد أحمد علي سردار وزير الخارجية الباكستاني بأن بلاده لا تتفق مع وجهة النظر الأمريكية بشأن ايران وأنه لا تنسيق بين بلاده والولايات المتحدة في ذلك.

أما مصر -حسبما يرى البعض- فانها في هذه المرحلة ترى أن مصلحتها اجتذاب ايران خصوصاً أنها تعمل على المدى البعيد لاقامة نظام اقليمي جديد تتكاتف فيه قوى المنطقة جميعاً دون ترك مجال لهيمنة قوة من دون أخرى ، ولذلك أيضا تسعى لاعادة العراق إلى البيت العربي بهدف بناء نظام إقليمي جديد ، وبالتالي فحصار إيران يعد عائقاً أمام هذه التطلعات المصرية.

وحدها اسرائيل اتخذت موقفاً علنياً يدعو إلى ضرورة عزل ايران على أساس انها مهد الارهاب والعداء لعملية السلام وسارت بمحاذاة الولايات المتحدة في هذا الاتجاه أو دفعتها لتبنيه أساساً كما ترى بعض التحليلات.

احتواء مزدوج أم سياسية داخلية

منذ انتهاء الحرب الباردة والسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (بمفهومه الواسع) بدأت تأخذ اتجاهاً واضحاً والحصار الحالي لكل من العراق وليبيا -والآن ايران- أحد مظاهره ، وقد عبر عن هذا الاتجاه أكثر من مسئول وصانع قرار أمريكي . **"أنطوني ليك"** مستشار الأمن القومي الأمريكي في ١٧ مايو من العام الماضي ألقى كلمة أمام مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (FEDERAL Information System Corporation Washington D.C.) أظهر فيها هذا الاتجاه حيث قال : **أن الشرق الأوسط يواجه اليوم خياراً بين مستقبلين الأول يسيطر عليه المتطرفون وبأيديهم أسلحة الدمار الشامل وهذا يمثل خطراً وجوديا على إسرائيل وأصدقائنا في المنطقة،** والثاني يحمل في طياته «التقدم الديمقراطي» وحرية انتقال البضائع . والمنطقة في غاية الأهمية لنا نظراً لأهمية التدفق الحر للنفط من الخليج وبأسعار معقولة وأمن اسرائيل . وبالتالي فنحن في حاجة للجم ايران والعراق وليبيا والسودان ، ويجب أن يكون عميق اهتمامنا نزع أسلحة الدمار الشامل من أيديهم.

وفي مايو عام ١٩٩٣ أفصح مارتن **أنديك** المساعد الخاص للرئيس الأمريكي في شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في محاضرة له عن عزم إدارة كلينتون اعتماد استراتيجية «الاحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق ، تلك الاستراتيجية التي تحمل فلسفتها إرثا من استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتي في ظل الحرب الباردة ، والتي تخدم الغرض الأمني للولايات المتحدة في الخليج العربي والشرق الأوسط وتقوم على عدائية سياسية وأيديولوجية تمنع الالتقاء بين الطرفين تماما «الحاوي والمحتوى» وحتى ينهار الخصم من الداخل أو يهزم من الخارج بنازلة عسكرية.

غير أن هناك من يرى أن التصعيد الأمريكي الأخير تجاه إيران مسألة سياسية داخلية أكثر منها مرتبطة بسياسة «الاحتواء المزدوج» خاصة مع ما يترتب عليها من خسارة الأمريكيين لآلاف الوظائف نتيجة إلغاء صفقة **«كونوكو»** دون أن يلحق الأذى عملياً بإيران ، فرغم أن ابرز الصحف الأمريكية مثل **«واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز»** أيدت قرار كلينتون فقد انتقدت القرار صحيفة **كريستيان ساينس مونيتور»** المعروفة برصانتها واعتدالها ، وقالت أن سياسة البيت الأبيض تجاه إيران ستثير أسئلة كثيرة حول مدى استقلال السياسة الأمريكية ، وأشارت إلى أن كلينتون أعلن عن سياسته تجاه ايران أمام المجلس اليهودي العالمي الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد بأن للقرار بعداً سياسياً داخلياً ، وأضافت «أن البعض سيطرح تساؤلا مفاده : أين تنتهي سياسة الولايات المتحدة الخارجية وأين تبدأ المصالح الاسرائيلية».

«إيران / والانفجار من الداخل»

وبصرف النظر عن مسألة الحظر الأمريكي على إيران فان الأخيرة تشهد في السنوات الأخيرة اضطرابات اجتماعية خطيرة قد يساهم مثل هذا الحظر -رغم عدم تكامله- في الاسراع بوتيرة انفجار ايران من الداخل . فالمدن الايرانية تشهد ظاهرة متنامية وهي الاضطرابات والمواجهات أمام المخابز في طهران والمدن الرئيسية ، وتفجرت أحداث شغب في ديسمبر الماضي في شمال ايران والعاصمة طهران في أعقاب انقطاع مفاجئ في إمدادات الغاز الطبيعي خلال موجة برد شديدة اجتاحت البلاد ومات العديد من المواطنين ترتيباً على ذلك. وهو الأمر الذي جعل شخصية مثل الدكتور **ابراهيم يزدي** وهو أول وزير خارجية لايران في حكومة **مهدي بازركان** يرى أن المعارضة للنظام الحالي اتسعت في الأشهر الأخيرة ويؤكد على أن التنظيمات الوطنية تعزز مواقعها وأصوات المواطنين العاديين ترتفع كل يوم **مطالبة بوضع حد لحكم رجال الدين ،ولفصل السياسة عن الدين** ، وقد لفت المراقبون النظر إلى أنها المرة الأولى التي يرسم فيها سياسي بارز بذل قصارى جهده لتأمين انتصار رجال الدين في ١٩٧٩ صورة مظلمة عن المستقبل الذي ينتظر القيادة الدينية ومن ناحية أخرى انتقدت تقارير حقوق الانسان الصادرة عن لجنة تابعة للأمم المتحدة ايران بشدة بشأن احكام الاعدام التي تصدرها على مواطنيها وما تمارسه من عمليات تعذيب ضدهم ومن تفرقة ضد الأقليات الدينية والمرأة فضلا عن تقلب نظامها القضائي.

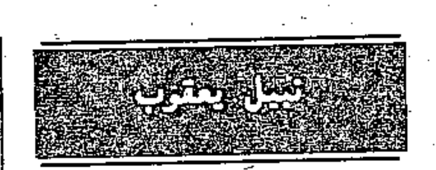
وفي نوفمبر الماضي أعلنت **«الوكالة الاسلامية للأنباء الايرانية الرسمية عن وفاة الكاتب سعيدي سرجاني الذي** كان رهن الاقامة الجبرية نتيجة نوبة قلبية وقد اعتبرت المعارضة الايرانية ان موت الكاتب ليس طبيعياً وأن السلطات قتلته وكانت قد اعتقلته واتهمته بالعمالة للمخابرات الأمريكية والموساد اثر بيان احتجاج وقعه ما يزيد على ١٣٠ من المثقفين الايرانيين البارزين وطالبوا فيه الحكم بحرية التعبير.

وتزامنا مع التصعيد الأمريكي الحالي تجاه إيران شهدت الأخيرة انهياراً لعملتها الوطنية أمام العملات الحرة حيث وصل سعر الدولار الأمريكي في ٥ مايو الماضي قرابة السبعة آلاف ريال ايراني وقد كان يتداول قبل ذلك بأسبوع بحوالي ٤٢٠٠ ريال للدولار الواحد. وهذا الأمر جعل الشرطة الايرانية تشن حملة اعتقالات واسعة على الصيارفة الذين لا يحملون تراخيص عمل اثر حملة صحفية استهدفت هؤلاء الصيارفة وكذلك الأجانب من الجمهوريات الاسلامية وآسيا الوسطى الذين استغلوا تردي العملة الايرانية وعملوا على شراء السلع الاستهلاكية وتهريبها خارج إيران . غير أن حملة **الاعتقالات أعادت سعر الصرف إلى معدل ٥٥٠٠ ريال للدولار فقط.**

وتظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية إضافة لعوامل أخرى مثل تنامي الشعور الاثني وضعف الولاء الوطني (بعد انتهاء الحرب مع العراق الذي كان يوفر عامل الاستمرار له) كضغوط على إيران قد تساهم في انهيارها رغم الحظر الأمريكي على ايران أو تزامنا معه.

قبل أن نغلق ملف حظر انتشار الأسلحة النووية

ألمانيا دعت للتحديد اللانهائى
ولكنها تسعى للمساواة
فى الاستحواذ على السلاح النووى



رحب الإعلام الألمانى بالتمديد اللانهائى وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وعلى امتداد الشهور التى سبقت القرار التاريخى الذى جاء حسب مشيئة الولايات المتحدة تجاهل الإعلام الألمانى بشكل فاضح جهود دول العالم الثالث من أجل التوصل إلى اتفاق ملموس حول نزع السلاح ومن أجل وقف التجارب النووية ، وتجاهل المطلب العربى العادل بدفع إسرائيل للانضمام للمعاهدة وبالتالى وضع منشآتها النووية تحت الإشراف الدولى وتحويل الشرق الأوسط لمنطقة خالية من السلاح النووى ، ولم يأت فى وسائل الاعلام الجماهرية ذكر الدور البارز الذى لعبته الدبلوماسية المصرية إلا نادرا وفى اللحظات الحرجة التى طرأت خلال مداولات الأمم المتحدة واكتفى التليفزيون بذكر خبر التمديد دون تفاصيل وكأن شيئا آخر لم يحدث ، وكان موقف الإعلام المستقل " مترافقا مع موقف الحكومة الألمانية الذى عبر عنه وزير الخارجية الألمانى كلاوس كينكل الذى طالب مندوبى دول العالم فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى نيويورك أن تحذو حذو ألمانيا التى تخلت طوعا عن كافة أنواع أسلحة الابادة الجماعية " كما قال وزنتش كينكل مطلب الدول النامية التى ترى اقرار تجديد محدود للمعاهدة وربطه بشرط التزام الدول النووية الخمسة (أمريكا وروسيا وبريطانيا والصين وفرنسا) بنزع سلاحها النووى بالكامل ، وبهذا أيد كينكل موقف الدول النووية التى تعتبر احتكارها لامتلاك السلاح النووى حقا طبيعيا مشروعا ومحاولة أخرى الغاء هذا الاحتكار بالقضاء على كل سلاح نووى عمل يهدد السلام . ولكن كيف ينسجم هذا الموقف مع التخلى الطوعى " عن كل خيار نووى ؟ ولماذا اعترضت ألمانيا على أبدية المعاهدة سنة ١٩٧٠ ولماذا تؤيدها الآن؟ ماهى حقيقة الموقف الألمانى من المعاهدة ومن السلاح النووى ؟

هل ألمانيا دولة نووية ؟

الغريب أن موضوع ألمانيا والأسلحة النووية " غير مطروق فى ألمانيا ولا فى العالم إلا فى القليل النادر رغم أن ألمانيا الموضوعة تحت حماية المظلة النووية لحلف شمال الأطلسى تعتبر أرضها " مأوى" لأسلحة نووية هجومية بل منصة لاطلاقها و تقرر الناتو ذلك .. ورغم أن ألمانيا تملك صناعة نووية متقدمة ،، وهى أحد أهم منتجى المفاعلات النووية المستخدمة لانتاج الطاقة وفى البحث العلمى ، ورغم أن هناك أكثر من إشارة بأنها تريد أن تكون من الدول المسلحة نوويا .

واشارات التحذير " القليلة صدرت فى مجلات متخصصة أمريكية وعن عدد من الخبراء السياسيين والمتابعين للقضية . **ولأن الرأى السائد محليا وعالميا يصنف ألمانيا على أنها " دولة غير نووية " جاءت تصريحات وتأكيدات الرسميين وقرارات البوندستاغ بصدد معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية وكأنها تحصيل حاصل .. وتبدو كلها فى اتجاه واحد مؤيد لتمديد المعاهدة إلى الأبد وبلا تحفظات .**

ولأن الأمر لايمكن أن يكون بهذه البساطة والسلاسة بالنسبة لواحدة من أقوى دول العالم اقتصاديا وعسكريا ولم يعد طموحها لاحتلال مكانة عالمية قيادية وفى المجال العسكرى

أيضا أمرا خافيا ، لاغنى عن تقليب أوراق التاريخ التي تناجتنا بما كاد أن يطريه النسيان:

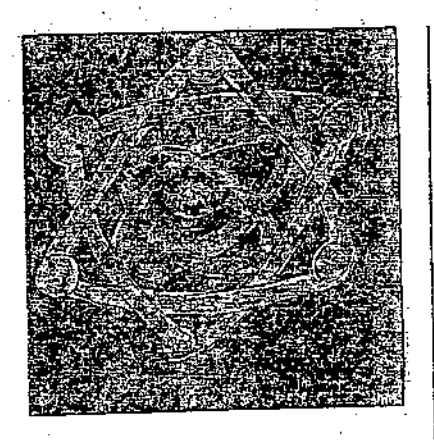
منذ ٢٥ سنة بالتحديد خاضت ألمانيا معركة صعبة ضد المعاهدة اياها بصورتها التي كانت عليها آنذاك وألمانيا بالتحديد هي التي اعترضت على أن تكون معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية معاهدة أبدية وبناء على هذا عدلت مسودة المعاهدة لتتحدد مدة السريان بخمس وعشرين سنة.

وأوراق التاريخ تبين أن ألمانيا شهدت صراعا سياسيا شديدا حول الموقف من المعاهدة ، وقتها رأى اليمين المحافظ أن الأمن والسيادة والكرامة يتطلبون على الأقل الحفاظ على امكانية الخيار النووي للمستقبل وعدم التفريط فيه .. وكانت القاعدة التكنولوجية والعلمية تتكامل ليصل أحد الخبراء الى الاستنتاج المقر به عموما وهو أن ألمانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة القادرة على أن تكون - في مجال انتاج السلاح النووي - ندا لفرنسا وبريطانيا.

ألمانيا هي التي رفضت أن تكون المعاهدة أبدية

بدأ سريان معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٧٠ بعد أن وقعت ٤٣ دولة عليها ، وتحدد مداها الزمني بفترة ٢٥ عاما ، وكانت ألمانيا بالتحديد هي التي اشترطت أن يوضع أجل محدد للمعاهدة لكي توقع ، ويكتب المحلل الألماني والخبير في سياسة ألمانيا النووية ماتياس كينتزيل" : لعبت جمهورية ألمانيا الاتحادية دورا مركزيا في المفاوضات التي دامت عشر سنوات وكانت القوتان العظميان متفقتين في بداية الستينات على حرمانها من أي خيارات نووية ، وقد أدى هذا إلى صراع امتد كخيط أحمر في تاريخ حلف شمال الأطلسي ولازال قائما حتى اليوم.

وتعكس التطورات التي جرت آنذاك أن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من ناحية وألمانيا من ناحية أخرى لم تكن خالية من الدقة والتعقيد ، كما تعكس التشابكات المعقدة التي سادت الوضع بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت ألمانيا حليفا للغرب وأهم قوة أوروبية غربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة الأمريكية والقوى المنتصرة الأخرى في الحرب العالمية الثانية متفقة على ألا تكون ألمانيا الاتحادية



متساوية الحقوق في مجال التسلح النووي . ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة تفهم وتقبل أن لاينفصل حليفها الألماني الغربي نارق كبير في الوضع النووي . لذلك لم يكن مثيرا للعجب ان حاولت بون (تحت قيادة المستشارين اديناور وايرهارد) عرقلة مشروع معاهدة الحظر ثم في مرحلة لاحقة (تحت قيادة المستشارين كيزنجر وبراندت) سعت لتكييف المعاهدة حسب مصالحها الخاصة . ويكتب كينتزيل أن " جهود ألمانيا تركت ليس فحسب اثاراً واضحة في نصوص المعاهدة، بل أدت كذلك الى عدد من الترتيبات الخاصة، والتي بدونها ماكانت ألمانيا قد وضعت توقيعها ".

ولأ هذه الترتيبات الخاصة على درجة كبيرة من الأهمية يمكن القول أن ألمانيا الديمقراطية التي انضمت في البدايات الأولى للمعاهدة وقعت معاهدة حظر مختلفة عن ألمانيا الاتحادية ! والنص الملزم لدولة ألمانيا الموحدة هو النص الذي وقعته ألمانيا الغربية " آنذاك أي بالترتيبات الخاصة.

المعاهدة في التفسير الأطلسي والتفسير الألماني

جرى التحديد الأدق للتخلي الألماني عن الأسلحة النووية في ثلاث وثائق اضافية لمعاهدة الحظر . الوثيقة الأولى هي **تفسير حلف الناتو لمعاهدة الحظر ١٩٦٨** وهو يضمن استمرار " المشاركة النووية: في ظل المعاهدة ولكن بينما تستهدف المعاهدة منع الحرب النووية ومنع نشوء قوى نووية أخرى، تعني " المشاركة النووية" بالضبط تحضير استخدام الأسلحة النووية بواسطة " دول غير مسلحة نوويا " ، **وتدريبها على ذلك** واستعدادها للتنفيذ خلال مدة قصيرة ويكتب ديتر دايزروت القاضي في المحكمة الادارية العليا في مينسترفي مجلة (العلم والسلام - ١- ٩٥) أن حلف الناتو لايفكر في التقليل من الأسلحة النووية المخزونة في الأراضي الألمانية وأن من جملة ٧٠٠ سلاح نووي وضعها الناتو في أوروبا يمكن أن يكون ٤٠٠ منها في الأراضي الألمانية ، وهي أسلحة تتحكم فيها حكومة الولايات المتحدة . وهذه الأسلحة هجومية بمعنى أنها معدة لاطلاقها أو اسقاطها من الطائرات.

وفي بيانات تكميلية أصدرها أهم الشركاء في حلف الناتو تقر هذه الدول أن ألمانيا الاتحادية يحق لها الخروج من المعاهدة في حال حل حلف شمال الأطلسي.

والوثيقة الثانية هي التفسير الألماني للمعاهدة والذي أصدرته الحكومة التي قادها الحزب المسيحي الديمقراطي برئاسة المستشار كيزنغر في أواسط عام ١٩٦٩ وقامت باعلانه حكومة الاشتراكي الديمقراطي المستشار ولي براندت بدون تغيير ، ويعلن هذا التفسير الحكومي أن تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية ينسجم مع المعاهدة وأنه لا يجوز أن يحرم ألمانيا أي تطور في مجال البحث النووي

والوثيقة الثالثة هي بيان الحكومة الألمانية بمناسبة التصديق على المعاهدة سنة ١٩٧٥ وجاء فيه " لايجوز تفسير أي شرط من شروط المعاهدة كعائق في وجه مواصلة تطوير الوحدة الأوروبية ، وبشكل خاص انشاء الاتحاد الأوربي باختصاصاته المناسبة " تفسر هذا مجلة " الأمن الأوروبي " القريبة من دوائر البوندسفير (القوات المسلحة الألمانية) **بأن الحكومة الألمانية تركت الطريق مفتوحا نحو قوة مسلحة نووية أوروبية** . " واحد أمثلة هذه السياسة هي(الخيار الأوربي) أي تصور أن التنازل الألماني عن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمائية لم يعد له معنى من الناحية القانونية بعد الدفاع الأوربي **المشترك** . و(الخيار الأوربي) وجد سبيله إلى نصوص معاهدة " اثنين زائد أربعة " (وهي المعاهدة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والألمانيتين سنة ١٩٩٠ وقد فتحت الطريق لألمانيا موحدة ذات سيادة منهية وضع مابعد الحرب العالمية الثانية) وبعد أن كان وفد المستشار كول أمام الجانب السوفيتي في القوقاز قد أعلن تخليه عن آية تحفظات عن الأسلحة النووية والبيولوجية والكمبائية قام جنشر وزير الخارجية الألماني آنذاك بتحويل هذا التخلي الكامل الى تأكيد بيانات تخلي سابقة عليه ، وصيغة جينشر هي التي دخلت معاهدة "

اثنين زائد أربعة ".

ألمانيا - واليابان

كتب ماك دين ميلرت فى واشنطن كوارترلى صيف ١٩٩٤ أن " اليابان وألمانيا من الدول شبه النووية " وواقع الأمر أن تقسيم الدول إلى نووية وغير نووية لم يعد يكفى هناك اضافة الى هذا التقسيم الدول النووية غير المعلنة وهناك الدول شبه النووية ويكتب ميلرت أن ألمانيا واليابان هما البلدان الوحيدان من الدول غير المسلحة نوويا ولكنهما تملكان أكثر من ١٠٠٠ كيلو غرام من البلوتونيوم وقد صدر فى عام ١٩٩٤ قرار حكومى يمنع نشر معلومات عن نوع وكم الوقود النووى المحفوظ تحت اشراف الدولة ، وحسب مجلة " الوقود النووى " الأمريكية (Nuclear Fuel) فى ١٦-١-٩٥ فان الأمة التى تملك مستودعا للبلوتونيوم هى " أمة ذات خيار نووى " وألمانيا تخزن كميات من البلوتونيوم فى أراضيها ولها ٦٦٠٠ كيلو جرام تحتفظ بها عند فرنسا ، وتبلغ كمية البلوتونيوم التى تعاقدت شركات ألمانية على فصلها فى فرنسا وبريطانيا ٧٦٠٠ كيلو جرام ويكتب ماتاس كينتزيل أن الرمز الرئيسى للديبلوماسية النووية الألمانية هو مستودع البلوتونيوم فى هاناو " والذى تودع فيه ٢٥٠٠ كيلو جرام بلوتونيوم على الأقل حسب تصريحات الحكومة.

والتاريخ النووى لليابان وألمانيا متشابه الى حد كبير ففى الستينات طالبت قوى سياسية ذات نفوذ كبير فى البلدين بالعمل على الاستحواذ على أسلحة نووية ، وفى البلدين ظهرت تحفظات قوية على معاهدة حظر الانتشار ووقفت ضد التصديق عليها . وقد نجح البلدان فى أضعاف الرقابة التى قررتها المعاهدة ، كما رفض البلدان خطة ادارة كلينتون بتحريم فصل البلوتونيوم عالميا وبدون استثناءات ، ورفضت الدولتان التدخل الأمريكى فى سياستهما فيما يخص البلوتونيوم.

يلخص كينتزيل قائلا: " من الناحية القانونية ليست اليابان وألمانيا قوى نووية ، ولكنهما فى الواقع de facto ليستا قوتين غير نوويتين . أنهما كائنان مزدوجى الصفة ، هما قو نووية فى كمون".

منبر ألمانى يحذر من الخيار النووى الألمانى

أشارت اليسار فى العام الماضى الى التحذير الذى أطلقه فى سبتمبر ١٩٩٤ بوشكا فيشر الوزير الألمانى فى حكومة مقاطعة هسين آنذاك ورئيس الكتلة البرلمانية لحزب الخضر فى البوندستاغ الألمانى حاليا وقد نشر كتابا يحذر فيه الجيران والألمان أنفسهم من اتجاهات فى ألمانيا تسعى لامتلاك الأسلحة النووية !.

وقد عبر فيشر فى كتابه " ألمانيا كمصدر للخطر ، أزمة ومستقبل السياسة الألمانية " عن شكوكه العميقة تجاه ما تسعى الدوائر اليمينية لتحقيقه حسب قوله وهو يوسع اتهامه مصرحا أن هذه الدوائر تسعى لاعادة النظر فى الوحدة الأوربية وتستهدف السير على طريق قومى مختلف".

وقد سجل فيشر فى كتابه توقعاته لسيناريو محتمل الحدوث تحصل بموجبه ألمانيا على السلاح النووى ، مستنتجا ذلك من المنطق الذى يمكن أن تؤدى إليه العمليات العسكرية خارج الحدود من تضخيم لدور الجنرالات واحياء التقاليد والروح العسكرية القديمة ، ويصاحب ذلك أن تحصل ألمانيا على مقعد دائم فى مجلس الأمن الدولى الذى لاتجلس فيه حاليا سوى القوى النووية كأعضاء دائمين ويتوقع فيشر أن هذا اليوم سيأتى حيث يبدأ فى ألمانيا النقاش حول السيادة " الكاملة " " وهى تعنى بالضبط السيادة النووية كما هو الحال فى عالمنا الراهن" . وهكذا ستؤدى خطوة إلى أخرى..

الفهم الألمانى للخيار الأوربى

أصدرت لجنة الدفاع فى الاتحاد الأوربى الغربى Weu فى مايو ١٩٩٤ تقريرا عن " دور ومستقبل الأسلحة النووية فى أوربا " ويسجل التقرير رأيا خطيرا وهو أن الضمانات الأمريكية حول الأسلحة النووية تفتقد مصداقيتها أكثر ويسجل التقرير أنه فى هذا الإطار لابد أن تحصل ألمانيا على ردع نووى موثوق به .. حتى لاتجد نفسها مضطرة إلى تطوير ردعها النووى الخاص:

فى " الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية " تجتمع الم الخبرات والشخصيات الدبلوماسية الألمانية وهى هيئة مقربة من الحكومة الأستاذان مايزر وديكيل الخبيران الألمانيان الرئيسيان فى موضوع حظر الانتشار فى الجمعية المذكورة كتبا أن ألمانيا هى الدولة الوحيدة غير المسلحة نوويا القادرة اقتصاديا وتكنولوجيا وصناعيا وعسكريا على بناء ترسانة نووية مكثفة للترسانة البريطانية أو الفرنسية . ولكن تقرير أن تفعل ألمانيا هذا أم لايتوقف حسب الخبيرين المذكورين على موقف بريطانيا وفرنسا وبالتحديد أن كانتا ستتبعان " سياسة مانعة للانتشار" وكيف تكون السياسة مانعة للانتشار؛ فى رأيهما أن كل تنازل عن استخدام الأسلحة النووية أو عن الاستحواذ عليها كأداة للقوة السياسية أو لاحتلال مرتبة متفوقة يعد مانعا للانتشار . ويصل هذا المنطق لمطالبة القوتين النوويتين الأوروبيتين " بأوربة وظيفة أسلحتهما النووية " (أى وضعها فى خدمة أوربا) والمطلوب بوضوح أكبر هو أن يضع البريطانيون والفرنسيون أسلحتهم النووية فى هيكل أوربى غربى يخضع لمجموعة تخطيط أوربية تحدد خيارات الاستخدام ، وتشكل قمة سياسية قيادية تتخذ القرار . معنى هذا أن تصل ألمانيا لمساواتها بالقوى النووية الأخرى عبر المشاركة فى التخطيط والقرار ولكن الطموح الألمانى نحو " المساواة فى الحقوق النووية" لايكتفى بالنظر إلى بريطانيا وفرنسا وحدهما.

ويطلب عميد السياسة النووية الألمانية أوفه نيرش أن تجدد معاهدة حظر الانتشار لمدة خمس سنوات فقط ويطالب كشرط لتمائقه أوربى أطلسى قادر على العمل" أن يتم التوصل إلى أشكال جديدة من التشاور فيما يخص الأسلحة النووية الاستراتيجية عند الولايات المتحدة .

ألمانيا بدأت تفصح الآن بوضوح عن طموحها الجديد الذى لم تعد تخفيه المهارات الدبلوماسية . أنها تريد أن تتفتح لها الأبواب على مصراعيها لتحتل مكانها كقوة عظمى اقتصادية وسياسية وأيضا عسكرية ، وهى تريد أن تستفيد بالكامل من المظلة النووية للناتو ولكن ليس فقط كمستأجر للحماية النووية بل كمالك متساوى الحقوق والامكانيات : وألمانيا تسعى لمساواتها ليس فقط مع القوتين النوويتين الأوربيتين بريطانيا وفرنسا بل مع الولايات المتحدة أيضا!.

ومن المفهوم أن سعى ألمانيا للدخول إلى النادى النووى ليس هدفه تحويله إلى ناد لأنصار نزع السلاح النووى ولا للكفاح ضد المنطق التمييزى الذى لايقيم اعتبارا لحق الشعوب المتساوى فى الأمن .

* صحفى وأستاذ علوم سياسية مستشار الكتلة البرلمانية لحزب الخضر فى البوندستاغ ، انظر " أوراق السياسة الألمانية والدولية" عدد ٣ - ٩٥ ، بون بالألمانية .

اليمين الألماني الجديد يعتبر ٨مايو ١٩٤٥

يوم الحداد

الخلاف حول تفسير التاريخ يعكس الصراع حول المستقبل

بعد خمسين سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية لا زال الالمان في حيرة .. هل كان يوم ٨ مايو ١٩٤٥ يوم تسليم المانيا ونهاية الحرب عيداً ليفرحون به أم هو يوم حداد .. هل كان ذلك التاريخ يوم تحرير لالمانيا أم هو يوم هزيمة .. ها هى صيغة السؤال التى ظل الاعلام الألمانى يطرحها يوميا.. ولكن الطريقة وتفاصيل الطرح هى ذاتها مثيرة للتساؤل.. ويزيد الصورة غموضا أن الاعلام لا يعكس فحسب مشاعر الناس وانكارهم كما يدعى بعض ممثليه بل انه يقوم بصنعها سهما قيل عن تعددية واستقلال الاعلام! وفى مقابل هذه الحيرة شهد العديد من مدن أوروبا منذ بداية العام احتفالات تحررها من النير الألمانى منذ خمسين عاما واقيمت فى العواصم الاحتفالات بالذكرى الخمسين لانتصار الحلفاء على ألمانيا النازية.

وكالعادة ينهمر سيل نتائج استطلاعات قبل الحدث لكى يعرف الشعب رأيه، ولكن النتائج تأتى هذه المرة متباينة للغاية بين من يقول أن ثلثى الألمان لا يعرفون ما هو موضوع ٨ مايو وبين من يقول ان ٥٦٪ من الألمان يعتبرون اليوم يوم تحرير و٦٪ يعتبرونه يوم الهزيمة والباقى إما لا يهمهم الأمر أو لا يستطيعون الاستقرار على رأى محدد.

والنقاش الجارى فى ألمانيا هام وخطير .. ولا تنبع خطورته بالدرجة الأولى من أهمية توضيح حقائق التاريخ وادارك الشعب لها بل لان الموقف من الحرب العالمية الثانية، هو أيضا تحديد لوجهة السياسة فى المستقبل، وهو إما اقرار بالقيم والمبادئ العالمية التى تدين العدوان أيا كان من القائم به، واتخاذ مواقف تبريرية تلفيقية حسب المصلحة الانانية تصمت ازاء أكبر جرائم القرن العشرين.

سقوط الرايخ الألمانى

فى الساعة الحادية عشرة ودقيقة واحدة من مساء يوم ٨ مايو ١٩٩٤ فى حى كارلز هورست بشرق برلين وقع جنرال فيلد مارشال كايتل مندوب قيادة الفيرماخت (القوات المسلحة الألمانية) وثيقة التسليم بدون قيد أو شرط أمام عدد من القادة العسكريين للحلفاء، وابرزهم مارشال زوكوف مندوبا عن القيادة العليا للجيش الأحمر، ومارشال الجو آرثر ف. تيدر مندوب القائد الأعلى لقوات الحلفاء المسلحة، وانتهى منذ تلك اللحظة رسميا وجود «الرايخ ذو الألف عام» والذى دام فى الواقع ١٢ سنة .. احد أبشع الأنظمة الديكتاتورية الدموية فى تاريخ البشرية ... الشعب الألمانى لم يحرر نفسه بل حرره الجنود السوفيت والامريكان والبريطانيون والفرنسيون.

وكان كشف الحساب الذى خلفته الحرب مزيجا من الدم والانقاض والدموع:

قتل نحو ٥٥ مليون انسان واصيب أكثر من ٣٥ مليون، الاتحاد السوفيتى وحده فقد أكثر من ٢٠ مليون انسان من المدنيين والعسكريين (يذكر ممثلو روسيا فى الآونة الأخيرة ان الاعلام فى ظروف الحرب لم يذكر الرقم الصحيح لضحايا الاتحاد السوفيتى وهو ٢٧ مليون قتيل)، وبولندا فقدت ٦ ملايين مواطن، والمانيا التى فجرت الحرب فقدت ٥ر٦ ملايين مواطن غير الملايين من المعاقين، هذا غير نحو مليون قتيل فى يوغوسلافيا وملايين أخرى فى بقية بلدان أوروبا .. والدمار المادى الذى سببته الحرب أصاب أكثر ما أصاب الاتحاد السوفيتى، وتعليمات واضحة اصدرها هتلر لجنرالات جيشه يوم ٣٠ مارس ١٩٤١ قضت بادارة الحرب ضد الاتحاد السوفيتى وهو العدو الأخطر باعتبارها «حرب إبادة»، وهكذا كان اذ دمر الألمان ١٧١٠ مدينة و٧٠٠٠٠ قرية و٣١٨٥٠ مصنع ٩٨٠٠٠ مزرعة و٦٥٠٠٠ كيلو متر من خطوط السكك الحديدة.

وحتى عندما اقتربت النهاية بتقدم الجيش الأحمر نحو برلين كان هتلر وخلصاؤه يأملون فى ان تأتى النجدة بأن يتوصلوا لاتفاق مع الغرب ليحاربوا السوفيت معا! الدعاية النازية حاولت ان تخدع الشعب المعذب حتى آخر لحظة بدعوة الاطفال والشيوخ الذين استدعوهم للخدمة العسكرية بالصمود الى حين يحسم «السلاح الاعجوبة» المعركة، القائد واسمه بالالمانية «دوفيرر» هتلر حكم فى النهاية على أمته بحكم اشبه بالاعدام عندما قال: «واذا لم يصمد الشعب الالمانى فى المعركة فلن يستحق الحياة .. ثم انتحر هاربا من المسئولية.»

النظام النازى (الاسم الكامل لحزب هتلر: حزب العمال الاشتراكى القومى الالمانى ومن حروفه الأولى بالالمانية اشتقت كلمة نازى) جلب كارثة كبرى للالمان ايضا وتسبب فى دمار مدنهم وصناعاتهم ودور علمهم وأكثر من هذا تسبب فى أن تحاصر كراهية الشعوب وتوجساتها المانيا.

الحيرة رغم خمسين سنة على الحرب

ويعتبر بعض المراقبين ان النقاش الجارى يكشف وجود خلل اساسى فى العقل وفى البنية السياسية الالمانية .. ويكاد يكون غير مصدق ان ٥٠ سنة لم تكفى لفهم الماضى والتغلب على مراراته ولكى تصبح النزعة

الانسانية والحقوقية مكونا اساسيا للوعي العام.

ولكن فترة ما بعد الحرب شهدت في الالمانيتين تطورات متباينة فبينما كان نظام المانيا الديمقراطية في الشرق حاسما في مطاردة النازيين لم يمس في الغرب القضاة النازيون الذين حكموا بالسجن وبالاعدام على معارضي النظام الهتلري ، والذين طبقوا القوانين العنصرية والمعادية للسامية وباستثناء نفر قليل ممن حكمت عليهم محكمة نورنبرج والذين صدرت ضدهم أحكام في ايطاليا وفرنسا (وسرعان ما افرج عنهم قبل انقضاء العقوبة) لم يحاكم الضباط والجنود الذين اجرموا بحق الشعوب الاخرى ، والمذهل من الجانب الآخر هو ان الجنود الألمان الذين رفضوا المشاركة في قتل الرهائن والمدنيين من أبناء الشعوب الأخرى أو رفضوا المشاركة في الحرب العدوانية (وكلها جرائم في نظر القانون الدولي) واضطروا بسبب ذلك للهرب من الجيش الألماني وصدرت ضدهم عقوبات ايام النازية يرفض البرلمان الالماني حتى الآن اعادة اعتبارهم والغاء العقوبات!.

والجو السياسي السائد خاصة في غرب المانيا يسمح بان يبسط اليمين القومي التاريخ بقوله: «لقد ضربناهم فضربونا .. قتلنا منهم وقتلوا منا.. بل انهم دمروا بغاراتهم الجوية مدننا بعد ان اصبح جليا ان الحرب قد قاربت الانتهاء .. منطق يصور المسألة كلها كمباراة لعبها طرفان وانتهت ، أو كأنها حساب قد تمت تسويته ولم يعد هناك مجال للتمييز بين فعل ورد فعل ، بين غاز مهاجم وبين مدافع عن وطنه .. ولكن الموضوع الغائب بشكل شبه كامل في المناقشة الدائرة على صفحات الصحف وشاشات التليفزيون هو السؤال الجوهري: ماهي أسباب الحرب العالمية الثانية ؟ ماذا ارادت ألمانيا باستيلائها على النمسا وتشيكيا وحربها ضد بولندا وفرنسا وبقية أوروبا الغربية ثم ضد الاتحاد السوفيتي وحملتها في أفريقيا ؟ وكانت خطة بارباروسا وهي الاسم السري لخطة غزو الاتحاد السوفيتي قد حددت الأهداف والوسائل قبل الهجوم على الاتحاد السوفيتي بزمن طويل وهي أهداف الاستيلاء الاستعماري والابادة الجسدية للمثقفين والمسئولين السياسيين والعسكريين.

اليمين الالماني لم يتوقف ابدا عن محاولة تصحيح التاريخ «باعادة كتابته» ، ولكن لم تتح له ظروف ملائمة منذ الهزيمة مثلما تتيح له الظروف الراهنة ، الاتحاد السوفيتي الذي قام بالدور الرئيسي في تحطيم النازية لم يعد موجودا ، وما تبقى عنه لسان حاله «عيد باية حال عدت يا عيد» بسبب الأوضاع الاقتصادية المزرية والحرب الظالمة في الشيشان وفساد القادة، وصور التاريخ التي يروج لها اليمين الالماني تجعل الغازي في وضع المدافع وتضع الضحية في مكان الجاني! وهذا التزوير المفضوح يدغدغ العواطف ويخدع الناس بتبريره لجريمة القرن العشرين الأكبر .. وعند الحاجة يخرج اليمين الالماني من خزائنه روسا وبولنديين يدلون بشهاداتهم التاريخية والتي تشبه الاعتذار عن الهزيمة التي ألحقها الجيش الاحمر بالنازية ، وبالطبع تتم بالمناسبة التسوية بين هتلر وستالين وبين النازية والشيوعية ،ولا يبقى من أخبار الحرب سوى اغتصاب الجنود السوفيت للالمانيات وسرقتهم للساعات.

ما هو اليمين الجديد

كتبت در شبيجل (١٧-٤-٩٥) عن المان متعاطفين مع النازية وديمقراطيين قاصدة ما يسمون باليمين الجديد وهو تجمع سياسي برز اعلاميا في الفترة الأخيرة وبدأت الصحافة السياسية الالمانية تتابع موقفه.

اليمين الجديد تحالف بين المحافظين من الاحزاب الحاكمة (والذين مهما فعلوا يظلون ديمقراطيين) ومن اليمين القومي المتطرف وبتامى العهد النازي ، وقد وجد هذا التجمع واجهة في شخص الفريد دريجر الرئيس الفخري للكتلة البرلمانية للحزب المسيحي الحاكم في البرلمان الاتحادي (البوندستاغ) وهو يعتبر يوم ٨ مايو ، يوم الاستسلام يوما للخضوع الاجباري ، وقد اصدر عدد كبير من اليمين الجديد بيانا بعنوان ٨ مايو ضد النسيان نشروه في جريدة فرانكفورتر الجيماينة تسايتونج القريبة من مراكز القرار السياسي واثار البيان زوبعة شديدة ، ويستشهد النداء بشهود مثل تيودور هويس أول رئيس لالمانيا الاتحادية والذي وصف نهاية الحرب بالمفارقة الالمانية لان تحريرنا وسحقنا جرى في آن واحد.

وتعتبر در شبيجل ان مصدري النداء قد نجحوا في تحقيق غرضهم بالضجة التي احدثوها ،ومعظمهم كما تكتب المجلة يعتبرون نهاية الحرب بمثابة كارثة مذلة للالمان.

وقد دافع فولفجانج شويبله رئيس الكتلة البرلمانية للاتحاد المسيحي في البوندستاغ ، وولي عهد المستشار كول كما يكرر الاعلام التأكيد ، دافع عن موقف دريجر ، وتتسع المفارقات الآن ففي نفس الوقت الذي يشارك فيه ممثلو الدولة الالمانية في احتفالات بلدان اوروبا بانتصارها على المانيا النازية يشارك فيه اعضاء بارزون في حزبهم في انشطة ذات مضمون مخالف باعتبار يوم ٨ مايو مناسبة حزن.

وقد خسر اليمين الجديد جولة عندما ادى الاعتراض الواسع عن ادعاءاته لالغاء احتفال اراد فيه الفريد دريجر (٧٤) ان يعلن الحقيقة كاملة عن سياسة الاخضاع الاجباري التي مارسها المنتصرون من على المنبر الذكرى السنوية للهزيمة في مدينة ميونيخ ، وكان دريجر قد القى خطابا أمام اتحاد الجنود الألمان في هايلبرون منذ ٤ بضعة اسابيع طالب فيه جميع الالمان ان يتحدوا ضد طمس الحقيقة الكاملة وان يرفضوا الموقف وحيد الجانب للماسوخيين الالمان ، ويتهم كتاب البيان المذكور اعتبار يوم ٨ مايو تحرير بانه موقف وحيد الجانب.

وتكتب در شبيجل : **لأول مرة يلتقي المحافظون واليمينيون المتطرفون في عمل مشترك بل ان اسماء بارزة من المسيحيين الديمقراطيين والليبراليين قد توحدوا مع اعداء الدستور في نداء ٨ مايو ، وقد ضمت قائمة الموقعين اسماء نواب لرئيس حزب الجمهوريين (الذي تصفه الحكومة كحزب متطرف ومعاد للدستور)** مع وزير التعاون الدولي في الحكومة الاتحادية كارل ديتر شبرانجر ورئيس نفس الحزب (الحاكم في بافاريا) بيتر جاوفايلر واحد رواد القوى اليمينية فريدريش تسيرمان ، والحرس اليميني في حزب الاحرار برئاسة المدعي العام السابق اليكسندر فون شتال وعدد كبير من اليمين القديم من صفوف الاعلام والعلم والسلك العسكري وبضمنهم كتاب صحيفة يونجه فرايهايت الصحيفة الرئيسية لليمين الجديد.

والمبادر بالبيان تسيتلمان (وهو ماوي سابق) هو الآن عضو في حزب الاحرار في برلين وهدفه هو ان يجذب حزب الاحرار للاتجاه القومي مثل حزب يورج هايدر القومي الالماني في النمسا.

والاسلوب الذي اتبعه التليفزيون الالماني بقنواته المختلفة العامة والخاصة في تناول قضية ذكرى نهاية النازية كان له اثره على انتاج الحيرة اذ ظل التليفزيون ولنحو شهر على تقديم حلقات يومية عن الايام الاخيرة للحرب وخصص جزءا كبيرا منها للغارات

الجوية الانجلو امريكية على ألمانيا ولتقدم القوات الروسية نحو برلين محطمة المقاومة الالمانية المريرة ، وبالطبع دارت الحرب فى اياميها الاخيرة على الاراضى الالمانية والدمار اصاب مدن الالمان وبيوتهم.. وهكذا امكن ان ينشأ لدى مشاهد التليفزيون الانطباع بان بلده كانت ضحية دمرها العدو .. وفى المقابل بثت قنوات محدودة افلام عن تحرير الحلفاء لمعسكرات الاعتقال النازية (البرنامج الفرنسى الالمانى المشترك آرته والمجلة التليفزيونية التى تصدرها در شبيجل فى قناة فوكس) ولا يوجد تناسب فى الحجم الذى توليه البرامج للقضايا المختلفة اذ يكاد يتم كل التركيز على عملية اضطهاد اليهود مقابل اهمال غير متصور للتعرض لجرائم النازية ضد شعوب شرق أوروبا فى روسيا وبولندا وغيرها.

اين يقف المستشار كول؟

ترك المستشار الامور وكأنها على هواها كعادته وهكذا فى الديمقراطية الالمانية باحزابها الشعبية -حسب المصطلح الذى يستخدمه السياسيون للاحزاب الكبيرة- لا يحدث ان يتخذ الحاكم موقفا قاطعا من قضية طالما كانت هناك كتل انتخابية مطلوبة اصواتها قد لا يربحها هذا الموقف ، واصبح من مقتضيات لعبة التوازن ان يكون للحزب أكثر من موقف .. والكشف عن هذه المواقف احيانا اشبه بحل الفوازير ، وعندما نجمع كل ما قيل من تصريحات وصدر من بيانات نجد ان موقف الحزب يتسم «بالثنائية» لا بل والثلاثية .. وفن الحكم يستخدم وصفة كل من يسأل يسمع اجابة ترضيه (الا قليلا) وهكذا فى موضوع ٨ مايو -كل زعيم من زعماء حزبه وحكومته يقول ما يشاء .. أحد زعماء حزبه والثالثة فى هرم السلطة رئيسة البوندستاغ السيدة سيسموت تقول ٨ مايو كان يوم تحرير، ووزير خارجيته يؤكد هذا وفى نفس الوقت يوجه نقدا للاتحاد السوفيتى (فيتلقى الصفير واشارات الغضب من آلاف المحتفلين بتحريرهم من المعتقلات النازية وكان السوفيت قد حرروا العدد الاكبر منها) المستشار كول امسك العصى من وسطها فقال على هامش اجتماع انتخابى فى مقاطعة شمال الراين ان يوم ٨ مايو هو يوم تاريخى «يوقظ عند كل انسان ذكريات مختلفة».

٨ مايو وطابور مبيضى الصفحات السوداء.

كتب اريش بيمه وهو من ابرز الصحفيين الالمان فى بيكيشه تسايتونج (٥ مايو ١٩٩٥) عن نهاية الديكتاتورية النازية وعن الاكاذيب التاريخية الرائجة:

«ثلثا الألمان لا يعرفون ما يعنيه يوم ٨ مايو بالنسبة لهم. تسليم المانيا بدون قيد او شرط قبل ٥٠ سنة ذهب مع الريح وطواه النسيان ،لقد غرق وحجبته الرفاهية او امل الرفاهية القادمة ، غرق وحجبه الفقر الشديد او الخوف من فقر جديد» .

ويذكر الكاتب بان رئيسين المانيين عبرا عن فهمهما للمغزى التاريخى لهزيمة المانيا فى الحرب العالمية الثانية الأول هو تيودور هويس بتصريحه الذى استشهد به كتاب بيان اليمين الجديد ، وكان هويس عضوا فى الرايخستاج وصوت مع اعطاء هتلر سلطات استثنائية عام ١٩٣٣ والتى قمع بها هتلر الشعب الالمانى ثم بقية اوروبا ، الرئيس الثانى هو ريتشارد فون فايتسيكر، وهو رئيس يعرف المشاعر التى عبر عنها هويس ، بل وشارك فى شبابه كمحام فى الدفاع عن والده الذى حوكم كمجرم حرب فى محكمة نورنبرج ، فايتسيكر الذى يحظى باحترام شديد فى ألمانيا وفى بلدان أوروبا قال عام ١٩٨٥ بين احتجاجات القوى القومية إنه يوم التحرير وفايتسيكر كان احرص من غيره على كسب مصداقية لالمانيا فى أوروبا خصوصا وفى العالم عموما فيما يخص موقف الالمان من الحرب، وطبعا لا يوجد من يقبل ان يبدأ الألمان الآن بعد خمسين سنة فتح النقاش حول .. من الذي ارتكب جرما أكبر؟ .. من سبب للآخر آلاماً أكثر؟ .. الحلفاء أم المانيا . بما يجر ايضا للمغالطة فيمن بدأ بالخناقة»..

منذ بضع سنوات جرت نقاشات طويلة حول تقييم الحرب وفهمها فى اطار ما يسمى حوار المؤرخين وفيه تبنى المؤرخون المتعاطفون مع الماضى ان الابادة الجماعية التى ارتكبها الالمان فى الحرب ليست عملا فريدا فى العالم بحيث لا يجوز ان يقارن به اي حدث آخر ، بل انها كانت الرد المنطقى لبشاعة ستالين ، ولذا فانها قضية نسبية وتدخل فى المجرى العام للتاريخ ، ويكتب اريش بيمه بعد استعادة وحدة المانيا -اطلت الذكرى الخمسون للكارثة الألمانية- تهجم الصف الثانى من الذين كانوا قد اشعلوا النار بالأمس ، عن وعى او من غير وعى ويذكر ان واحداً من هؤلاء استنتج ان اهداف الحرب التى صاغها الحلفاء كانت تضم مصطلحات مثل الانتقام والتغلب والابادة والنصر ولكن لم يكن من بينها ابدا كلمة تحرير فيما يخص المانيا ، ولهذا لا يجوز للالمان ان يحسوا بانهم قد حرروا!! ويكتب هذا المفسر ان الرايخ الثالث سقط وجذب المانيا معه الى الاعماق اذن الكلمة الصحيحة هى «الهزيمة».

مراجعة التاريخ واستراتيجيات المستقبل

هذا الصراع ينفجر فى وقت لم يعد فيه الاتحاد السوفيتى موجودا .. اذن ضد من هو موجه بالضبط او ضد من فى الاساس؟.

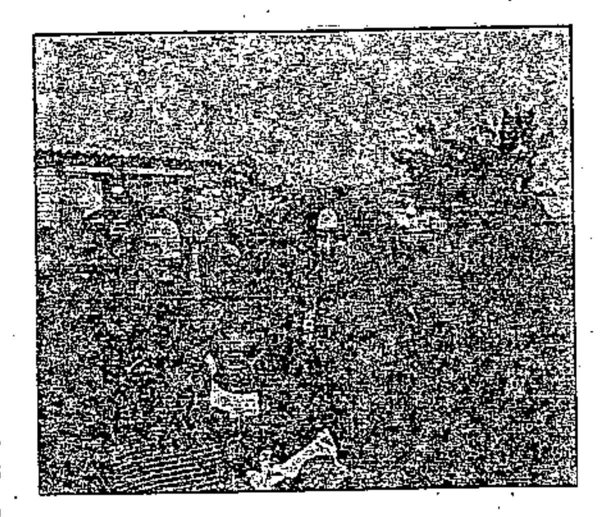
لا يمكن أن تخطئ العين انه موجه بدرجة غير قليلة للحلفاء الغربيين وربما بالاساس اليهم ، ولعل اليمين القومى الالمانى يتشوق ، مستندا الى تفوق المانيا الاقتصادى فى أوروبا ، ان يقول لهم ها نحن بعد ٥٠ سنة من الحرب من المنتصر ومن المهزوم؟ والمانيا قد انجزت بالفعل تطورا مذهلا بعد النهوض من انقاض الحرب العالمية الثانية ، وقد ساعدها الدعم الأمريكى الهام وتركيزها على التنمية الاقتصادية والتطوير التكنولوجى ، وقدتحقق هذا التقدم فى ظل قيود ارتضتها المانيا على دور العسكرية الالمانية ودور المانيا السياسى العالمى عموما ، والسؤال الآن هو هل: يريد اليمين القومى الالمانى استعادة امجاد ومكانة المانيا السابقة ووضعها كمنافس كامل العدة والعتاد فى الساحة العالمية بكل ما تعنيه المنافسة او المزاحمة فى عالم تجرى عملية اقتسامه بسرعة وحسم؟.

هجمة اليمين ذكرت مكررا هذه الأيام بما قاله شاعر المانيا العظيم برتولت بريشت عن آلة الحرب الالمانية التى اشعلت نار حربين عالميتين ، وعن هذه الأفعى قال: «هذا **الحجر لا زال خصبا .. الذى زحفت خارجة منه**».. ويعتبر بعض المعلقين ان من التهاون ان يظن احد ان ما كان لا يمكن ان يعود .. وها هو التاريخ قد بين انه مفتوح لكل الاحتمالات..

الذى يقول هزيمة وحداد ويتوقف عند هذا الحد دون ان يدين الحرب العدوانية ويتعاطف مع ضحاياها-ايضا الان بعد خمسين سنة- لا يعترف بحق الشعوب الاخرى فى الحياة الحرة، ويقف مع الجناة وليس مع الضحايا ، بل انه يبرر جريمة الهتلرية بشكل أو بآخر .. ونداء ضد النسيان يعد نقلة سياسية جديدة نحو مراجعة التاريخ- ومراجعة التاريخ تأتى دائما تمهيدا لاستراتيجيات جديدة للمستقبل..

رغم ٥٦ مليون قتيل فى الحرب العالمية الثانية يرفع اليمين القومى الالمانى رأسه ليبيض صفحات التاريخ السوداء كما كتب الصحفى اريش بيمه الذى استشهدنا به.

نبيل يعقوب



السلطة الوطنية واللحظات الحرجة فى جنوب أفريقيا

د. ليلى عبد الوهاب

رسالة بريتوريا

الأحلام الكبيرة والمبادئ النبيلة التى عشنا نناضل من أجلها سنوات طويلة فى فترات المد الثورى وفترات صعود وتنامى حركات التحرر الوطنى فى منطقتنا العربية وفى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية انتهى الحال بمعظمها الى واقع مرير مهزوم ضاربا الحائط بكل القيم والمفاهيم والشعارات التى قادت حركات التحرر فى الخمسينات والستينات من حرية واشتراكية وعدالة اجتماعية ومساواة ، تم استبدالها بمقولة ميكيافيلية ترى أن تقنع بالممكن خيرا من طلب المستحيل.

والممكن هو بالطبع ما تفرضه الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها فى إطار يسمى بالنظام العالمى الجديد على شعوب العالم الثالث من حلول وهمية لمشاكلها وصراعاتها ، أحيانا بفرض استئناس حركات التحرر، وأحيانا أخرى بفرض الفرقة والانقسام بينها، ومن ثم أصبح الحديث عن الحرية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية والوحدة هو من قبيل المستحيل الذى يتهم اصحابه بانهم واهمون أو على احسن تقدير حالمون.

قصدت من المقدمة السابقة أن أمهد للحديث عما شاهدته وخرجت به من انطباعات خلال زيارتى لدولة جنوب افريقيا. فقضية الصراع العربى الصهيونى فى فلسطين وقضية الصراع العنصرى فى جنوب افريقيا كانتا على قمة أولويات نضالنا التحررى طيلة العقود الأربعة الماضية . واذا كانت قضية الصراع العربى الصهيونى قد سارت فى طريق الحل الجزئى المنفرد من خلال اتفاق كامب ديفيد ثم اتفاق غزة-أريحا أولا، فان المفارضات التى جرت بين حزب **المؤتمر الأفريقى A.N.C**، **والحزب الوطنى الممثل للأقلية البيضاء** ، والتى انتهت بتسليم السلطة الوطنية إلى الأغلبية السوداء، ممثلة فى حكومة ائتلافية انتقالية بزعامة **نيلسون مانديلا** ، كانت بدون شك موضع اهتمام وترحيب عالمى ولكنها فى الوقت ذاته كانت تشوبها كثيرا من علامات الاستفهام حاولت من خلال زيارتى كشف النقاب عن بعضها.

لقد ذهبت إلى مدينة **بريتوريا** بجنوب أفريقيا فى الفترة من ٦ إلى ١٦ أبريل بدعوة **من منظمة المرأة الافريقية للبحوث والتنمية AAWORD** التى أتمتع بعضويتها منذ عام ١٩٨٠ ، وذلك لحضور ندوة حول «**المرأة الأفريقية والتطور الديمقراطى**» ، وكذلك للمشاركة فى جمعيتها العمومية التى انعقدت عقب انتهاء الندوة لانتخاب اعضاء جدد للجنتها التنفيذية.

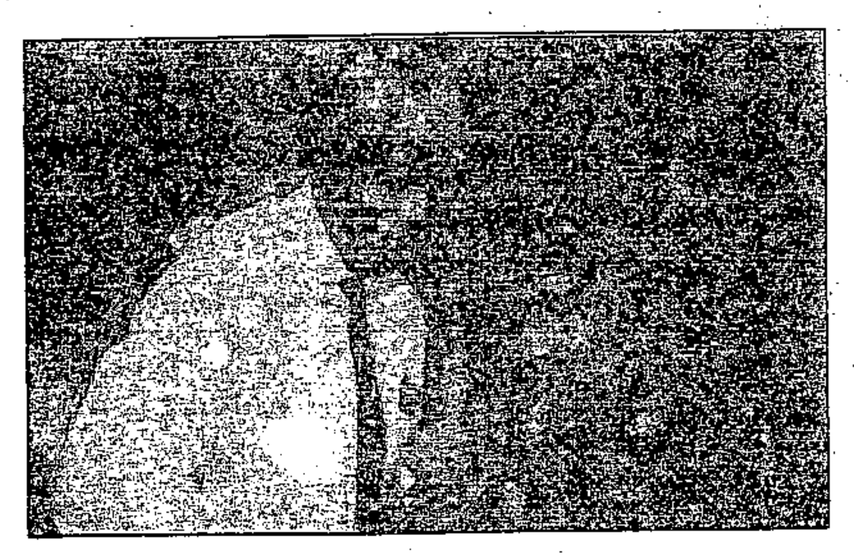
ومنظمة المرأة الأفريقية للبحوث والتنمية منظمة اقليمية تأسست عام ١٩٧٦ ومقرها داكار بالسنغال ، وهى تهتم فى المقام الأول بعمل البحوث والدراسات والندوات العلمية حول قضايا المرأة الأفريقية فى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاعلامية.

اما أن الندوة فقد كانت بالفعل تجمعاً أفريقياً كبيراً لباحثات يمثلن حوالى ثلاثين دولة أفريقية هى «**كينيا وتنزانيا والكاميرون، ونيجيريا ، وغانا ، وغينيا ، ومصر ، وتونس وساحل العاج ، وموريشيوس، وجنوب أفريقيا ،و أوغندا ، والنيجر ، والسنغال، ومالى ، وزامبيا وسيراليون، وزيمبابوى ، وناميبيا، وموزمبيق وبوركينافاسو، وبنين، والكونغو ، وسويزلاند، ومدغشقر ، والجابون، وليسوتو، وبتسوانا**».

وقد نوقش خلال أربعة أيام كاملة فى مركز المؤتمرات الذى يبعد عن وسط مدينة بريتوريا بعشرين كيلو مترا أكثر من خمسين بحثا غطت محاور موضوع المرأة والديمقراطية من جوانبه المختلفة بدءاً بمفهوم الديمقراطية مروراً **بالدساتير المختلفة وما تحتويه من تمييز ضد المرأة** فى مجالات العمل والأسرة والمشاركة السياسية ، كذلك الفجوة القائمة بين الدساتير كنصوص والواقع الاجتماعى والسياسى.

كما ناقشت الندوة أيضا محوراً هاماً حول **مبادئ وضمانات الديمقراطية للمرأة الأفريقية** خاصة فيما يتعلق باستبعادها من مواقع اتخاذ القرار وسيطرة النظام الأبوى ، كذلك دور الجماعات النسائية فى منظمات المجتمع المدنى وأثر ذلك على تفعيل دور المرأة فى العملية الديمقراطية.

وفى محور ثالث ناقشت الندوة **دور الثقافة الديمقراطية على التطور الاجتماعى والسياسى للمرأة** ، كما خصصت الندوة محوراً آخر لمناقشة تأثير



- مكانة المرأة الاقتصادية على العملية الديمقراطية فى المجتمعات الأفريقية . وأخيرا كان لمحور العنف ضد المرأة والعملية الديمقراطية مجال كبير فى الأوراق البحثية والمناقشات التى دارت فى جلسات الندوة ، وهو المحور الذى قدمت فيه الكاتبة بحثا حول تأثير العنف البنيوى والعنف الأسرى على الدور الديمقراطى وقد انتهت الندوة بأصدار بيانين أحدهما يتناول تأثير الصراعات العرقية والدينية على المرأة الأفريقية وضرورة توفير الحماية الاجتماعية والسياسية من قبل الدول والحكومات للنساء ، اللاتى يتعرضن لانتهاكات فى ظل هذه النزاعات. كما أصدرت الندوة بيانا آخر حول سياسات التكيف الهيكلى المتبعة فى كثير من الدول الأفريقية وتأثيرها على المرأة ومطالبة الحكومات باتخاذ التدابير والضمانات اللازمة لحماية المرأة من الآثار السلبية لهذه السياسات.

وكانت الندوة فرصة لمتابعة الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى جنوب أفريقيا .حاولت خلال الزيارة التعرف على بعض ملامحه خلال عدة مصادر منها بعض الأوراق البحثية التى قدمت، واللقاءات التى اجريت مع العديد من النساء اللاتى شاركن فى الندوة، كذلك من خلال الحوارات المحدودة التى التى أتيحت لنا خلال فترة الاقامة بمدينة بريتوريا ، ومدينة جوها نسبرج ، ومدينة سويتوواخيرا من خلال متابعة بعض برامج التليفزيون.

وأبسط ما يمكن استخلاصه عن الوضع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى هناك، انه يمتلئ بالعديد من التناقضات الحادة التى تهدد بانفجار الموقف فى أى لحظة فالتغيرات التى حدثت هى تغيرات فوقية لم تتجاوزها لتصل إلى عمق التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحادة المتمثلة فى الفقر الشديد للغالبية السوداء والبطالة التى تصل إلى أكثر من ٥٠٪ والجريمة، العنيفة التى تفشت بدرجة مخيفة والتى تجعل من الصعوبة بمكان أن تتجول منفرداً فى وضع النهار، فهناك خطر يحذرونك منه بمجرد وصولك خاصة بالنسبة للنساء مع ارتفاع معدلات الاغتصاب وذكرت احدى الباحثات فى ورقتها ان هناك حوالى الف امرأة تغتصب يوميا، هذا بالاضافة إلى زيادة جرائم السرقة والنشل بشكل كبير . وقد ادركت ان الشعور بالأمان الاجتماعى مسألة هامة للانسان وانه عندما يسلب منه هذا الشعور يجد نفسه محدد اقامته اجتماعيا ، وهى مسألة لا تقل خطورة عن المحدد اقامته سياسيا بل قد تتجاوزها.

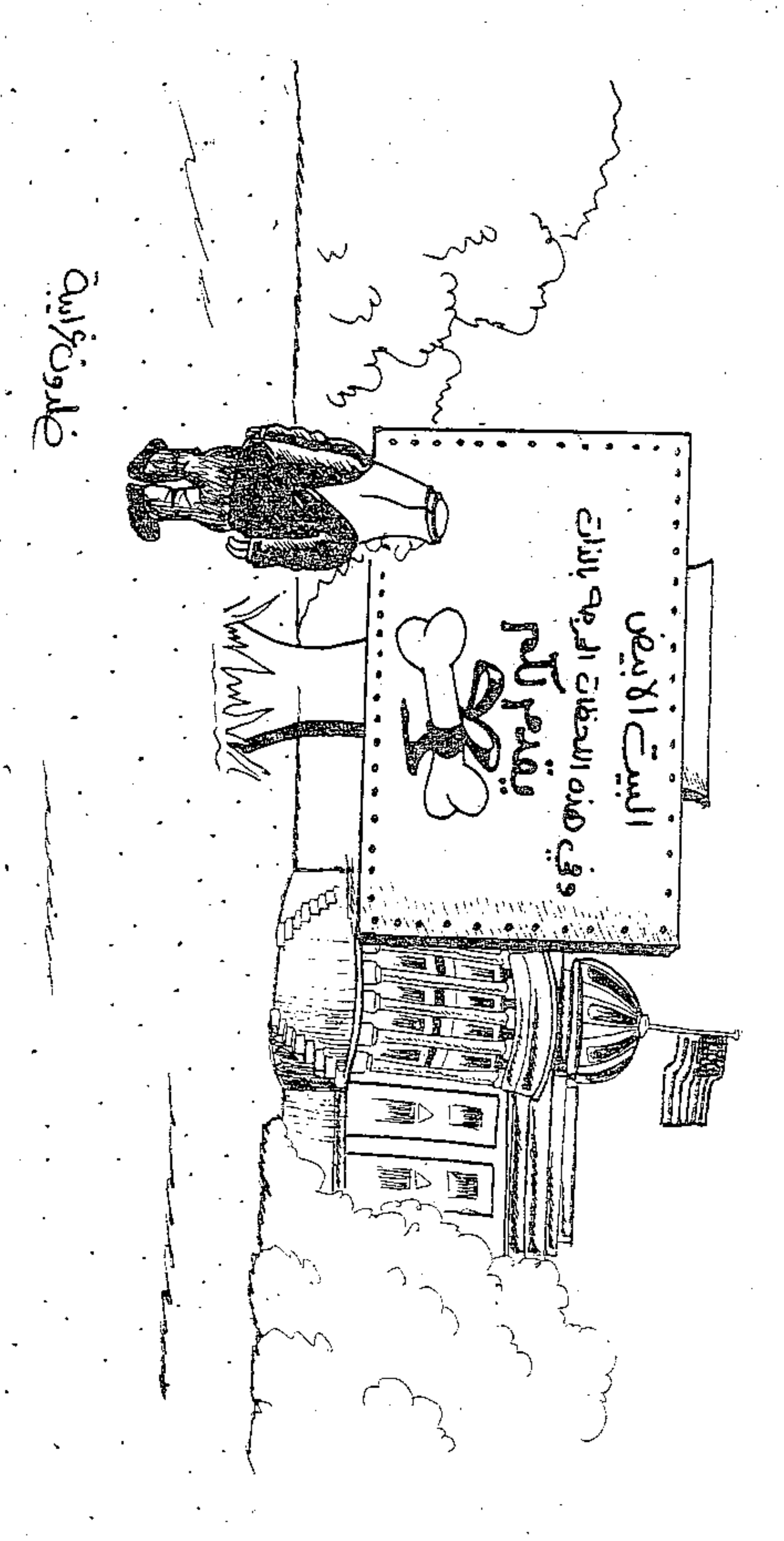
ان حكومة الأغلبية بزعامة المناضل مانديلا تطالب الشعب بالصبر واعطائها الفرصة لعلاج ما خلفه النظام العنصرى من مشاكل وأزمات .

والمرء لابد ان يشعر بالقلق أمام حجم المشكلات والتناقضات القائمة وعدم قدرة الغالبية السوداء على مزيد من الانتظار فقد فاض بها الكيل كما يقولون ، كما ادى القهر والحرمان الطويل فى ظل الحكم العنصرى إلى توحش الشخصية بشكل يهدد بانقلابها على نفسها خاصة عندما تتمفصل الصراعات العنصرية مع الصراعات الطبقية والثقافية والعرقية هذا ما جعلنى أفهم ما كان يستعصى على فهمه قبل الذهاب إلى جنوب أفريقيا عندما قررت حكومة الأقلية البيضاء بزعامة دكليرك تسليم السلطة بطريق سلمى إلى الأغلبية السوداء بزعامة مانديلا ، فيما يمكن ان نسميه باللحظات الحرجة التى يوشك فيها الوضع على الانفجار ، وعنده يكون الفشل والعجز وعدم القدرة على تسيير أمور البلاد من نصيب الحكومات الوطنية ، كما يتحول فيها الرفاق إلى فرقاء، والشرب إلى جماعات متصارعة .

وللعلم فان العديد من رجال المال والاقتصاد البيض يهاجرون بأموالهم وثرواتهم خارج البلاد تجنباً لهذه اللحظة.

ومع كل الشعور بالمرارة الذى ملأنى جلست فى غرفتى بالفندق أشاهد التليفزيون واتابع بعض برامجه فى فترات الراحة وهى الوسيلة الوحيدة المتاحة لملء وقت الفراغ هناك . فاذا ببرنامج على القناة الأولى يستضيف سكرتير الحزب الشيوعى SACP ويدعى شارلز نكاكولا يسألونه عن رأيه وبرنامج الحزب فى القضايا المختلفة والمشاكل التى تعانى منها البلاد .وبعد استطراد فى تحليل شامل لمختلف الأوضاع والأزمات يقرر انه لا أمل في حل التناقضات والمشكلات القائمة إلا فى الاشتراكية وان التحالف القائم بين حزبه وحزب المؤتمر هو تحالف يسعى الى تعضيد سلطة الأغلبية السوداء فى ظل المرحلة الانتقالية الحالية هكذا عندما تتعقد الأمور وتشتد الأزمة وتحتد التناقضات يصبح الحل الاشتراكى هو الأمل الوحيد المتفرد.

بقيت نقطة واحدة أخيرة جديرة بالاشارة تخص وينى مانديلا زوجة زعيم حزب المؤتمر الوطنى هذه المرأة التى شدت اهتمام العالم كله وتصدر اسمها لسنوات الكثير من عناوين الصحف والمقالات ، تارة باعتبارها زعيمة قادت النضال ضد الحكم العنصرى طيلة ٢٧ عاما وفى فترة سجن زوجها مانديلا فى سجون جنوب أفريقيا ، وتارة أخرى بتصدر الأسم نشرات الأخبار وعناوين الصحف والمجلات باعتبارها انسانة منسدة ومستغلة للنفوذ وأنها متهمة بالعديد من قضايا النساء ، وبرغم غموض الحقيقة والتعتيم عليها فان شعبية وينى بين النساء الأفريقيات جعلتهن يصررن على مقابلتها، وفى رحلة إلى مدينة سويتو ويقطنها حوالى ٤ ملايين من السود وتبعد حوالى عشرين كيلو متراً عن جوهانسبرج توقفنا أمام منزل تقيم فيه له بوابات حديدية وطلبنا اللقاء ، وبعد فترة من الانتظار لم يجب لطلبنا وشعرنا انها غير مسموح لها بلقا، احد خاصة


البيت الابيض
وفي هذه اللحظات الحرجة بالذات
يقدم لكم
خلدون غرايبة

اقتصاد

الاقتصاديات العربية وكابوس العولمة

د. حكيم بن حمودة

أشرنا فى مقالاتنا السابقة فى مجلة اليسار عديداً من المرات إلى واقع العولمة وانعكاساته السلبية على الاقتصاديات الوطنية وعلى المؤسسات الاقتصادية ، لكن إلى الآن لم نحدد محتوى العولمة ولم نقم بتعريف هذا المفهوم بطريقة دقيقة، لذلك ولتسهيل متابعة مقالاتنا فى هذا الباب المخصص للاقتصاد العالمى قررنا الحديث فى هذا المقال عن العولمة وخاصة التركيز على قدرة الاقتصاديات العربية على الالتحاق بركبها.

يشير مفهوم العولمة عند الاقتصاديين إلى التغيير الذى شمل الاقتصاد العالمى منذ عشرين سنة والذى انتقل بموجبه مجال الديناميكية الاقتصادية من المجال الوطنى إلى المجال العالمى ، أى أن مجال الإنتاج للمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية وأفق التجارة والمال لم يعد يقتصر على المجال الوطنى بل تجاوزه إلى المجال العالمى ، وجاءت جل المؤسسات الاقتصادية تضبط استراتيجياتها على مستوى عالمى ولاتقتصر بالتالى على الأسواق الوطنية.

ويشكل هذا التغيير نقلة نوعية فى تاريخ الاقتصاد العالمى الذى كان يعتمد منذ الحرب العالمية الثانية على الأوطان (Nation) كمجال رئيسى للعملية الاقتصادية.

ومن هنا فإن العلاقات الاقتصادية العالمية كانت أساسا علاقات بين دول مستقلة وقد وضعت الدول مؤسسات وهياكل على المستوى الوطنى لضبط العملية الاقتصادية وترشيدها . وفى هذا الإطار نجد فى البلدان الرأسمالية المتقدمة الدولة "الكينزية" التى تلعب دورا كبيرا إلى جانب السوق فى دفع عملية التراكم وخلق الظروف الملائمة لتطورها ، ولعل أهم ميزة للدولة" الكنزية" هى التأكيد على ضرورة وأهمية الحوار بين النقابات العمالية ونقابات الأعراف ورؤوس الأموال وتجسيد هذا الحوار فى اتفاقات اجتماعية تهم أساسا الأجور ، وقد نجحت هذه الاتفاقات فى ربط نمو الأجور بنمو الانتاجية مما ساعد على تكوين أسواق داخلية هامة وتطوير الاستهلاك الشعبى.

ويعتبر هذا التطور نقلة هامة فى كيفية تعاطى رؤوس الأموال مع الأجر الذى لم يعد تكلفة إنتاج فحسب بل صار مفتاح وركيزة السوق الداخلية . وهكذا اقتنع أصحاب رؤوس الأموال بأن نمو الأجر يمكن أن يشكل دافعا للاقتصاد الرأسمالى إذا اقترن بنمو مماثل للإنتاجية .

أما فى بلدان العالم الثالث فقد تميزت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق مايسميه د. **سمير أمين** بمشروع " باندونغ" للتحديث الوطنى ، وقد تميز هذا المشروع بالدور الرئيسى الذى لعبته الدولة فى تحديث الهياكل الاقتصادية التقليدية ومحاولتها من خلال التضييع بعث وبناء اقتصاد وطنى مستقل ومتكامل ، أما المشروع الثالث الذى ميز هذه الفترة الوطنية فى الاقتصاد العالمى فهو مشروع الدولة السوفياتية التى شكلت نموذج البناء الوطنى فى دول المعسكر الاشتراكى سابقا ، وقد تميز هذا المشروع بدور التخطيط المركزى فى ضبط العملية الاقتصادية وتأميم كل الأنشطة الاقتصادية.

إلا أن مشروع الدولة الوطنية دخل منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات فى أزمة حادة . ففى البلاد الرأسمالية المتقدمة شهدت المؤسسات الاقتصادية نموا كبيرا وأصبحت لاتكتفى بالاقتصاد الوطنى كمجال وحيد لنشاطها – ومن هنا ركزت خطابها ودعايتها الأيديولوجية على الليبرالية التى ترمى من ورائها إلى تقليص دور الدولة الوطنية وتكييفها بتسهيلات لتطوير نشاطها على المستوى العالمى .

أما فى بلدان الجنوب فقد فشل المشروع الوطنى فى تحديث الاقتصاديات وبناء مجتمعات نامية ومستقلة ، وبدأت بلدان المعسكر الاشتراكى تشهد تآكل النموذج السوفياتى نتيجة فشل التخطيط المركزى فى تلبية حاجيات شعوبها ، وصارت طوابير

الانتظار الصورة المميزة لهذه الاقتصاديات في العالم. وبالمقابل أصبح المجتمع الاستهلاكي الرأسمالي النموذج المفضل لشعوب المعسكر الاشتراكي.

إذن في ظل أزمة الدولة الوطنية صارت العولمة المجال الرئيسي للنشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار شهد الاستثمار الخارجي نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، بلغ معدله حوالي ٢٤٪ سنويا في الفترة الممتدة بين ١٩٨٦و ١٩٩٥. ولم تقتصر العولمة على الرأسمال الصناعي بل شملت كذلك الرأسمال المالي مما أدى إلى تسارع وتيرة السيولة النقدية العالمية.

وقد أصبح في الوضع الحالي شعار "الالتحاق بركب العولمة" جوهر السياسات الاقتصادية الوطنية. ففي البلدان المتقدمة عملت الحكومات المتتالية سواء أكانت يمينية أو اشتراكية على الحد من الضوابط والقيود على تطوير العولمة. أما فيما يخص بلدان العالم الثالث فإن تطبيق برامج التعديل الهيكلي يرمي في نهاية التحليل إلى إلحاق هذه البلدان بركب العولمة، فمن خلال فتح الأسواق الداخلية نحو البضائع الأجنبية والاستثمار الخارجي وتقليص دور الدولة في التنمية فإن هذه السياسات تسعى إلى القطع مع نموذج الدولة الوطنية في التنمية وتقديم العولمة والانخراط في الاقتصاد العالمي كبديل لمشروع الدولة الوطنية.

ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو قدرة كل البلدان وبصفة خاصة بلدان العالم الثالث والبلدان العربية على الانخراط بصفة متساوية في الاقتصاد العالمي؟.

ومن هنا تبرز في رأينا أخطار العولمة في أنها لاتمكن كل الأقطار والبلدان من نفس خطوط النجاح والتنمية. فالبلدان الرأسمالية المتقدمة تضع إمكاناتها الضخمة لتتمكن من تحقيق أحسن المراتب وأوفر الحظوظ. بينما يكون التهميش مصير بلدان العالم الثالث نظرا لضعف إمكانياتها الوطنية.

إن دراسة اتجاهات الاستثمار الخارجي على المستوى العالمي يؤكد لنا هذه النتائج، فقد انخفض معدل الاستثمار الخارجي المتجه سنويا إلى بلدان العالم الثالث من ٢٦٪ في بداية الثمانينات إلى ١٧٪ من المجموع في بداية العشرية الحالية. أما حصة بلدان العالم الثالث في مجموع الاستثمار الخارجي العام فقد انخفضت كذلك في نفس الفترة من ٢٢٪ إلى ١٩٪. ولم ينج العالم العربي من تدني الاستثمار الخارجي. فالبلدان التي لعبت ورقة الإنخراط في الاقتصاد العالمي كمصر وتونس والمغرب شهدت انخفاضا كبيرا في سيولة الاستثمار الخارجي، ففي مصر شهد الاستثمار الخارجي تراجعا هاما من مليار و٢٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٩ إلى ٢٥٣ مليون سنة ١٩٩١. أما في تونس فقد تراجع كذلك معدل الاستثمار الخارجي من ١٨٤ مليون دولار سنويا بين ١٩٨١ - ١٩٨٦ إلى ٧٥مليون دولار سنة ١٩٩٠. أما في المغرب فإن كان قد شهد الاستثمار الخارجي بعض النمو بعد التراجع الرهيب الذي شهده في العشرية الفائتة فإنه لم يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار سنويا.

نفس التراجع شهده الاستثمار الخارجي في بلدان الخليج المصدرة للنفط. فنهاية حرب الخليج لم تدفع المستثمرين الأجانب إلى التكثيف من عملياتهم في هذه المنطقة بالرغم من كل التشجيعات التي منحتها لهم أنظمة الخليج.

هكذا إذن نرى أنه إلى جانب أخطار العولمة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاديات الوطنية - كما نبهتنا إلى ذلك الأزمة المكسيكية الأخيرة - فإن إمكانات الإنخراط في دورة العولمة ليست بالسهلة. فتجربة بعض الاقتصاديات العربية كالبلدان المصدرة للنفط ومصر وتونس والمغرب بينت بما فيه الكفاية أن الليبرالية المفرطة وتحرير الأسواق وتقليص دور الدولة ليست كافية لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتعجيل انخراط هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، بل بالعكس فتجربة بلدان شرق أسيا (كوريا الجنوبية، تايوان...) تؤكد أن شرط الانخراط في العولمة لا يكمن في مزيد من الليبرالية بل بالعكس يتطلب بناء اقتصاد وطني متكامل وقادر على مجابهة المنافسة الأجنبية بصفة فعالة.

في نهاية هذا التقديم نعود لنؤكد من جديد على ضرورة إعادة النظر في الوطن العربي بصفة جدية في واقع العولمة وسياسات التعديل الهيكلي التي تزعم تهيئة الظروف الملائمة لانخراط البلدان العربية في حركتها. هذا التقييم ضروري ويشكل نقطة انطلاق لبناء اقتصاديات وطنية متكاملة وذات قدرة تنافسية تمكنها من مواجهة أخطار العولمة في ظل تكامل اقتصادي عربي.

د. سمير
أمين





سلامة موسى

سلامة موسى:

أول الموسوعيين

آخر الموسوعيين

د. رفعت السعيد

الاسم : سلامة موسى

العفى

المهنة: مثقف

تاريخ الميلاد: ١٨٨٧

تاريخ الوفاة : ١٩٥٨

ويقدر ماطالعت لسلامة موسى وعنه لم أزل متحيرا إزاء هذا اللغز ، هذا الفتى المسيحى المتفجر حيوية ، ابن الأسرة الميسورة التى تمتلك أرضا وجاها ومنصبا رفيعا احتله أبوه " رئيس تحريرات مديرية الشرقية " .. فهذا الفتى المنطلق سعيا وراء المعرفة يتعثر دوما فى دراسته ... لم يحصل على الابتدائية إلا فى ١٩٠٣ أى فى سن السادسة عشرة من عمره .. ومن ثم انطلق إلى القاهرة ليلتحق بالمدرسة التوفيقية الثانوية ثم الخديوية الثانوية .. لكنه ينحى كتب المدرسة جانبا .. وربما يترفع عليها ، ويغمس فى قراءات نهمه .. متعددة المصادر ، موسوعية التوجه:

يقرأ كتابات **رفاعة الطهطاوى** ، وفتاوى الإمام **محمد عبده** ، وهرطقات **شبلى شميل** ، ودراسات **فرح أنطون** ، وتجليات **أحمد لطفى السيد** .. ويدهش إذ ينغمس بكليته فى التهام مترجمات تتراكم سريعا على صفحات" **الجامعة**" و" **المقتطف**" و" **الهلال**" .. الخ .

يستند الفتى إلى ميراثه عن أبيه (الذى توفى سريعا تاركا إياه فى الثانية من عمره) عديد من الأفدنة قرب الزقازيق يسميها الناس ويسميها هو" عزبة" كانت تدر عليه إيرادا شهريا قرابة الثلاثين جنيها .. وهو مبلغ كبير بمعايير هذا الزمان يكفيه كى يعيش مستريحا وكى يشترى كل مايريد من كتب ومجلات .. بل ويكفيه كى يركل تلك الدراسة المدرسية التى لم تشف غليله أبداً .. ويرحل إلى باريس عام ١٩٠٧ .

وهناك تترسخ فى أعماقه قيم الحرية والديمقراطية وحقوق المرأة والمساواة والاستنارة ، وهناك عايش الفعل السياسى الملتهب وطالع بانبهار لم يخفه فى كتاباته جريدة " **الإومانيتيه**" (الاشتراكية آنذاك والشيوعية فيما بعد) وتلمس على صفحاتها أولى أحرفه الهجائية فى أبجدية الاشتراكية .. ويضاف إلى متاريسه الفكرية متراس جديد " **العدل الاجتماعى والاشتراكية** " ويدهش الفتى وهو يطالع فى باريس التى عشتها كتبا ودراسات عن مصر القديمة ، ويدهشه أكثر أنه - وهو المصرى - وأن أبناء شعبه - وهم المصريون - لم يدركوا قيمة حضارتهم القديمة .. ولاميراث آبائهم الفراعنة .. فيعود إلى مصر منطلقا مباشرة إلى الصعيد لبعض شهرين متأملا فى آثار الفراعنة .. وهناك يضاف إلى مجانيته متراس جديد .. الفرعونية : والعشق الأصيل للوطن المصرى والحضارة المصرية.

.. ولم يزل **عشق الثقافة والمعرفة** يعصف بالفتى فيقتاده مرة أخرى إلى الترحال .. هذه المرة إلى لندن ينمى النفس بدراسة أكاديمية وشهادة مدرسية . ويلتحق بالفعل بكلية الحقوق .. لكنه لم يلبث أن يتناسى هذه الدراسة منغمسا من جديد فى مطالعات لاتنتهى .. وهكذا يمتلك **سلامة موسى** أدوات التعرف الموسوعى .. إجادة تامة للفرنسية والانجليزية .. ورغبة عارمة فى القراءة المتعددة الجوانب . وانهار من الكتب والدراسات.

لكن التناقض المتعدد الجوانب يعصف به. هذه الحرية المتعددة الجوانب التي تغلف أوربا والفكر الأوربي - والتي ظل دوما معتقدا أنها معيار تقدمه وازدهاره - وذلك الجمود الذي يخيم على كاهل مصر. ثم هذه "العزبة" التي يتملكها ومشاعر الاشتراكية التي أخذت سبيلها للإقامة في داخله، ثم قبل هذا وذاك شغف هؤلاء الأوربيين بالحديث عن حريتهم، بينما هم يستعمرون وطنه.. منتهكين حريته.

وبحثا عن حلول لهذه المتناقضات بدأ **سلامة موسى** أولى خطوات رحلة "العمل".. كل ماسبق كان استمتاعاً فكريا. والخطوة التالية هي أن يستقيم الفكر ناهضا وقادرا على الصراع دفاعا عما يعتقد.

وينضم سلامة موسى إلى جمعيتين في لندن " **جماعة العقليين** " و" **الجمعية الفابية**".. وفي الجماعة الأولى تعرف على **نظرية داروين وأفكار سبنسر**، أما في **الجمعية الفابية** فقد تعرف على الفكر الاشتراكي وإن بنزعة إصلاحية فابية وتعرف على شخصية أثرت فيه كثيرا وأعجب بها كثيرا " **برنارد شو**" وانعقدت بينهما صداقة دامت طويلا وكان أهم ماقرأه من شو.. هو انتقاد شو لمذبحة دنشواي وتنديده بها.

الآن تجهز الرجل.. علما واسعا، ومعرفة متعددة الجوانب، ويبدأ المعركة، وهي معركة متعددة الاتجاهات متشعبة وأحيانا متناقضة، فالرجل قرأ كثيرا وتأثر بالكثيرين: **برنارد شو. سبنسر. نيتشه، تولتسوي، غاندي، أوين، أبسن**.. وحتى كروبتكين تأثر به وترجم له " **نداء إلى الشباب**".

لكن سلامة موسى يبدأ معركته عام ١٩١٠ بكتاب غريب " **مقدمة السوبرمان**" ردد فيه بالأساس أفكار **نيتشه** ذات الصبغة العنصرية، فهو ينصح المصريين بالزواج من غير المصريات حتى يحسنوا النسل المصري، وهو يؤيد سيادة الأبيض على الزنجي فالزنجي كان منذ مائة عام فقط يأكل الإنسان، ومن المستحيل أن تكون مشاعره كمشاعرنا مهما طلى نفسه بآداب السلوك".

لكنه حتى في هذا الكتيب المرتبك يتحدث عن **الاشتراكية** .." ومما يساعد رقي الأمة أن نجعل ناموس تنازع البقاء يجري بلا إجحاف بين الناس، ولايكون ذلك إلا إذا استوت أمامهم الفرص المعيشية بحيث لايمتاز أحدهم عن الآخر إلا بكفايته الذهنية أو الجسمية فيجب أن يتساوى الناس في فرصة الإثراء.. وذلك باصطناع نظام اشتراكي أو شبيه بالاشتراكي حتى لايولد واحد غني وآخر فقير، وقد يكون الغني أحط ذهنا وجسماً من الفقير ولكن امتيازه بالمال الموروث يعينه" (مقدمة السوبرمان - ط٣ - ص ٦)

وفي هذا الكتاب يبدأ أول مصادماته: "والدين إذا خرج من دائرة علاقة الإنسان بالكون وأخذ يقرر أصول المعاملة بين الناس من تجارة وزواج وامتلاك وحكومة ونحو ذلك فإنه عندئذ يقرر الموت لكل من يؤمن به".

وهو يتمسك بالدين .. ولكن فقط كعلاقة روحية بين الإنسان وخالقه " إن الدين ضروري لكل أمة ولكل فرد، ولايمكن أن يعيش الانسان بلا دين، لأنه مادام قد شرع يفكر في الكون زمانا ومكانا فقد شرع يفكر في الدين" (المرجع السابق - ص ٣١).

ومادمنا نتحدث عن موقف سلامة موسى من الدين فلابد من إشارة إلى مقال له عن ويلز، عنوانه " أديب ينشد ربه " يتحدث فيه عن **ضرورة الإيمان بالله** .. لكنه إله " لاوجود له من حيث المادة أو الفضاء، لكن له وجود زمني كوجود التيار الفكري، وهو ينمو بنمو الإنسان، وينظر بأعيننا إلى هذا الكون ويعمل بأيدينا فيه، وكل مالنا من حقائق، وكل مالنا من قصد، أو عمل عظيم، بجمعها في نفسه " (مختارات سلامة موسى - ط٢ - ص٢٢).

*** الفابي اشتراكيا**

لكن الاشتراكية لم تزل تزهر في عقله .. تفرض نفسها عليه .. وبرغم فابيته الراضحة التي تؤكد: " من الغلو أن نعتمد على الثورة الحاسمة التي تفصل بيننا وبين الماضي " (المجلة الجديدة - ديسمبر ١٩٢٩). فانه يعلن اشتراكيته ومبكرا جداً .. في عام ١٩١٣، إذ يصدر أول كتاب بالعربية يحمل عنوان " **الاشتراكية**".

سلامة موسى شتاء ١٩٥٣



وربما كانت النزعة الفابية التي غلف بها دعوته الاشتراكية ناجمة عن علاقاته الأولى بالجمعية الفابية، وربما كانت بسبب إحساس عميق بأن الفكر الاشتراكي بكل مايحمله من عقلانية وعلمانية وتحرير للعقل هو كثير جدا على المجتمع المصري آنذاك، ولعله يعبر عن ذلك صراحة إذ يقول في مقدمة كتابه: "يدعوني إلى كتابة هذه الرسالة الوجيزة كثرة السخافات والغباوات التي تحكى عن الاشتراكية .. فغرضي الأول منها تنوير الرأي العام عن ماهيتها "، ثم يؤكد " ولست طامعا أن تعد هذه الرسالة دعوة للجمهور إلى الاشتراكية، ولا أن تكون سببا في تأليف حزب أو جمعية ولكني أطرحها أمام الجمهور القارئ عسى أن تكون خميرة تختمر بها الأفكار إلى حين تستعد البلاد للاشتراكية" (الاشتراكية. ط٢ - ص ٥).

وأكاد أعتقد أن الفابية لم تكن أصيلة في معتقد **سلامة موسى** بقدر ماكانت في اعتقاده مرحلة .. أو ضرورة مرحلية ..أو حتى ساترا، ولنا بعض الأدلة على ذلك.

فعندما جاءت ثورة يوليو وتصور **سلامة موسى** أنها تحمل رايات الحرية خلع عن نفسه رداء التستر وأعلن صراحة مالم يصرح به من قبل " ومع أني في كتاب " هؤلاء علموني" قد ذكرت نحو عشرين من الأدباء والعلماء والمفكرين الذين وجهوا نشاطي الذهني وربوا نفسي، فإني لم أذكر معهم **كارل ماركس** داعية الاشتراكية، والآن أحب أن أعترف أنه ليس في العالم من تأثرت به وتربيت عليه مثل **كارل ماركس**، وإنما كنت أتفادى ذكر اسمه خشية الاتهام بالشيوعية " ثم يقول " ولو كنت قد وجدت الحرية أيام الحكومات الملوكية السابقة لألفت عن الاشتراكية بما كان يوجه ويرشد " (تربية سلامة موسى - ص ٢٩).

وثمة قصة أخرى بالغة الدلالة يرويها عنه واحد من أصدقائه .. " في عودته من إحدى رحلاته إلى أوربا سنة ١٩٥٠ كان سلامة يقرأ كتاب **رأس المال لماركس في السفينة** سرا وكان لقلقه وخوفه من التجسس والمطاردة يلقي في البحر كل ورقة يقرأها بمجرد الانتهاء منها" (محمود الشرقاوي - سلامة موسى،

المفكر والإنسان - ص ٤٤٠)

الاشتراكي مناضلا

لكن الأمر لم يكن كذلك دوما .. فهو واحد من أربعة وقعوا إعلان تأسيس **الحزب الاشتراكي المصري** (والذي نشر في الأهرام (٢٩ أغسطس١٩٢١) ونقرأ فيه " في تلك الآونة التي تعصف فيها النظم الرأسمالية الفردية بحياة بني الإنسان وأرواحهم ، وعقولهم ، وجهودهم ، تبث النظم والمبادئ الاشتراكية في الأفئدة المعذبة لإنجاد الانسانية وإغاثتها من بطش القوى الظالمة وتحقيق غايات العدالة الطبيعية" ونقرأ أيضا :" ولقد امتدت يد الاستعمار والأنتيات إلى مصر فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها .. لذلك كان من الضروري أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح .. وتحقيقا لتلك الغاية تنهض إخوان العمل في مصر لتأليف الحزب الاشتراكي " .

لكن **سلامة موسى** لايلبث أن ينسحب من الحزب لأنه يعتقد " **أن البلشفية كثيرة الآن على حزب مصري** " ومحتجا على التأثر الراضح بتعليمات الكومنترن ومعلنا " :أراد مبتدئو الحركة في مصر أن تكون صبغتها مصرية بحتة تتكيف بتكيف المزاج المصري ولاتنقل عن أوربا نقلا ، كما أرادوا أن ينهجوا نهج الاعتدال والشدة في خطتهم بحيث لايجد ولاة الأمور مجالا للتخوف أو الشدة في سيرهم " (الأهرام ٤-٣-١٩٢٣)

لكن **سلامة موسى** يظل يتحين الفرص ، بل ويخترعها كي ينفذ من ثقب الإبرة متحدثا عن الاشتراكية . وفي " المجلة الجديدة" يلجأ إلى حيلة شهيرة هي اصطناع رسائل .. ثم يرد عليها ، ونقرأ " " سؤال من القارئ (ع ج) الاسكندرية يسأل ماالفرق بين هذه الألفاظ الاشتراكية . الفابية . البولشفية . الشيوعية " ثم ينتهز الفرصة ليتحدث طويلا عن هذه الموضوعات (المجلة الجديدة - ١-٨ - ١٩٣٠ ص ١٢٨٧).

ولم ينج **سلامة موسى** من هجوم متصاعد ضده بسبب اشتراكيته ، ويعلق في المجلة الجديدة على كتاب صدر بغير توقيع يحمل عليه حملة شديدة ، ويقول : " وسألت عن كاتبه في إدارة المطبوعات فعرفت أنه ابن أخ رشيد رضا الصحفي السوري المعروف ، الذي وفد على بلادنا كما تفد الطراعين وخص نفسه بشتم الشبان المصريين واتهامهم بالالحاد والشيوعية" وبعد أن يورد **سلامة موسى** نماذج من الشتائم التي كالها له الكاتب يقول: " وهكذا بحيث أنك تحتاج إلى أن تغسل يديك عقب قراءة هذا الكتاب ، وقد تناولنا هذا السوري السافل بتهمة الشيوعية والدعاية لها .. فرضع نفسه بالوضع الذي يستحقه ، وهو وضع الجاسوس " (المجلة الجديدة - يوليو ١٩٣٠).

وينغمس سلامة موسى رغم ذلك في نشاط فكري جارف ونشاط عملي محموم .. فقد أسس " المجمع المصري للثقافة العلمية" وأسس جمعية " **المصري للمصري**" التي تدعو إلى الاستقلال الاقتصادي " أيها الشباب المصريون كفوا عن معاملة الأجانب ، لايشتر أحد منكم شيئا إلا من صانع أو تاجر مصري ، لأن بهذا وحده يمكننا أن نحقق استقلالنا " (تقويم المصري للمصري - عام ١٩٣٢) ، وكان سلامة موسى يغضب كل يوم مرتين وهو يمر بشارع فؤاد (٢٦ يوليو) ذاهبا وعائدا من جمعية الشباب المسيحية من أن هذا الشريان التجاري الحيوي لايوجد به متجر مصري واحد، واستطاع أن يقنع " بنك مصر" بافتتاح " شركة بيع المصنوعات المصرية " في ذات الشارع وذلك بعد أن دفعت جمعية المصري للمصري تبرعا للبنك قيمته ألف جنيه ، تشجيعا له على فتح هذا المحل.

وفي عام ١٩٤٦ يقبض على سلامة موسى للمرة الأولى .. وبذات التهمة التي حاول أن يتحاشاها طويلا تهمة " الشيوعية" .. في تلك الحملة التي شنها اسماعيل صدقي على كل القوى التقدمية المصرية .

* ثم تأتي ثورة يوليو

ويخيل لسلامة موسى أنه قد حقق بعضا مما أراد .. وما كافح من أجله ، ويطرب لطرد الملك ، وللإصرار على جلاء الانجليز وللإصلاح الزراعي .. فيتشجع ويعلن ماركسيته وتتلمذه على ماركس ، لكنه لم يلبث أن يفجع عندما يجري اغتيال الديمقراطية وحرية التعبير ورغم ذلك يواصل الكتابة ، محاولا كعادته دوما أن ينفذ من ثقب الإبرة . وتحت عناوين مثل " الأدب المرتبط ، جو الحب، ثلاث تهم توجه إلى سقراط ، عندما تزيد حياتنا حيوية . كان قادرا أن يودع في كل منها بعضا من فيض فكره التقدمي المبدع .. وفي مقال له بعنوان " القرن العشرون يلغي القرون الماضية " نقرأ أمنيات حاسمة محددة " أن يلغي القرن العشرون لعنة الكد والكدح في الإنتاج ، أن يلغي الاستعمار ، أن يعمم الاشتراكية ، ويعمم المبادئ الإنسانية " (مختارات سلامة موسى ، ص ٣٢٢).

ويظل القلم حياة سلامة موسى وعذابه ومحرابه وسجنه حتى آخر نفس ..

حتى يرحل ..وأحلامه الكبيرة لم تتحقق

لكن كتاباته المبدعة تظل تراثا ثمينا للفكر المصري .

من إبداعات سلامة موسى

- مقدمة السوبرمان .
- الاشتراكية.
- أشهر الخطب ومشاهير الخطباء.
- الحب في التاريخ .
- أحلام الفلاسفة .
- حرية الفكر وأبطالها في التاريخ .
- أسرار النفس ، العقل الباطن.
- تاريخ الفنون ، وأشهر الصور.
- اليوم والغد.
- نظرية التطور وأصل الإنسان.
- قصص مختلفة.
- في الحياة والأدب.
- ضبط التناسل ومنع الحمل(مع آخر).
- جيوبنا وجيوب الأجانب.
- غاندي والحركة الهندية.
- ماهي النهضة؟.
- مصر أصل الحضارة.
- الدنيا بعد ٣٠ سنة.
- التجديد في الأدب الانجليزي الحديث.
- السيكولوجية في حياتنا اليومية.
- حياتنا بعد الخمسين.
- البلاغة المصرية واللغة العربية.
- حرية العقل في مصر.
- التثقيف الذاتي.
- عقلي وعقلك.
- تربية سلامة موسى.
- فن الحب والحياة.
- طريق المجد للشباب.
- محاولات سيكولوجية.
- هؤلاء علموني.
- كتاب الثورات.
- الأدب للشعب.
- دراسات سيكولوجية.
- المرأة ليست لعبة الرجل.
- برنارد شو.
- أحاديث إلى الشباب.
- مشاعل على طريق الشباب.
- مقالات ممنوعة.
- الإنسان قمة التطور.
- انتحرا لها الباب (مجموعة قصص قصيرة).
- الصحافة حرفة ورسالة.





من أزمة السينما إلى سينما الأزمة (٣)

من فوكوياما إلى يوسف شاهين وعادل إمام!

أحمد يوسف

ربما كان الدليل شديد الوضوح والإفصاح على انتصار أفلام " **سينما الأزمة** " التى صنعتها أزمة السينما المصرية الراهنة ، هو تلك المبالغة السائدة فى لغة الأغلب الأعم من التعليقات الصحفية على أهم الأفلام المعروضة خلال الأعوام القليلة الماضية ، حتى بات " النقد" فى معظم الأحوال يختلط بالدعاية المباشرة أو المستترة ، وأصبحت " **المعارك النقدية** " - أو هكذا تبدو - أقرب إلى **الحملات الإعلانية** التى تروج لسلعة ما على حساب السلع الأخرى ، بل إنك كثيراً ماترى بعض أصحاب الأقلام وهم يتحولون بين عشية وضحاها تحولاً مفاجئا من النقيض إلى النقيض ، فما كانوا يرفضونه منذ سنوات قلائل رفضاً قاطعاً أصبح اليوم عندهم يلقى بالغ الترحيب والحفاوة . لكن مايجعل الأزمة أكثر عمقا هو أن الأغلب الأعم من هذه الكتابات تكتفى فى العادة بإصدار الأحكام الانطباعية المتسرعة ، دون أن تهتم بأن تجعل القارئ أو المتفرج أكثر قدرة على تذوق الفيلم والاستمتاع به ، فكأنما الهدف الوحيد لها هو إثارة الانبهار لدى الجماهير.

إن أردت تفسيراً سهلاً ومباشراً لتلك الظاهرة فهو أن كثيراً من " **النجوم** " - الذين كانوا حتى وقت قريب يقتصرون على ميدان التمثيل ، فانضم لهم اليوم نجوم من عالم الاخراج وكتابة السيناريو (ولماذا لا ونحن نعيش عصر النجوم فى كل المجالات ؟!) - قد تحولوا إلى **مؤسسات**" بالمعنى الحقيقى للكلمة ، فى عصر اختفت فيه المؤسسات الحقيقية أو تضاءل دورها . بل إنه يمكنك فى كثير من الأحوال أن تشعر بأن الحماس المفرط عند بعض أصحاب الأقلام فى الإعجاب بأحد هؤلاء النجوم يعكس فى حقيقته نوعاً من " المصلحة" وليست هناك فى الإشارة لتلك الظاهرة أى ظل من الاتهام الأخلاقى ، فالاتهام الحقيقى يجب أن يوجه إلى السياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى أفرز هذه الظاهرة ، وجعلها أمراً عادياً سائداً ومألوفاً ، فى ظل ظروف صناعة السينما المتردية التى تزداد تردياً كل يوم ، سواء على مستوى " البيزنيس" الذى لا يترك فرصة إلا للنجوم وحدهم ، أو على مستوى الإبداع الفنى الذى يجد نفسه محاصراً بأكثر الاتهامات تخلفاً.

ليس غريباً إذن أن تقرأ كتابات صحفية ونقدية ، لكتاب لهم قيمتهم ووزنهم ، تشيد كل الاشادة بفيلم " **المهاجر**" **ليوسف شاهين** ، دون أن تشير ولو على نحو خافت للسلبيات الجمالية والفكرية التى لم يستطع الفيلم الإفلات منها ، فانتهى إلى أن يصبح نسخة متواضعة فى شكلها ومضمونها للأفلام الهوليودية التى تتناول موضوعات " شبه" تاريخية . ولتقارن تلك الحفاوة المفرطة بفيلم" **المهاجر**" بالرؤى النقدية المتأملة لأفلام **يوسف شاهين** السابقة ، فكأنما فقد معظم النقاد جرأتهم على الإشارة للجوانب السلبية - فى الأسلوب أو الفكر- وأصبحوا ينظرون إلى الفنان على أنه " عبقرى" فى كل مايفعل أو مايقول . على الجانب الآخر ، وإن لم تختلف ردود الأفعال المغالية فى تطرفها ، فإن أكثر أفلام عادل إمام شعبية خلال الثمانينات، والتى صنعت منه نجما جماهيرياً بحق ، كانت تثير استهجان ورفض العديد من النقاد ، الذين رأوا فيها تلاعباً بغرائز الجماهير ، لكن هاهو النجم الساطع قد أصبح عند هؤلاء النقاد أنفسهم " **زعيما**" فى كل مايقدمه من أفلام ، فإذا صنع فيلماً عن الإرهاب **بقدر غير قليل من السطحية وخفة المعالجة ، كان عليك أن تشيد به وإلا بدا الأمر وكأنك تمالئ الارهاب والارهابيين (!)** . أما إذا تحول النجم مرة أخرى إلى صنع فيلم متواضع من أفلام التسلية ، مثل فيلمه الأخير " **بخيت وعديلة**" ، فإنك سوف تجد المدافعين عنه يطلقون عليه لقب " **زعيم الغلابة** "(هكذا!) الذى يقدم للمطحونين وجبة من" الضحك" ، يسليهم بها عن همومهم . وربما إذا فكرت أن تلقى الضوء على سطحية الفيلم الذى لايختلف كثيراً عن أفلام الكوميديا الهوليودية الساذجة التى تنتمى إلى العشرينات ، فإنك سوف تجد نفسك هذه المرة متهما بأنك تريد أن تترك الغلابة لهمومهم

وأحزانهم!

إننا لانذهب بعيداً إذا قلنا أن التفسير الأكثر عمقا لظاهرة الترويج الإعلامي والاعلاني لفيلمي " **المهاجر** " و " **بخيت وعديلة** " - وليس في وضعهما في سياق واحد أي رغبة في الاستخفاف بأي منهما - لايكمن فقط في دور " النجم " - المؤسسة " ، وإنما هو في جوهره تفسير سياسي ، بالمعنى الأرحب للكلمة ، ولعله التفسير الذي قد يلقي الضوء على جوهر الأزمة التي تضرب بجذورها في كل نواحي حياتنا ، وأرجو أن يجد القارئ في هذه السطور قدراً من الاقتراب من جوهر هذه الأزمة .

الهروب من الزمان والمكان

قد لانستطيع أن نخمن بقدر كبير من الثقة كيف كان لفيلم مثل " **بخيت وعديلة** أن ينال مثل هذا الإطراء النقدي الذي قوبل به إذا كان قد ظهر للنور قبل سنوات ، أو بالأحرى قبل أن يتحول **عادل إمام** عند قطاع كبير من المثقفين إلى نجم يطلبون منه الفتوى في أمور السياسة والاقتصاد (!) ، لكن الفيلم - في الأغلب - كان سوف يوضع على المستوى النقدي في قاع السلة مع الأفلام الخفيفة أو الساذجة التي قدمها الممثل الكوميدي في بدايات حياته الفنية كنجم ، والتي لم يستطع معظم النقاد أن يتلمسوا فيها الحس الشعبي الذي صنع من **عادل إمام** بطلاً محبوباً عند الجماهير. لكن المفارقة التي تثير الدهشة والأسى هو أن أفلام **عادل إمام** الأولى التي تجاهلها النقاد كانت أكثر صدقا وتعبيرا عن الجماهير ، بالمقارنة مع فيلمه الأخير الذي حصد الكثير من الاشادة: " بخيت وعديلة.

ولعل أول مايبعث على الدهشة في هذا الفيلم أنه يكاد أن يخلو من الحس الشعبي، فإنك **لن تجد فيه إلا آثاراً باهتة من صعلوك عادل إمام التقليدي** ، الذي عرفناه أكثر اقتراباً على نحو ما من صعاليك وشطار الحكايات الشعبية، بل إن أفلامه الجماهيرية كانت تقترب أيضاً في حبكتها من أسلوب المقالب و " الملاعيب " الشهيرة في تلك الحكايات ، لكنك لن تجد للبطل هنا إلا **تنميطاً شديد السطحية لرجل بلا ملامح ، يعيش في عالم لاينتمي إلى زمان أو مكان** . كما أنك لن تبذل جهداً كبيراً لتتعرف في قصة الفيلم على آثار الاقتباس عن مصادر تنتمي إلى " الفودفيل " ، وهو الاقتباس الذي يجيده بقدر متفاوت



من النجاح كاتب السيناريو **لينين الرملي** . كما أن الاخراج المدرسي **لنادر جلال** - الذي يميل إلى مدرسة الأفلام الهوليودية التجارية ، قد ساهم بدوره في مسح الروح الشعبية أو مسخها ، فكأنك في النهاية ترى فيلماً كوميدياً أمريكياً من أفلام العشرينات التي لم يكن زمنها يتجاوز الدقائق العشر، لكنها أصبحت ساعتين ونصفاً مع الارتجالات التي أضافها عادل إمام.

دعك من الأسماء الغريبة التي يختارها الفيلم لأبطاله ، ليثير بعض الضحكات الفارغة الخشنة ، ولتحاول أن تبحث عن " الحدوتة " التي يحكيها لك الفيلم، فهاهو الكهربائي **بخيت حنيدق المهيطل** (عادل إمام) يلتقي في عربة الدرجة الثالثة بالقطار مع المدرسة عديلة صندوق (شيرين) ، ومن اللحظة الأولى يدب بينهما شجار ، لايستمد وجوده من أي ملامح دراسية في رسم الشخصيات ، وإنما هدفه الوحيد هو خلق المزيد من المشاجرات والمشاحنات الكوميدية التي لاتنتهي بينهما . وبالمصادفة - التي سوف تتكرر كثيراً في الفيلم - يقف إلى جوارهما بالقطار زعيم العصابة (**مصطفى متولي**) ، الذي استطاع لتوه أن يقضي على عصابة منافسة ويقتنص لنفسه حقيبة مليئة بآلاف الدولارات ، كما يقبع في جيب سحري بها كمية هائلة من السموم البيضاء ، لكن الرجل يضطر بسبب مطاردة الشرطة له إلى أن يضع الحقيبة وسط حقائب بخيت وعديلة ، وقد خطط لمطاردتهما حتى يحصل عليها مرة أخرى.

من تلك البداية تنطلق كل خيوط الفيلم التي تتباعد أحياناً ، وتتلاقى أحياناً ، فمن ناحية نجد بخيت وعديلة - القادمين من عالم الكتلة الهائلة الغارقة من أبناء هذا الوطن - تستحوذ عليهما فكرة الاستمتاع بالمال إلى درجة السفه والجنون ، حتى ينتهي بهما الأمر إلى الإفلاس على يد رجل الأعمال النصاب رجبه (**عزت أبو عوف**) ، ثم يكتشفان المخدرات المختفية فيحاولان بيعها لكنهما يقعان في براثن نصاب جديد هو مدير البنك(**حسن حسني**) ، وفي اللحظة الأخيرة ، حين يعثر عليهما زعيم العصابة ، في نفس اللحظة التي تصل فيها الشرطة (كما ينبغي لك أن تتوقع مع مثل هذه الأفلام) ، فإنهما يكونان قد عادا إلى النقطة التي بدءا منها ، فقيرين معدمين ، لكن الفيلم لايفوت الفرصة في أن يلقي عليك حكمته الأثيرة ودرسه البليغ : " فيه ماحسناش بالسعادة لما كان معانا فلوس كتير؟ .. لأن حياتنا مالهاش أي معنى "!!.

ابتذال الكوميديا " النظيفة "!

يقولون لك أن هذه " الحدوتة " قد عاد بها " زعيم الفلاية " إلى الضحك والكوميديا النظيفين ، وإن كان الفيلم يخلو منذ البداية من أهم شروط الكوميديا ، وهو ضرورة أن تحتوي الدراما على المفارقة التي تثير الضحك بقدر ماتثير الأسى - فهذه الحبكة ذاتها تصلح أن تكون مجرد فيلم من أفلام المطاردات والعصابات أكثر من انتمائها لعالم الكوميديا ، لذلك فإن الضحك الذي يمكن اضافته لهذه الحبكة سوف يكون ضحكاً **على " بخيت وعديلة ، من خلال سلسلة من المواقف شديدة الافتعال ،**

تتكرر بحذافيرها بين الآونة والأخرى ، وتكاد تنحصر في ذلك الابتذال الذي يظهر به هذان الفقيران وقد تحولا إلى ثريين بين عشية وضحاها، أو في العدوانية التي يكنها كل منهما للآخر ، ولاندرى لها سبباً إلا أن تكون مبرراً لدى صناع الفيلم لاختلاق مشاهد تبادل الكلمات والصفعات والركلات وتحطيم الأثاث وتقطيع الملابس.

وانه يمكن لك بقدر قليل من التأمل ، وهو ماأشار إليه بالفعل بعض النقاد ، أن تكتشف كيف يسخر " زعيم الغلابة" من الفقراء والمطحونين ، ويدعوهم - رغم الأزمة الاقتصادية والسياسية الطاحنة التي تزيد من اتساع رقعة الفقر كل يوم - إلى التمسك بفقرهم والبحث فيه عن " معنى الحياة"(!!). لكن أرجو أن يسمح لي القارئ بأن أطرح سؤالاً أكثر بساطة ، وهو إذا ماكان فيلم" بخيت وعديلة" فيلماً .. كوميدياً" يستحق كل تلك الإشادة والاطراء؟!.

إن كان الضحك هو معيار النجاح ، فلست أدرى لماذا لاتطبق المعيار ذاته على العشرات من المسرحيات المبتذلة التي يقف فيها الممثلون ليتبادلوا " القافية" أو النكات التي لاتختلف كثيرا عما يتفوه به الجالسون كي استرخاء حول الدخان الأزرق ، أما إذا كان المقصود كما يقول البعض هو الضحك " النظيف" فهل يمكنك أن تجد في هذا المصطلح - الذي يبدو هو ذاته مجرد نكتة - معياراً يفصل بين " النظافة" ونقيضها ، ولتبحث عن هذه النظافة في مواقف اختلقها الفيلم اختلاقا - وربما كان مؤلفها الحقيقي هو عادل إمام نفسه - مثل جلوس بخيت وعديلة متجاورين خلف الحقيبة المفتوحة المكتظة بالدولارات ، وقد ارتسمت على وجهيهما علامات الدهشة والاستمتاع ، مما يجعل أم بخيت (حاتم محمد) تتخيل أنهما يتبادلان فعلا جنسيا فاضحاً ، أو عندما يتبادل البطلان الضرب المبرح في إحدى غرف الفندق الذي نزلا فيه - ولامانع أيضاً من تقطيع الملابس أو الركل بين الفخذين - فتصدر عنهما تأوهات يتصورها مدير الفندق (يوسف داود) تعبيراً عن لذة الشبق الجنسي ، فيطيل استمتاعه باستراق السمع لصرخاتهما من خلف بباب الغرفة المغلق.

إلى جانب هذه **الكوميديا" الثقيلة"** ، هناك العشرات من عبارات وغمز عادل إمام المأثورة التي أتى بها من أعماله السابقة ، مثل " إحنا ليلتنا بيضة والا حاجة؟" أو" يعني فيه نسوان؟" ، أو الاستطراد في الخطب الجوفاء ، التي يضع فيها الكلمات غير المترابطة جنباً إلى جنب، أو استمتاعه بضرب الكومبارس والممثلين المساعدين على أصداغهم ، ناهيك عن السخرية الغليظة عندما يغازل غانية لعرباً ، يقتنصها منه أحد السواح العرب ، فيعترض قائلاً:" وبيقولوا وحدة عربية قال"!.

ومن الحق القول أن كاتب السيناريو **لينين الرملي** قد أتى أيضا ببعض المواقف والشخصيات من مسرحيات أخرى له ، مثل إحدى لوحات" **تخاريف**" عن الفقير الذي أصابه الثراء فجأة فتحول إلى كائن شره يجد لذته في التهام الطعام ، ومن اللوحة ذاتها اقتبس شخصية الشاب الفقير نزيه (**أحمد راتب**) خطيب عديلة ، الذي يبدى نزاهة صاخبة وهو يقف مدافعاً عن حبه ضد ثراء منافسه ، لكنه يتحول بدوره تحت اغراء المال إلى انتهازى يبحث عن ثمن التخلي عن هذا الحب.

الضرب بالعصا المشقوقة

أين الكوميديا إذن في " بخيت وعديلة" الذي احتشد بالنمر المختلفة لإضحاك الجماهير ؟ وربما بدا أن هناك نوعا من التناقض بين التحفظ الذي نبديه على انتماء " **بخيت وعديلة**" إلى جوهر الكوميديا وبين الاعتراف بضحك الجمهور على " بخيت وعديلة" ، **لكن أولى شروط الكوميديا هو تلك الحالة من تعاطف المتفرج مع الشخصيات التي يراها** ، وهو مافتقدناه تماماً مع أي من شخصيات الفيلم ، فحتى " **بخيل**" موليير يثير رغم ضحكاتنا منه قدرا من الشفقة عليه ، لأنه يجسد الحالة الانسانية التي تجمع بين الخير والشر ، أو بين الفضيلة والرذيلة ، لذلك فاننا نقترب منه لأنه يشبهنا على نحو ما ، كما أن ملامحه قد تميل إلى المبالغة الكاريكاتورية لكنها لاتفقد انسانيتها أبداً . على النقيض ، تحولت كل شخصيات " بخيت وعديلة" **إلى أنماط شديدة السذاجة والسطحية وبلا ملامح انسانية حقيقية** : زعيم العصابة القاسي ، مدير الفندق الانتهازي، مدير البنك المحتال ، رجل الأعمال النصاب ، الشرطي الأبله البدين (**علاء ولي الدين**) ، سائق التاكسي المغلوب على أمره (**محمد هنيدي**) ، مأمور الضرائب المتعنت (**سعيد طرابيك**) ، ناهيك عن البطل والبطلة وأفراد عائلتيهما الغلاظ الأجلاف.

إن تلك الشخصيات شديدة النمطية هي ماتجعل فيلم" **بخيت وعديلة**" ينتمي كما سبق القول إلى أحد أنماط كوميديا سينما العشرينات ، والتي تعرف باسم" **كوميديا السلابستيك**" ، التي استمدت اسمها من العصا المشقوقة ذات الشرائح المتلاصقة ، وتصدر صوتا عاليا عندما يضرب أحد الممثلين ممثلاً آخر على مؤخرته ، فيضحك الجمهور بسبب الصوت الصاخب للعصا ، وهو الصوت الذي يوحي بفداحة الألم الذي يعاني منه الشخص المضروب ، وانه ليمكنك أن تعد العديد من نمر كوميديا " **العصا المشقوقة**" التي احتشد بها فيلم" بخيت وعديلة" ، مثل تبادل قذف "الطورطة" على الوجوه النظيفة اللامعة ، وتقطيع الملابس المتأنقة ، وتحطيم الأثاث الفاخر والظهور في بعض الأماكن بمظهر غير لائق (مثل دخول **عادل إمام** إلى مطعم الفندق بمعطف أنيق وسروال قصير ، أو استكمال حفلة الزفاف ومايزال الصابون يغطي ذقنه) ، وتبادل اطلاق الرصاص بطريقة هزلية تشبه أفلام الكارتون ، وغفلة الشرطة التي تجعلها أحياناً



تحرس مرتكبي الجريمة وتساعدهم على تنفيذها. من هذا "الأرشيف" الجاهز لكوميديا العصا المشترقة تأتي ضحكات الجمهور الذي رأى الفيلم، لكنها ضحكات عابرة سرعان ماتنساها، ربما لأن هذا النوع من الكوميديا يعتمد على التسرة والعنف والخلطة، وربما لأن صناع فيلم" **بخيت وعديلة**" تناسوا أن تلك الكوميديا التي تعتمد على الحركة الخشنة كانت أكثر ملاءمة للسينما الصامتة، لكن الأهم هو أنهم عجزوا عن إدراك السياق الاجتماعي الذي ظهرت فيه، والذي أدركه البعض من فناني هوليوود خلال العشرينات فاستخدموا هذه الكوميديا العنيفة لمنازلة مشاعر الجماهير خلال الأزمة الاقتصادية الطاحنة، فكان هدف الضحك هو أن يكون متنفساً للسخرية من سلوكيات البرجوازية وسياساتها وأخلاقياتها، والتي جلبت البؤس على الطبقات الفقيرة، بينما ترى في" **بخيت وعديلة**" أن السخرية كانت من هؤلاء الفقراء !.

لذلك كله، فإننا لسنا ضد كوميديا العصا المشترقة، إذ أنها رغم انتمائها لعشرينات السينما الصامتة ليست إلا المادة الخام التي يمكن تشكيلها عن طريق فنان يتمتع بالوعي الجمالي والسياسي بدلاً من أن ينزلق بها إلى مجرد " زغزغة" الجماهير، ولنتذكر كيف استطاع **شابلن** أن يطورها وهو الذي خرج من عالمها، كما خرج صعلوكه من معطف العديد من صعاليك ممثلين كوميديين سابقين عليه، لكنه ابتعد به عن التنميط، وجعله إنساناً متعدد الأبعاد، يثير تعاطفك معه لاسخريتك منه، لأنه يحمل بين جنباته شخصية مهذبة حالمة، وإنساناً حقيقياً يبحث عن تحقيق ذاته في مجتمع نقد انسانيته، من جانب آخر، لاتجد شابلن يتخلى عن الحركات الخشنة لهذه الكوميديا، لكنه يوظفها لتوصيل أفكاره إلى المتفرج. فإذا كان الصعلوك في" **المهاجر**" (لشارلي شابلن وليس ليوسف شاهين !) يركل خلسة ضابط الجوازات الأمريكي: شلوتاً"، فلأنه ينتقم لنفسه من المصير البائس الذي انتهى إليه الحلم بالهجرة إلى أمريكا، كما أنه في" **العصر الحديث**" يندفع بمفتاحه المعدني خلف امرأة شبكت زرارين فوق صدر فستانها، لأنه يتصورهما مسمارين يحتاجان لربطهما، بعد أن تحول في عمله خلال الساعات الطويلة بالمصنع إلى آلة فقدت انسانيتها، فأنت لاتضحك هنا على آلية تصرفاته، وإنما تأسى له بسبب هذه الآلية ذاتها.

الأزمة الراهنة وإمكانيات المستقبل

إن أقسى مافي" بخيت وعديلة" هو أنه اقتبس حبكة فودفيل عارية، وبعض نمر كوميديا العصا المشترقة، ليقدم فيلماً لاينتمي إلى زمان أو مكان ومع ذلك فإنه قد نال الكثير من الإعجاب لدى بعض النقاد لأن " زعيم الفلاية" أراد أن يعيد للجماهير المطحونة الابتسامة !.

لكن الأمر الأكثر قسوة هو أن تجد القطاع الأكبر من أصحاب الأقلام وقد تحولوا إلى موظفين في مؤسسة النجم، بوعي كامل أو بقدر من الانزلاق المستسلم للوضع الراهن الذي يفرض سيطرة النجوم في كل المجالات، وأرجو أن يكون واضحاً أن تلك الرؤية - أيا كان الحكم على صوابها أو خطأها - لاتنسحب أبداً على كل أصحاب الأقلام، بل أنها تهدف إلى الإشارة إلى أن أكثر هؤلاء صدقا واستقلالية يبدون محاصرين، بينما يتمتع أصحاب الصوت العالي بمكانة تضعهم في مكان القادة الثقافيين المؤثرين على عقول الجماهير!.

ومع ذلك فإنه يبقى أن هناك أزمة حقيقية يقف فيها المثقفون الجادون في مفترق الطرق، وكأنهم يشعرون بأن صلتهم بالماضي القريب قد انقطعت، ولاطريق واضحاً أمامهم للعبور نحو المستقبل، فلم يبق لهم إلا تكريس مايرونه ايجابياً في الوضع الراهن، حتى أنهم باتوا مضطرين للدخول في معارك استنزاف حقيقية. تجعلهم يفتقدون أحلامهم أو يتخلون عنها، وهي الأحلام التي يبقى وجودها هو الأمل الوحيد في تجاوز زمن الهوان والضعف القومي، وصياغة رؤية تستشرف آفاق المستقبل. وليست تلك الإشادة الجارفة بفيلم" المهاجر" وعبقرية صانعه، أو الإطراء الزاعق لفيلم" بخيت وعديلة": وتنصيب بطله زعيما للغلابة، إلا وجهين لعملة واحدة، هي أن أزمة السينما قد خلقت سينما الأزمة، **فإذا كان عليك أن تواجه مع " المهاجر" اتهامات متطرفة بالمروق والهرطقة فإنك سوف تجد نفسك مضطرا إلى الدفاع عن" المهاجر" بكل طاقتك مع كثرة، لأنك تريد الدفاع عن حرية الإبداع، دون أن تتاح لك الفرصة للتفكير المتأمل والهادئ في إيجابيات الفيلم وسلبياته، كما كنت تفعل مع أفلام يوسف شاهين السابقة**، وإذا كانت الصلة قد انقطعت بينك وبين الجماهير التي انحازت طويلاً لأفلام عادل إمام التي كنت تراها ساذجة، فهاهو النجم قد انضم إلى موكب المثقفين في بعض القضايا العامة، مما جعلهم يغضون الطرف عن الجانب السلبي في أفلامه.

وهكذا تقضي بنا ثقافة الأزمة إلى اختيار نجوم على مقاس مانحياه في الزمن الردئ، وأرجو أن تبحث معي عما ينبغي علينا أن ننصح به الأجيال القادمة من السينمائيين الذين مايزالون براعم وليدة: **هل يصنعون سينما على طريقة يوسف شاهين، بأن يجدوا لأنفسهم تمويلاً بملايين الدولارات ليقدموا أفلاما مبهرة بينما هي في حقيقتها تفتقد أصالة الشكل والمضمون، أم يلجأون إلى صنع أفلام على طريقة عادل إمام، تعتمد على النجومية الساطعة التي صاغها سياق اجتماعي مضطرب، جعل من عادل امام زعيما لأننا نفتقر إلى أي مشروع قومي أيا كان تواضعه، فكيف لهذا السياق أن يعثر على من يستحق أن يكون " الزعيم" !!**.

وقد يثير الأسى في النفس أن نتذكر فيما يشبه الحنين إلى الماضي بعضاً من البيانات الملتهبة التي كانت حتى منتصف السبعينات هي الصياغة الملائمة للأحلام الغائمة عند بعض السينمائيين المصريين الشبان، الذين أصبحوا اليوم كهولاً، فقد ترى بعضهم وقد تحول إلى صناعة أفلام بالمواصفات التجارية وإن حاول أن يضيف إليها بعض التوابل السياسية التي توحي بجديتها، أو قد تشعر أن بعضهم قد فقد الاتجاه فأسقط من يده كل الرايات وأفرغ عقله من كل الأيديولوجيات، حين بدا له السياق الراهن غامضاً ملتبساً، لتبقى على السطح أفلام النجوم التي تبدو شديدة الابهار (وهم يؤكدون على نجاحها دائما من خلال أرقام شباك التذاكر)، لكنك إن تأملتها لاكتشفت أنها ليست إلا برهاناً مراوغاً على نظرية فوكوياما الساذجة عن " نهاية التاريخ"، فكأن تاريخ السينما عندنا ينبغي عليه أن يعود من جديد إلى معايير النجاح بالمقاييس الهوليودية، في نوع من الاستسلام " للنظام السينمائي العالمي الجديد"(!)، وهو الأمر الذي لايعبر أبداً عن صدق نظرية فوكوياما، لكنه يشير إلى عمق الأزمة الراهنة، التي تتطلب بالضرورة جهداً فائقاً من مختلف قطاعات المثقفين لبلورة رؤية للمستقبل وشق الطريق نحو هذا المستقبل، فلأنه ليست هناك للتاريخ أي نهاية، **فإن من المؤكد أن أزمة السينما وسينما الأزمة يمكن تجاوزها، ولعلنا نجد بصيص الأمل في أفلام** تعكس قدراً من الوعي السياسي **والجمالي الذي يملكه فنانون جادون مثل داود عبد السيد ومحمد خان.**

برغم كل هذه الاغراءات

نريد برامج حقيقية

ماجدة موريس

منذ اسبوعين.. صرحت سهير الاتربى رئيسة التليفزيون بأن الارسال سوف يمتد فى الدورة الصيفية التى تبدأ من أول يونيو إلى الثالثة والنصف صباحاً .. أى ارسال صيفى ترويجى عن الجماهير المكدودة.

وبعدها بأيام قليلة، اغرقت شركة الاخبار المصرية (CNE) الجرائد بإعلاناتها حول صفقة جديدة تجربها مع المشاهد وهى ١٢٠ فيلماً جديداً يراها من خلال قناة الافلام التى اضافتها لخدمتها مقابل ٨٠ جنيها اشتراك (فإذا حسبناها يتضح أن الفيلم يصل على المشاهد أو الأسرة بخمسة وسبعون قرشاً فقط!) وهذه الاعلانات جاءت بعد سلسلة اعلانات أخري تطالب الناس ، بالحاح، بالاشتراك فى هذه الشركة المصرية الخاصة التى يشارك فيها الاعلام المصرى كشركة أجنبية للبث التليفزيونى .

المشكلة كما هى واضحة من نداءات الشركة المتقاربة والملحة أنه ليس هناك اقبال من المشاهدين المترقعين لهذا البث «الصنف-الحكومى» لأن الشركة بدأت خدماتها منذ عام ١٩٩١ مع بداية الانفتاح على استيراد أجهزة الارسال الخاصة (الاطباق) وبيعها لكل من يرغب فى بث فضائى حر بعيد عن الرقابة.

ولقد بدأت الشركة نشاطها بالاعلان عن أكبر اغراء لنثتين من الناس ، المثقفين وأهل البزنس حيث أن القناة الأولى التى بدأت بها كانت قناة ال (C.N.N) الامريكية الاخبارية المستمرة بدون انقطاع ، ثم بعد فترة قصيرة لم يحقق الاشتراك فيها اقبالا ادخلت الشركة قناة الأوروبية الذائعة الصيت بين الشباب (MTV) ضمن الصفقة، ولما لم يتحقق لها ما أرادت من اقبال بدأت التنازلات من خلال خدمات اضافية بلا مقابل واعلانات ضخمة فى كل مكان وتتردد اشاعات متناثرة حول خسارة مالية كبرى لهذه الشركة وأن كانت بدون مستندات حتى اليوم. لكن المستند الأهم ربما كان هذا الاعلان الذى نشر يوم ١٧ مايو الماضى عن صفقة الافلام اياها والتى هى أرخص من احضار افلام من نوادى الفيديو يقف الفيلم بأثنين من الجنيهات فقط!.

والحقيقة أن المسألة بالطبع هى مسألة وقت ينتشر فيه اطباق (الدش) على نطاق واسع فيتاح للمشاهد أن يرى ما يراه بدون كونترول شركة الاخبار المصرية ، هذا اذا كان ممن يستطيعون الافلات من قبضة القنوات التليفزيونية المحلية، أما من لا يستطيعون فقد اعلنت رئيسة التليفزيون فى تصريحها

صفوت الشريف



سهير الاتربى



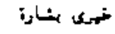
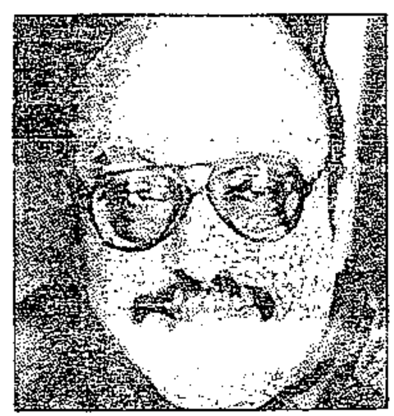
السابق ذكره الهجوم عليهم واطلاق ساعات الارسال لقنوات التليفزيون المصرية السبعة حتى قرب الفجر.

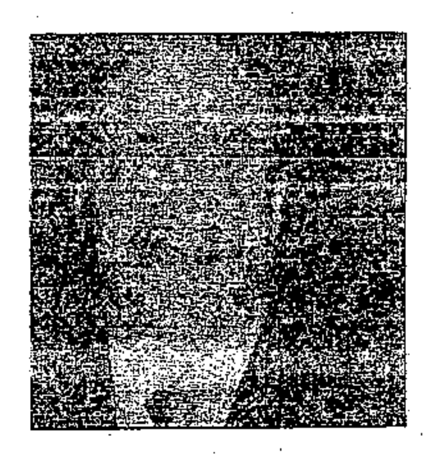
ولقد كانت خريطة عيد الأضحى المبارك فى أول مايو نوعاً من الاختبار لهذا المد التليفزيونى لم تنقطع فيه ساعات الإرسال إلا نادراً، وتم بمقتضاه عرض ٣٤ فيلماً مصرياً منها ستة افلام جديدة ، أثنان منها لخيرى بشارة .الأول يخص بشارة القديم وهو (يوم مر.. يوم حلو) وهو فيلم اعترضت عليه الرقابة لمدة ٧ سنوات كاملة ثم عرض فى زحام العيد) والثانى لخيرى بشارة فى مرحلته الجديدة وهو (رغبة متوحشة) ومنها ايضا فيلم(مولد وصاحبه غايب) لأشهر مخرجى سينما المقاولات الآن **ناصر حسين** ، وفى القناة الثانية كان الامر قريب من هذا فقد عرضت ٨ أفلام أجنبية لأول مرة منها فيلم للنجم الهندى(**أميتاب باتشان**) الذى «تتبارك» به القناة الثانية فتقدم له فيلما كل عام فى نفس المناسبة ، وفى القنوات المحلية الاخرى كان عدد الافلام مقارباً لما عرضته القناة الأولى) وبين كل فيلم فقرات غنائية ومسرحيات التى يسمرنها ضاحكة وفى الأمسيات اعادة لحفلات (ليالى التليفزيون الغنائية) ، وتلك كلها على ما يبدو هى مظاهر الخريطة الصيفية المنفتحة التى سوف ينافس بها التليفزيون المصرى القنوات الفضائية التى تسحب قطاعات من جمهوره تدريجيا.

ومن المؤسف أنه برغم كل هذه الفرفشة فإن الامور اذا زادت عن حدها أنقلبت إلى الضد . وهذا ما يشعر به قطاع عريض من الناس اليوم تجاه الشاشة الصغيرة ، فليس بالسينما والاغانى وفقرات الضحك وحدها يحيا الانسان وليس المطلوب هو رفع رايات النكتة، ولكن التوقف عند ما نحتاجه حقيقة من التليفزيون من أجل أن نحيا بشكل أفضل. ولعل أهم ما يراه أصحاب (الدش) الذين أقتنوه من أجل برامج أفضل هو **البرامج التسجيلية عن الناس والحضارات والشعوب والبيئات الطبيعية**، وهى برامج على أعلى درجة من الجمال والجاذبية والاهمية تشتهر بصنعها فرق من الفنيين المتخصصين فى تقديم هذه البرامج البيئية والعلمية ، وللأسف فإن هذه البرامج موجودة فى قناة المغرب الفضائية وفى قناة دبى أيضا بالطبع إلى جانب القنوات الخارجية ولكنها غير موجودة فى التليفزيون المصرى بل تتقلص ، ولننظرالى رحلة برنامج يقدمان فى أضيق الحدود وفى أضيق الامكانيات بالاضافة لهذه البرامج هناك برامج التحقيقات الجماهيرية الحقيقية التى تستطلع آراء الناس ولاتصادر عليها ، وبرامج الثقافة الحقيقية وبرامج الحوار مع المسئولين الحقيقية، وبرامج الاطفال الحقيقية ، والبرامج السياسية التى تتيح مساحات واسعة للرأى والرأى الآخر . .وبحيث يدرك المشاهد أن لديه امكانيات الحديث فى السياسة وليس السماع عنها فقط وأن بمصر عدة أحزاب وليس الحزب الوطنى فقط.. وهناك البرامج النفسية والاجتماعية والاقتصادية الحقيقية ثم البرامج التى تواكب الاحداث كلها بلا تفرقة بين حدث ترضى عنه .

الحكومة وحدث لا ترضى عنه **أن الحل الوحيد لكى يصبح التليفزيون اداة** فاعلة للتقدم فى بلادنا هو أن **يصبح جهازا حقيقيا يخطط من أجل مجتمع متماسك ويدرك أن مناقشة كل الامور بحرية وفتح قنوات التعبير للجميع والبحث عن اساليب** الحادة **الملايين التى تشاهده هو طريقة الوحيد للاستمرار لأن القنوات العربية الفضائية والمحلية لديها امكانيات أكبر منه تشترى بها الافلام والمسرحيات وحتى حوارات النجوم ولكن ليس لديها مساحات الحرية ولا الثروات البشرية التى تصنع الفن والثقافة** ..


فاتن حمامة .. وفيلم يوم مر .. يوم حلو



خيرى بشارة


ممدوح الليثى





ثقافة إسرائيل في «إبداع»..

دعاوى التطبيع وأبعاد المواجهة

فريدة النقاش

أصدرت مجلة " إبداع" ثلاثة أعداد متوالية " يناير - فبراير - مارس" ١٩٩٥ عن ثقافة إسرائيل دعاوى التطبيع وأبعاد المواجهة . خصصت العدد الأول للشعر والفن التشكيلي ، والثاني للرواية والقصة القصيرة ، والثالث للدراسات والعلوم الإنسانية - اليهود العرب - المسرح والسينما ..

وتشكل الأعداد الثلاثة توثيقا شبه كامل للثقافة - اليهودية وثقافة الدولة الصهيونية ، سواء تلك التي أنتجها اليهود في البلاد الأصلية التي جاءوا منها قبل اغتصاب فلسطين ، أو أنتجتها الأقلية اليهودية التي عاشت في فلسطين أو ولدت فيها بعد إنشاء الدولة عام ١٩٤٨.

ويطرح الشاعر **أحمد عبد المعطي حجازي** رئيس التحرير مجموعة القضايا الأساسية التي ينشغل بها الفكر العربي حول ثقافة العدو في افتتاحية العدد الأول خاصة والحوار دائر على أشده في معظم الساحات العربية حول التطبيع .

وفي محاولته للإجابة عن سؤال الافتتاحية " **ثقافة أمة أم ثقافة أفراد ؟**" قدم مجموعة من الافتراضات وترك الإجابة الأخيرة للأعداد نفسها والتي شارك فيها مايقرب من خمسين باحثا وأكاديميا ومترجما .

وكان أول وأخطر هذه الافتراضات " افترض أن اليهود نفوا جميعا عن فلسطين ، وعاشوا ممزقين ألفي عام في أقطار العالم القديم ، أليست هذه القرون العشرون كافية لدمج اليهود في غيرهم من الأمم؟.

أليست كافية على الأقل لتحويل الأمة الواحدة إلى جماعات عرقية وثقافية مختلفة ؟.

ثم يضيف " إن التطبيع الحقيقي يبدأ من اندماج الإسرائيليين في المنطقة ، فإذا أصروا على أن يتعاملوا معنا كما كان يتعامل الأمريكيون مع الهنود الحمر ، فالكلام عن التطبيع لغو وهراء ، ولن يكون التطبيع في مثل هذه الحالة ، إلا خطوة في طريق الإبادة ، ولن يكون من ناحيتنا إلا إذعانا وتسليما لما يملونه هم علينا .. ".

ويقدم العدد الأول شهادة أربعة من المثقفين المصريين حول التطبيع.

فيكتب **محمود أمين العالم** عن " هذا التطبيع مع ماليس طبيعيا !" وإذا كان في إسرائيل شئ متقدم فهو العلم والتكنولوجيا في بعض المجالات ، ولكن العلم والتكنولوجيا في إسرائيل هي امتداد مباشر للعلم والتكنولوجيا الغربية دون أي خصوصية إسرائيلية ، وخلاصة الأمر أنه ليس للثقافة الإسرائيلية أي قيمة كبيرة يخشى منها على الثقافة العربية ذات التراث التاريخي العريق في الماضي ، وذات الإبداع الراهن في مجال الأدب والفن والفكر والثقافة عامة..".

وأن فضح الحلقة الصهيونية في غير هوادة ، وفضح محاولات تغييبها من جانب القوى الرجعية العربية قضية بالغة الأهمية في التصدي للثقافة والأيديولوجية الصهيونية".

ويضع " **صلاح فضل**" شروط العرب

للسلام على« النحو التالى " فان تنازل عن أطماعه التوسعية فعلا ، وبادل السلام بالأرض عن طواعية ، وكف عن إذلال الشعب الفلسطيني الضحية ، واعترف بحقه المشروع فى إقامة دولته المستقلة طبقا للأعراف الدولية على ترابه الوطنى ، واتخاذ القدس الشرقية - رمز دينه ومجده ومقدساته - عاصمة له ، وقبل تدمير أسلحة الفتك النووى التى يختزنها لإبادتنا ، أن رضى عمليا بكل ذلك فقد طوى صفحة الأمس ، وتجاوز حالة العداء ، واستحق أن نمد له يدنا بالتعاون .."

أما إدوارد الخراط فيسأل سؤالا آخر .. هل معرفة العدو تعنى التطبيع معه؟

ويجيب أزعم مرقنا - بأن المعرفة - معرفة النفس ، ومعرفة العدو ، ومعرفة الذات ومعرفة الآخر ، ليس لها إلا نتيجة واحدة ، هى رفض التطبيع بأى شكل من أشكاله ..".

ويرى" **حسن طلب** " " أن الثقافة - لحسن الحظ - هى الميدان الوحيد الذى لاتستطيع فيه المؤسسات الحكومية أن تدير عجلة التطبيع بقرار علوى يتجاهل صناع الثقافة ذاتها من الفنانين والمبدعين والمفكرين كما فعلت من قبل فى ميادين أخرى مثل الزراعة والسياحة والسلك الدبلوماسى وغيرها.

ليس المثقفون موظفين عند أحد ، وليس هناك مايحكمه غير ضمائرهم الوطنية ، ولهذا انعقد إجماعهم تقريبا على موقف موحد رافض للتطبيع ..".

" .. وربما كانت المواجهة الداخلية هى الأجدر بالتفاف المثقفين وتفانيهم فى التصدى لمحاولات تزييف الوعى ، وتغييب الحس الوطنى وتشويه الحقائق التاريخية وحماية الفساد وترويج الخرافة .

ان واجب المثقفين هنا هو الجهاد الأكبر ، بينما لاتمثل مواجهة الثقافة الإسرائيلية ذاتها ، إن كانت هناك مواجهة على الإطلاق ، إلا الجهاد الأصغر.."ويؤكد " أننا فى غير حاجة إلى وسيط عبرانى لكى نتلقى تأثير التيارات الحداثية المختلفة ".

كذلك " فإن التراث اليهودى يهمنا جميعا لأنه رافد حى من روافد الخيال البشرى ..".

وفى العدد الثالث جاء فى شهادة الدكتور " **لطفى عبد البديع**" " لكنهم لايريدون أن يكونوا كسائر البشر بل تسجروا من الأسطورة تاريخا ، وكان تاريخها من دعاوى الاضطهاد المختلفة بسبب التفوق الفعلى المزعوم الذى ليس عليه دليل..".

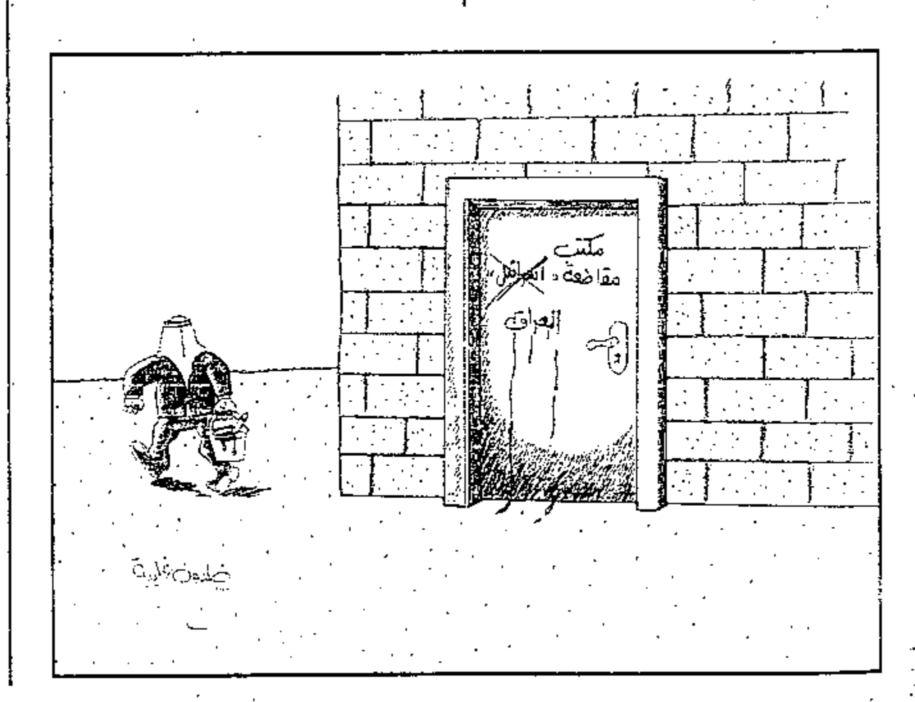
والعقلية اليهودية ، كما ذكر غير واحد من الباحثين عقلية تآمرية يساورها الخوف أينما ذهبت وحيثما حلت ، فهى أبدا مرتابة مذعورة تخشى الاضطهاد وكأنها ترغب فيه وتنادى عليه كما ينادى شيلوك قادحيه والساخرين منه ، وعندها القدرة بفضل عقدة الاضطهاد على أن تخلق الأعداء ، إذا لم تجد الأعداء..".

وفى العدد الثالث يكتب الدكتور **عبد الوهاب المسيرى** عن الخصوصية اليهودية نموذج تفسيرى جديد .. ويتوصل إلى أنه ليس هناك مايسمى بالخصوصية اليهودية المعاصرة بعد أن كانت الثقافة العبرية القديمة التى تمتعت بقدر من الاستقلال داخل التشكيل الحضارى السامى فى الشرق الأوسط القديم قد أختفت ،وأكبر دليل على الاختفاء السريع للخصوصية هو ماحدث للكتلة البشرية الشرق أوروبية الضخمة من يهود اليديشية والتى كانت تشكل ٨٠٪ من يهود العالم ، فقد اختفت اليديشية أهم مظاهر هذه الخصوصية بسرعة غير عادية، ولم يعد هناك سوى بضعة جيوب وأفراد يتحدثونها وتعد تجربة المهاجرين اليهود مع الولايات المتحدة من أهم التجارب فى التخلص من الخصوصية ".

ويضيف :" **ولايمكن الحديث فى الوقت الحاضر عن أى خصوصية إسرائيلية ولكن حتى أن ظهرت مثل هذه الخصوصية فإنها لن تكون خصوصية يهودية عالمية وإنما خصوصية التجمع البشرى الإستيطانى فى الشرق الأوسط ..** ذلك المجتمع الذى يتحدث سكانه اللغة العبرية مع أنهم جاءوا من تشكيلات حضارية شتى ، وأحضروا معهم خصوصياتهم الحضارية المختلفة والواقع أن النزاع القائم بين الأرثوذكسى وغير الأرثوذكسى وبين الدينيين واللادينيين ، وبين السفارد والاشكناز هو أكبر دليل على عدم وجود الخصوصية اليهودية العالمية أو العامة ..".

ويبن حسن طلب فى دراسته لاتجاهات الفلسفة اليهودية الحديثة من موسى مندلسون" إلى مارتن بوبر" " أن الخصوصية اليهودية لم تثبت على مستوى الفكر أمام معاول النقد الذاتى إلا إذا احتمت بالأساطير القومية والسياسية كما فعلت الصهيونية فى هذا العصر .

ويلاحظ الباحث " أن أغلب المفكرين اليهود من القرن التاسع عشر جنحوا إلى المواءمة بين اليهودية والحساسية الحديثة اعتمادا على المفاهيم العقلية التى أنضجتها الفلسفة الألمانية من "كانت" إلى": هيجل" وصبغت بها روح العصر .. حدث ذلك بعد أن كان سلطان العقل على كل ميادين الحقيقة لم يعد موضع جدال عند سبينوزا .." وسبينوزا هو الفيلسوف اليهودى الأبرز فى القرن السابع عشر .



" وإذا كان سبينوزا قد استجاب لروح العصر بلا تردد فأصبح ابنا لعصره أكثر من كونه إبنا للتراث اليهودي ، فإن فلاسفة اليهود في القرنين التاليين (الثامن عشر والتاسع عشر) سيكونون في الغالب كذلك ..".

وتبقى مقدمة حسن ظلب لبحثه دالة للغاية حين قال:

" " ولاتختلف **الفلسفة اليهودية في الملامح العامة لتاريخها الطويل عن أية فلسفة دينية أخرى ، خاصة الفلسفة المسيحية والفلسفة الاسلامية . إن كل سيرة فكرية لأى من الأديان الثلاثة السماوية ستطلعنا بلا شك على تيارات متناظرة فيها من المحافظة مايصل إلى حد الجمود ؟ ومن التحرر ماقد يصل إلى الهرطقة والإلحاد ، فضلا عن التيارات الأخرى التى تتوسط.**

واستخلصت الباحثة" **سوزان السعيد يوسف** " أن الفولكلور اليهودى هو مزيج من آداب وفنون ومعتقدات مختلفة للشعوب التى عاش بينها اليهود ، وكانوا جزءا منها ، ولكن هذه العناصر المستعارة طوعت وفقا للظروف التاريخية والسياسية التى عاش اليهود فى ظلها..".

وكما أثرت الفلسفة العربية الإسلامية تأثيرا عميقا على الفلسفة اليهودية فقد تابع الباحث " **محمد جلاء ادريس**" التأثير العربى والإسلامى فى الأدب العبرى المعاصر فاتضحت له حقيقتان تمثلتا فى مصادر التأثير العربى الإسلامى وتحديد مظاهره.

أما مصادره فهى البيئة الفلسطينية العربية ، والمهاجرون اليهود العرب وشهرة الأدباء العرب وعالميتهم ، أما مظاهره فقد وجدناها فى استخدام الألفاظ العربية والصيغ اللغوية العربية أيضا ، وكذلك وجدناها فى تأثير الأدب العربى الكلاسيكى والمعاصر ، كما وقفنا عى آثار واضحة للمفاهيم الإسلامية بالاضافة إلى العادات والتقاليد العربية ، واستخدام الأمثال الشعبية العربية بصورة ملحوظة .

ويكتب الناقد الإسرائيلى العراقى الأصل " **ساسون سوميخ**" عن مساهمة اليهود المصريين فى الثقافة العربية الحديثة، من" **يعقوب صنوع**" الصحفى ورجل المسرح ، **ومراد فرج** الشاعر وواضع المعاجم **وداود حسنى** الموسيقى ، **وتوجو مزراحى** السينمائى ونشاط الأخوين **هرارى** فى مجال الطباعة والنشر أصحاب مجلة الكاتب المصرى التى رأس تحريرها **طه حسين** . ويقدم الناقد سيرة شاملة لحياة وأعمال مراد فرج النثرية والشعرية " التى تجد فيها إشارات متكررة إلى الأخوة العربية اليهودية والأخوة الإسلامية اليهودية ، أخوة مصدرها وحدة الأصول التاريخية وتشابه التقاليد وقرابة اللغة ، وحتى أكثر تلك القصائد صراحة فى نزوعها الصهيونى ، تحركها رغبة الشاعر أن يقنع مواطنيه المصريين بعدالة وشرعية الآمال القومية اليهودية..".

ويختتم الناقد مقالته بتسجيل حقيقة " **أن غالبية المؤلفين المصريين اليهود قد اتجهوا إلى الكتابة بلغات أخرى** ..".

وعن يهود العراق وإسهامهم فى الرواية الإسرائيلية يبين لنا " **شهاب الكردى**" " **أن تناول المعاناة التى تعرض لها اليهود الشرقيون بعد هجرتهم لإسرائيل " لم يظهر إلا متأخرا فى الأدب الإسرائيلى وبصورة تحاشى النقاد الإسرائيليون إبرازها أو التعرض لها على طريقة " إقتله بالإهمال)..".**

ويتابع الباحث أعمال الأدباء من أصل عراقى سواء الذين يكتبون بالعبرية أو بالعربية أو كليهما.

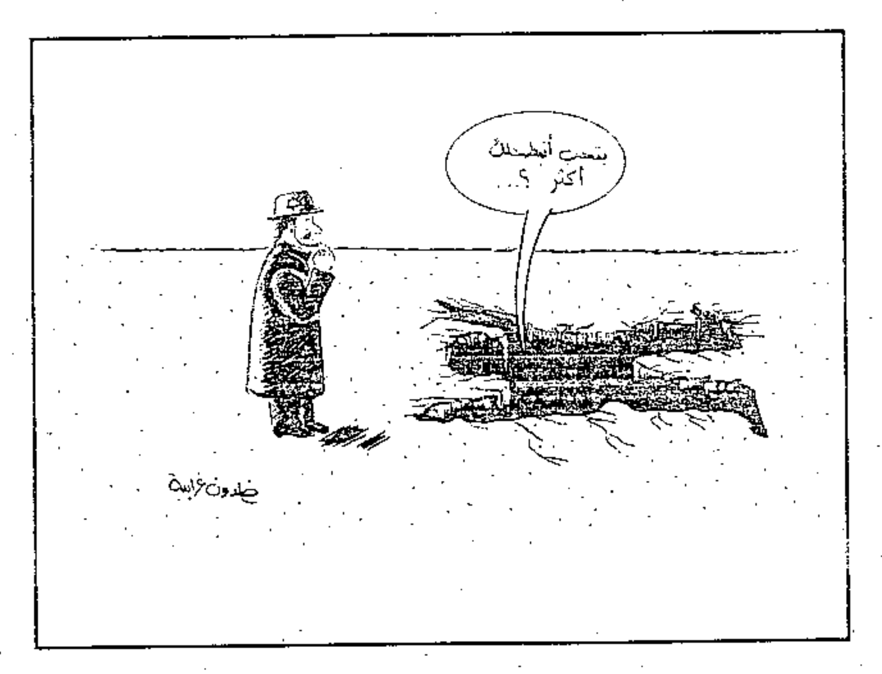
ويقول الروائى **سامى ميخائيل** الذى هاجر إلى فلسطين قادما من العراق سنة ١٩٤٩ " **كلما كنت أزداد غوصا فى اللغة العربية كنت أدرك أننى أتحول إلى نبتة غريبة فى إسرائيل وكان الحاضر الذى فصل بينى وبين اليهود(فى إسرائيل) يرتفع ويعلو لقد صارت اللغة حدودا صلبة وراسخة..".**

ويتابع الباحث " **محمد حسن عبد الخالق** صورة يهود اليمن فى أدب " **حييم هزاز**" وهو مهاجر يهودى من أوكرانيا صور حياة اليهود اليمنيين فى القدس الذين تعرضوا للتفرقة العنصرية شأن كل السفارديم(اليهود الشرقيون) وكان هو نفسه صهيونيا متعصبا.

" قدم لنا نفسه فى صورة بطل قصته يعيش ، ومن خلال بطله هذا عرض لنا كل ماخطر بباله فى مجال هداية جميع اليهود إلى الطريق الذى يراه سؤديا إلى تخليصهم مما يعانونه على أيدى مجتمعات الأغيار" التى يعيشون فيها ، وخاطب الأغيار (العرب والمسلمين) وصب جام غضبه عليهم ..

وتدرس الباحثة **سناء عبد اللطيف صبرى** " العلاقة بين اليهود والعرب فى أدب الأطفال العبرى فى إسرائيل مع ترجمة قصة من ذلك الأدب تدعى " يوزيك" ، وتتبع رحلة البحث عن أسس للسلام والتخلص من القناعات الثابتة عن العربى الذى بدلا من " المخرب" أصبح " ذا « الشارب » والذى يعنى الفدائى.

وعن المسرح العبرى والصراع الطائفى فى إسرائيل يتوصل الباحث " **محمد محمود أبو عزيز** " إلى أن الصراع بين اليهود



الشرقيين والغربيين في إسرائيل قائم ومستمر بما يؤكد **فشل الحركة الصهيونية في توفير الحل الفعلي لمشاكل اليهود ، وأن المجتمع الذي قيل عنه أنه سيكون بوتقة تصهر فيها جميع الطوائف اليهودية لم يستطع التغلب على الصراع الطائفي بين اليهود في إسرائيل ، أو كما ذكر بعض اليهود من أن المجتمع اليهودي في إسرائيل يحوي في داخله قنبلة زمنية خطرة يمكن أن تنفجر في أي لحظة ، وهي قنبلة الفجوة الطائفية.**

وعن صورة اليهود الشرقيين في السينما الإسرائيلية يوضح الناقد **أري أجهون** الكيفية التي عرضت بها السينما الإسرائيلية صورة هؤلاء المواطنين من الدرجة الثانية وعذاباتهم.

" واليهود والعرب في السينما الإسرائيلية هي مقالة الناقد السينمائي فوزي سليمان الذي يكشف عن مداخل ورؤى مختلفة لدى السينمائيين الإسرائيليين للعرب أو الأغيار".

فماذا تقول النصوص الأدبية التي اختارتها إبداع من قصائد وقصص قصيرة وملخصات روايات ومذكرات ؟! سوف تطالعنا بصورة واضحة للغاية مجموعة من القضايا الرئيسية بشأن التناقض بين الواقع والمثال الخوف والاضطهاد في أوساط اليهود الشرقيين ، إنتظار الكارثة ، الرعب الدفين ، النزوع الأصولي للاحتماء بالدين ، تضارب الحدود والثقافات التي جاء منها الأبطال، الصراع الداخلي المشوه الذي يمزق الروح الإنساني ، الفجوة بين الطوائف وبين الحلم والواقع، الخذلان ، انكشاف الفكرة الصهيونية كخدعة كبيرة ، الهوس الديني، التباس الهوية ، الحب ، الكره ، الصورة التي يريدونها للعرب والصورة الواقعية للعرب.

وبعد فإن هذا العرض - الذي كان لابد أن يختار من المادة الغنية المترعة للأعداد الثلاثة - لم يوفها حقها ، فهناك ذلك السجال بين الناقد الفلسطيني **فيصل دراج** والروائي والباس **إميل حبيبي** الذي يثير مجموعة من الأسئلة أهمها على الإطلاق سؤال التسوية وأي تسوية؟ وهناك رد الكاتبة الإسرائيلية " **شوليت هارابين**" على مقالة كتبها الشاعر **أحمد عبد المعطي حجازي** في الأهرام بعنوان " **هنا عرب لاهنود حمر**" فتقول الكاتبة " **هنا إسرائيليون لاصليبيون**" والقراءة المتأنية لردها سوف تكشف لنا بعمق عن حقيقة معسكر السلام الإسرائيلي ورؤيته للقضية المركزية للعرب وهي قضية فلسطين حين تتحدث الكاتبة عن الأراضي المحتلة تسميها " **المناطق** " ولاتصفها بالمحتلة ، وقراءة المسكوت عنه في ردها تبين لنا النزوع الصهيوني التوراتي الأصيل الذي يرى في أرض فلسطين حقا لليهود ، ويدعو أنصار السلام بحكم نزعة إنسانية أو رفض للحرب إلى الاعتراف ببعض حقوق للسكان وليس حقهم في الأرض من ضمن هذه الحقوق.

* * *

سوف نجد أنفسنا بعد قراءة هذه الأعداد الثلاثة وقد أيقنا - عن علم - أن ثقافة إسرائيل هي ثقافة مجموعات ، وأن المجتمع الإسرائيلي يتحدد بأنه **مجتمع طبقي - عنصري - أبوي استيطاني**، وأن الصهيونية التي قدمها دعاتها كيوتوبيا وأيديولوجية تحرر لكل يهود العالم ليست سوى **خرافة عنصرية أو غطاء وهمي للاستيطان والعنف والتمييز** حتى وإن كان النظام العالمي الجديد قد نجح في شطب صفتها العنصرية من مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتبقى الحاجة ملحة بعد هذه الأعداد الثلاثة لعدد رابع تخصصه إبداع للرؤية المادية للقضية اليهودية وبشكل خاص رؤية " **كارل ماركس**" في كتابه عن المسألة اليهودية وهي - كما يلخصها الباحث الأردني **ناهض حتر** - :

" لقد طوح ماركس بالبناء الضبابي للخرافات اليهودية ، حين رفض تفسير الظاهرة اليهودية بالديانة اليهودية وطقوسها أو بالعرق اليهودي المزعوم ، أو بالنزعة اليهودية الإيمانية الوحدانية .. الخ وإنما بالوضع الاجتماعي لليهودي الواقعي في التاريخ اليهودي هو شيلوك الشكسبيري رجل العلاقات النقدية الرأسمالية في العهود ماقبل الرأسمالية .. كان شيلوك المذموم أخلاقيا من وجهة نظر المجتمع المسيحي ضروريا ، مع ذلك - وبسبب ذلك - لهذا المجتمع الذي لم يكن تنظيمه الاجتماعي الثقافي يسمح لأبنائه بامتهان تجارة المال ، بينما كان هو بحاجة الى من يقوم بها ، فأحالها الى شيلوك هنا هو الأساس في بقاء اليهودية في التاريخ ، وليس تعلق اليهودي بإيمانه الوحداني ولا إرادة الرب ، وعندما تحولت أوروبا الغربية إلى الرأسمالية ، عندها وفقا لتعبير ماركس تهودت المسيحية ، ولم يعد اليهودي ضروريا . هنا نشأت المسألة اليهودية من وجود يهود فعليين خلقهم المجتمع الإقطاعي ولم يعد المجتمع الرأسمالي بحاجة إليهم واقترح ماركس حلا بسيطا لهذه المشكلة ، حلا تفاؤليا في الواقع ، وهو تخلي اليهودي عن يهوديته في إطار الثورة الإشتراكية الكفيلة وحدها بإلغاء اليهودية لأول مرة في التاريخ ..".

أليس في مشروع الشرق أوسطية الذي ستهيمن عليه إسرائيل وكيلا عن الرأسمالية العالمية لتصبح البنك الأكبر والصراف والمرابي الأكبر في المنطقة أليس في هذا المشروع تجسيدا لليهودية الشيلوكية التي يصبح التخلص منها وتجاوزها مهمة للاشتراكيين والذين دعاهم المفكر الشهيد " مهدي عامل" لممارسة الصراع الوطني ضد الصهيونية باعتباره صراعا طبقيا ، إذ أن الطريق للتخلص من المشروع الصهيوني يتفتح أمامنا بالتخلص من الرأسمالية .

ولعلنا في هذا الطرح نجد إجابة أوضح لما سماه الشاعر حسن طلب بالجهاد الأكبر الذي لايعني سوى النضال من أجل تغيير واقعنا العربي وتجاوز مأزقه الراهن.

مشاغبات

الحرب العربية على جبهة العفاريت

حتى العام الماضي ، كانت الحرب العربية على جبهة العفاريت- طبقا لتقارير مجلس الأمن-حرباً محدودة، والمناقشات معقولة ، والمخاطر في اطار نسبة الأمان المعترف بها تاريخيا ودوليا ، فعلى مدى تاريخ المرض، كان هناك دائماً ، مرضى بأمراض غامضة أو مستعصية ، يعجز الأطباء عن تشخيصها أو علاجها ، فيغلب على ظن المصابين بها ، أنهم ممسوسون أو ملبوسون أو محسودون وأن العفاريت هم سبب ما يعانونه من آلام!.

وعلى مدى تاريخ الطب كان هناك دائما فريق من الشُطّار ، يشيعون عن أنفسهم القدرة على علاج تلك الأمراض بالرقى والتماويذ، ويستغلون حالة الضجر من المرض، واليأس من الشفاء لإيهام هؤلاء المرضى التعساء بأنهم مطلعون على سرّ بعض آيات الكتب المقدسة ، قادرون على استخدامها في قهر العفاريت وتأديب الجان، إلى أن ينجح الأطباء في اكتشاف الأسباب الحقيقية التي تنجم عنها تلك الأمراض، ويتوصلون إلى الدواء الحقيقي الذي يقضي عليها ، فيضحك الناس من أنفسهم، وممن سبقهم، وهو ما فعلوه عندما اكتشفوا ان الميكروبات والفيروسات- لا العفاريت- هي التي تسبب أمراضاً كانت غامضة وعصيّة على العلاج منذ نصف قرن مثل الانفلونزا والدرن والطاعون والكوليرا والتيفوس والملاريا ، فأصبحوا يلجأون- لمعالجتها- إلى الأطباء والصيادلة ، بدلاً من قاهري العفاريت والعطارين، ويداوونها بالاسبرين والكينين والبنسلين والاستربتومايسين بدلا من الزعفران والجاوي واللبان الذكر وبزدرة العفريت.. فبارت تجارة قاهري العفاريت، واعتزل معظمهم العمل.

وفجأة ولأسباب تبدو غامضة ، وعصيّة على الفهم، عاد قاهرو العفاريت للظهور على خريطة الأمة العربية ، وتزايدت أعدادهم تدريجيا ، وتزايدت-كذلك -أعداد الممسوسين والملبوسين والمحسودين والمعمول لهم عمل شرير، ممن يلجأون اليهم لشفائهم من أمراضهم الغامضة والعصية على الشفاء ، التي فشل الأطباء في مداواتها ، حتى أصبحت «عيادة» الواحد منهم- وهي عيادة مظلمة في بيت ريفي تتصاعد في اجوائها سحابات دخان البخور تستقبل يومياً آلافا من المرضى ،من مختلف المستويات والمقامات من بينهم فلاحون فقراء ومليارديريون أثرياء، وعمال مغمورون وفنانون مشهورون، وموظفون صغار ومسئولون كبار ، بل ومن بينهم -كذلك- عدد من الأطباء والمهندسين ، يشدون الرحال إلى مراكز قهر العفاريت بالسيارات والبواخر والقطارات، ويأتون من المحيط إلى الخليج ، بل أن بعض هؤلاء المرضى ، ممن تحول ظروفهم الخاصة أو العامة ، بينهم وبين الانتقال إلى تلك المصحات، يضعون تحت أمرة أولئك الدكاترة المعفرتين ، طائرات خاصة تنقلهم اليهم، وفي أيديهم حقائبهم الطبية التي تحتوي على الزعفران الأحمر والبياريع وحبّة البركة والكسبرة والزنجبيل والجلنجات وبذر الكتان وراس الهدهد اليتيم وكبد الدجاجة الأرملة!.

وكالعادة اتفق العرب في رصد الظاهرة واختلفوا في تشخيص أسبابها ، فكل الشواهد تدل على أن هناك زيادة كبيرة في أعداد المصابين بأمراض عجز الطب عن معالجتها ، بعضها نفسي مثل الصرع والاكتئاب والحزن والأرق والقلق والانطواء والانعزال والصدود والشرود والحسد والعجز الجنسي ، وبعضها اجتماعي مثل العنوسة والعزوف عن الزواج وكثرة الطلاق ، والثالث عضوي مثل الفشل الكلوي والسرطانات والايدز والتهاب الكبد، وفي تشخيص ذلك قال علماء النفس والاجتماع أنه عرض من أعراض الانتقال بشكل مفاجئ وسريع من مجتمعات ريفية أو بدوية بسيطة وعلى الفطرة، إلى مجتمعات مدينية مركبة ومعقدة ، وما صاحب ذلك من اختلال في القيم وانقلاب في العادات وتخبط انماط السلوك .. وقال علماء الايكولوجي أن السبب هو تلوث مصادر المياة والغذاء بالنفايات الكيمارية والنووية، وتلوث الهواء بالأدخنة والأشعة الذرية والفلوريتات وانخرام غلاف الاوزون المحيط بالكرة الأرضية.. وقال علماء الشيشة أن السبب في ذلك كله هو العفاريت والجان الشرير الذي يقتحم جسم الانسان ، منذ شهور ، وأعلن الدكتور الشيخ «مجدي» قاهر العفاريت الشهير- ان تحت إمرته مليارين من الجن ، يستطيعون شفاء جميع الامراض، على رأسهم عفريت ابن جنيه اسمه الملك «منجاوز» يستطيع شفاء الايدز في دقيقتين.

المضحك في الأمر ، أن قاهري العفاريت هؤلاء نجحوا في جرجرة علماء الدين و الأطباء ، وعلماء النفس إلى أراضيهم ، فقبلوا الدخول في مناظرة معهم، مع انه لا جديد فيما يقولونه أو يفعلونه ، فإذا كان صحيحاً أنهم ينجحون في علاج بعض الحالات، فان كل الشواهد تدل على أنها حالات نفسية من النوع الذي يفيد في علاجه الايحاء ، طالما ان المريض يثق في معالجه، أما المخيف في الأمر فهو إصرارهم على ضرب المرضى بالعصى، وصفعهم على وجوههم، بزعم أن الجان الشرير لا يخرج من أجسادهم الاّ اذا ضرب ضرباً مبرحاً ، مما انتهى إلى مقتل ٣٨ من المرضى تحت العلاج خلال العام الماضي وحده.

أما الغريب في الأمر ، فهو حالة الصدود التي جعلت علماء الاجتماع السياسي يعزفون عن محاولة تفسير الظاهرة ، مع أن مفتاح السرّ بين ايديهم ، فليس صدفة ان تنتشر حالات الاكتئاب والاحباط والحزن والأرق والشرود بين أرجاء الأمة، خلال السنوات التي فصلت بين توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، واتفاقيات كامب أرسلو، ونتيجة للسياسات التي أشعلت حرب الخليج الأولى والثانية ، فأفقدت العرب طموحهم ، و قضت على ثقتهم في أنفسهم ، وأعادت كل منهم إلى نفسه ينطوي عليها ، حتى أصبحوا أمة ممسوسة ملبوسة ، في حاجة إلى من يضربها علقه، لكي تفيق مما هي فيه. فلا تدخل القرن الواحد والعشرين ، وهي تتطوح قائلة: «شيخ محضر .. يا شيخ محضر.. اللي عليه عفريت يحضر» ، إذ المؤكد أنها لو فعلت ذلك، فسوف ينهال عليها الجميع ضرباً ... حتى تقطع النفس!.

صلاح عيسى